قضايا رئيسية فى الزراعة المصرية المعاصرة

ابراهيم البوشى

سلسلة التثقيف التعاونى
العدد ١٤

يصدر عن : مركز عمر لطفى للتدريب التعاونى الزراعى الاسماعيلية ١٩٩١

OMAR LOTFY TRAINING CENTRE - ISMAILIYA

From the series for co - operative knowledge : 14 / 1991
Ibrahim El - Boushi

MAIN ASPECTS OF THE CURRENT TRENDS
IN THE EGYPTIAN AGRICULTURE

THIS BOOK WAS PUBLISHED
IN CO - OPERATION WITH THE



FRIEDRICH - NAUMANN - STIFTUNG

Ismailiya , 20 , Cleopatra Street

طبع هذا الكتاب بالتعاون مع

مؤسسة فريدريش ناومان

٢٠ شارع كليوباترا / الاسماعيلية

قضايا رئيسية
فى
الزراعة المصرية المعاصرة

إبراهيم البوشي

تقـــديم النـاشـــر

يعد قطاع الزراعة هو عصب الحياة الإقتصادية فى مصر ، فعلى هذا القطاع يعيش ويعمل نحو نصف سكان المجتمع ، ويغذى الإنتاج القومى بنحو ثلث قيمته ، ويتحمل مسئولية توفير إحتياجات الغذاء والكساء لأبناء الوطن ، ويوفر مطالب الصناعات التحويلية من خامات ومستلزمات ، ويسهم بفاعلية فى قيمة الصادرات الوطنية .

ومن ثم كان هذا القطاع مجالا خصبا لإعمال سياسات الإصلاح الإقتصادى فى مصر ، من خلال عديد من البرامج التى استهدفت التحرير الاقتصادى للزراعة ، والتى كان فى مقدمتها إلغاء نظم التوريد الإجبارى للغالبية الساحقة من الحاصلات الزواعية ، وإرساء سياسة سعرية متطورة تقترب بأسعار الحاصلات من قيمتها الحقيقية فى السوق العالمى ، والإلغاء التدريجى لدعم مستلزمات الإنتاج ، وإطلاق حرية التعامل فيها . وهى وغيرها من أدوات وأساليب تساعد الآن على إطلاق الحافز الفردى الذى أثبتت التجربة الإنسانية الطويلة أهميته القصوى لأى تقدم أقتصادى .

وإتساقا مع أهداف مشروع مؤسسة فريد رش ناومان الألمانية لتطوير التعاونيات الزراعية على النطاق الإقليمى بمحافظة الإسماعيلية وتطوير التعاونيات على النطاق القومى بالإشتراك مع الإتحاد العام للتعاونيات ، فقد تولدت لدى المشروع القناعة بأهمية تعريف الفلاح التعاونى الزراعى بل والمشتغلين والمعنيين بأمور الزراعة المصرية بجوانب الجهود المتنوعة التى بذلت فى سبيل تطوير الزراعة وتعديل مسارها ، ومناقشة القضايا العديدة التى ترتبط بهذا التطوير ، وهو مايشكل بصفة عامة مضمون هذا الكتاب .

وهذا الكتاب الذى تقدمه المؤسسة قام بإعداده الأستاذ إبراهيم البوشى الصحفى الزراعى المتخصص ونائب مدير تحرير جريدة التعاون ، والذى عايش بحكم عمله وضع وتطبيق سياسات تطوير الزراعة واقترب من مشاكل التطبيق ونتائجه ومن ثم أصبح فى وضع يمكنه من رسم صورة قريبة للواقع الزراعى . وقد قام بمراجعة الكتاب

فى مسودته الأولى العالم الزراعى الفاضل **الأستاذ الدكتور أحمد عمر نائب رئيس جامعة الأزهر سابقا**، ثم راجع مسودته الثانية الأخ الكريم / **الأستاذ الدكتور ابراهيم محرم الأستاذ بكلية الزراعة جامعة عين شمس**، وأشرف على إخراجه الأخ الفاضل **الأستاذ محمد رشاد رئيس مجلس إدارة دار التعاون للطبع والنشر**. وإليهم جميعا نزجى خالص الشكر ووافر التقدير.

ونأمل أن يسهم الكتاب فى إثراء المكتبة الزراعية فى مصر بمضمون علمى بما يساعد فى جهود تطوير الزراعة المصرية وإزدهارها.

د. فتحى باطة

ممثل مؤسسة فريدرش ناومان بمصر

كلمة المؤلف

مما لاشك فيه أن هناك أسئلة كثيرة قد ترددت فى القطاع الزراعى خلال الآونة الأخيرة .. بعضها إستفهامى .. وبعضها إستنكارى قصد بها التقليل من حجم الانجازات والجهود التى تمت وتبذل حاليا .

ومن أبرز هذه الأسئلة .. هل الارشاد الزراعى حاضر أم غائب ؟ .. وماهو دور البحث العلمى الزراعى أمام تلال المشاكل التى تواجه الزراعة المصرية ؟ .. وهل يصل الائتمان الزراعى إلى صغار المزارعين الذين يشكلون ٩٥٪ من خريطة الزراعة المصرية ؟ وهل تسير صناعة التقاوى فى مصر بالكفاءة المنشودة ؟ وكيف ننشر الميكنة الزراعية بالآلات المناسبة وفقا لطبيعة حيازتنا المفتتة ؟ .. وكيف نحقق انطلاق عمليات إستصلاح واستزراع الأراضى على الصورة المنشودة ؟ .. وغيرها .. ومن هذا المنطلق .. حاولت من خلال كتابى الأول .. أن أجيب بقدر الإمكان على هذه الأسئلة .. وأترك الحكم لك « عزيزى القارىء » .. حول مدى اتفاقك أو إختلافك حول هذه الإجابات ! .. ولعل هذه الإجابات أيضا قد تفيد صانع القرار فى رسم السياسات التى تكفل دفع الزراعة المصرية إلى تحقيق الانطلاقة المنشودة .

ويتناول كتابى هذا قضايا رئيسية تواجه الزراعة المصرية .. وهى مبوبة من خلال التأصيل التاريخى لكل قضية وعرض ماتحقق فيها من إنجازات ومايواجهها من مشاكل وأيضا علاقاتها بالقضايا الرئيسية الأخرى وحرصنا أن نوضح مصادر المعلومات بوضع رقم المرجع بين قوسين وذلك بحسب تسلسل أرقام المراجع كما هى واردة فى قائمة المراجع بنهاية الكتاب .

وقد عرضت هذه المشاكل بشكل مجمع فى خاتمة الكتاب بما تشمله من توصيات وأفكار قد تساعد على الحل على طريق تطوير تحديث الزراعة المصرية وإنطلاقها على الصورة المنشودة .

المؤلف

ابراهيم البوشى

القاهرة - ٣١ - يناير ١٩٩١

تقـــــــديم

عرفت مصر الزراعة منذ فجر التاريخ .. فقد عنى المصريون القدماء في عصور ما قبل الميلاد باقامة وبناء السدود والجسور لتخزين المياه واستغلالها فى الزراعة خاصة فى وقت التحاريق .

كذلك كان المصريون القدماء أول من حسبوا وقت الفيضان فكان يعدون الأرض ويقسمونها ويبذرون البذور ثم ينتظرون الفيضان الذى يروى الأرض ثم ينتظرون إلى أن ينبت الزرع وينضج ثم يقومون بحصاده وكانوا يستعملون فى ذلك الآلات الزراعية القديمة والتى مازالت معروفة للفلاح المصرى حتى الآن !

كما أهتم المصريون القدماء بتصوير العمليات الزراعية على جدران قبورهم ومعابدهم فى صورة متتابعة من حياتهم اليومية والتى دلت فى مجموعها على أن طريقتهم فى الزراعة كانت تشبه إلى حد كبير ما هو متبع اليوم من أساليب فى الزراعة .

ويذكر التاريخ القديم .. أن الفلاح المصرى زرع القمح والشعير والفول والذرة الرفيعة والعدس والحمص والبرسيم .. وإنه قام استخراج الزيوت من السمسم والكتان والزيتون والخروع .. وعنى أيضا بزراعة العنب والتين والرمان والخوخ والمشمش والخضروات .

ويروى التاريخ أيضا .. أن مصر كانت مزرعة الحبوب ومخزنها الأساسى لكافة دول العالم .. وأن الرحلات والقوافل كانت تقطع آلاف الأميال إلى مصر للحصول على الحبوب والمواد الغذائية من مخازنها ويؤيد هذا ما ورد فى قصص القرآن الكريم مثل قصة سيدنا يوسف .

ولاتزال الزراعة حتى اليوم هى أهم الأنشطة الاقتصادية فى مصر وتمثل أهم قطاعات الاقتصاد القومى فهى المصدر الرئيسى لغذاء كافة طبقات الشعب ولتوفير الخامات الأساسية للتنمية الصناعية ـ أيضا تعتبر الزراعة مصدرا أساسيا للدخل والعمالة فى مصر حيث يعمل بها أكثر من نصف اجمالى الأيدى العاملة وتمثل مصدر الحياة لهم إذ يتفوق الانتاج الزراعى على باقى قطاعات الانتاج .

وخلال العقدين الآخيرين حدث نقص فى المواد الغذائية نتيجة عدة عوامل وأدى هذا الى الاعتماد على استيراد كميات كبيرة من الحبوب والمواد الغذائية الأخرى مما أضاف عبئا ثقيلا على ميزان المدفوعات والأمل فى حل هذه المشكلة ينحصر فى تضافر جهود

كافة الأجهزة المسئولة من أجل عودة مصر الى سيرتها الأولى كدولة زراعية منتجة ومصدرة للغذاء .

وتحتل مشكلة الغذاء رأس قائم المشكلات الاقتصادية التى يعانى منها الاقتصاد القومى ـ والحقيقة أن هذه « المشكلة » فى تزايد مستمر نتيجة لعدة مشكلات من أهمها عجز الناتج المحلى من المواد الغذائية عن مجابهة الاحتياجات المتنامية للاستهلاك من المواد الغذائية ـ فمعدل الزيادة على الطلب على الغذاء حوالى ٤,٨ ٪ سنويا فى حين أن معدل النمو السنوى للانتاج الزراعى بشكل عام حوالى ٢ ٪ .

وبناء على ذلك ونتيجة لاعتماد الاقتصاد المصرى على الواردات الاستهلاكية لمواجهة هذا الطلب المتزايد .. أرتفعت الفجوة الغذائية من ٢,٣ مليار دولار عام (٨١ ـ ١٩٨٢) إلى ٣,٨ مليار دولار عام (٨٦ ـ ١٩٨٧) كما إنخفضت نسبة تغطية الصادرات الغذائية للواردات الغذائية من ٤,٥ ٪ إلى ٢,٥ ٪ خلال نفس الفترة مما انعكس أثره على زيادة العجز فى ميزان المدفوعات المصرى وماله من آثار سلبية على التنمية الاقتصادية هذا على فرض أن معدلات الزيادة المتواضعة فى الانتاج الغذائى كما هى وبدون ترشيد للاستهلاك .

جدول رقم (١)

ويوضح هذا الجدول نسبة الاكتفاء الذاتى من المحاصيل عام ١٩٨٧

المحصول	نسبة الاكتفاء الذاتى ٪
القمح	٢٤ ٪
الذرة	٦٦ ٪
السكر	٥٢ ٪
الزيوت النباتية	٣٤ ٪
العدس	٤٨ ٪
الدواجن	٦٣ ٪
اللحوم	٧٥ ٪

المصدر :

كتاب الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء بالكتاب الاحصائى يونيو ١٩٩٠ .

لقد وصل الاعتماد على الخارج إلى أكثر من ٥٠ ٪ من أحتياجاتنا الغذائية وإلى ٣/٤ استهلاكنا من القمح بالذات ـ وهذا يكلفنا الآن نحو مليارين من الجنيهات يضاف اليها معونة اقتصادية امريكية قيمتها نحو مليار دولار وأهم مكوناتها القمح وبذلك أنقلبت المقولة التاريخية الشهيرة « الحبوب من مصر » إلى « الحبوب إلى مصر » .

وعلى الجانب الآخر أضاف استصلاح الأراضى رقعة زراعية جديدة محدودة فى خلال السبعينيات ـ وما تم أستصلاحه فى الخمسينات والستينات ـ وقد بلغ ٩١٢ ألف فدان (١) لم يصل منه إلى الحدية الإنتاجية إلا الثلث والباقى معطل ويحتاج إلى نحو ٥ مليارات جنيه حتى يمكن زراعته والوصول به إلى الحدية الانتاجية (١) .

وتؤكد الدراسات من جانب آخر .. أن جملة الأراضى الصالحة للتنمية الزراعية الأفقية تقدر بنحو (٢,٦) مليون فدان منها مليون فدان تتبوأ أولوية فى برنامج الاستزراع ـ وحددت الدراسات الأولوية فى هذه المناطق فى (٤٤٠) فدان معظمها تغطيها بحيرات المنزلة والبرلس ومريوط واد كوما (١٦٠) ألف فدان بغرب الدلتا . (٢٢٠) ألف فدان تعتمد فى ريها على المياه الجوفية (١) .

والحديث عن استصلاح الأراضى فى مصر لابد وأن يقودنا بالتبعية إلى مدى توفر المياه اللازمة .. وتشير الدراسات فى هذا الصدد .. بأن حصة مصر وفقا لاتفاقية عام ١٩٥٩ والمعقودة بين مصر والسودان (٥٥,٥) مليار متر مكعب سنويا .. وأن الاحتياجات المائية الراهنة فى مصر لجميع الاستخدامات الزراعية وغير الزراعية نحو (٥٩,٥) مليار متر مكعب منها (٤٩,٧) مليار متر مكعب لزراعة حوالى (٦) مليون فدان من الأراضى الزراعية بكثافة محصولية تقارب ٢٠٠ ٪ ـ وتبين من ذلك أن هناك عجزا بين الاستخدامات والموارد الراهنة يبلغ نحو ٤ مليارات متر مكعب (١) .

أما بالنسبة لموقفنا من الموارد المائية حتى عام (٢٠٠٠) فيبدو كما أكدت الدراسات إنه سيكون من الصعب تدبير أضافات جديدة من مياه النيل ـ باستثناء ما ينتظر أن يدره تنفيذ « قناة جونجلى » والذى يقدر بحوالى مليارى متر مكعب سنويا ليصل اجمالى حصة مصر من مياه النيل إلى ٥٧,٥ مليار متر مكعب ـ أما الاستخدامات المتوقعة حتى عام ٢٠٠٠ فتبلغ وفقا للتقديرات المتاحة نحو ٧٢,٤ مليار متر مكعب منها ٤٩,٧ مليار متر مكعب لرى الأراضى المزروعة والبالغة حوالى ٦ مليون فدان ونحو ٦,٥ مليار متر مكعب لمياه الشرب ، ٥ مليارات متر مكعب للصناعة وحوالى ٣ مليارات متر مكعب لمواجهة الاحتياجات غير الاستهلاكية خلال فترة السدة الشتوية بالاضافة الى ٧,٩ مليار متر مكعب للتوسع الأفقى فى (١,٥٨) مليون فدان من الأراضى المقرر استزراعها وفضلا عن ذلك فمن المقرر استزراع نصف مليون فدان على المياه الجوفية بالصحارى وسيناء . (٢٠٠) ألف فدان على مياه الصرف الصحى بعد معالجتها ليصل اجمالى التوسع الأفقى نحو (٢,٢٨) مليون فدان حتى عام ٢٠٠٠ ومن هنا يتبين (كما أكدت بعض الدراسات) عجزا فى الموارد المائية حتى عام ٢٠٠٠ يقدر بما يقرب من (١٤,٩) مليار متر مكعب (١) .

على الجانب الآخر .. أوضحت هذه الدراسات أيضا .. عدم التوازن بين نمو كل من السكان والأراضى المزروعة فى صورة اختلال واسع النطاق ـ فتراجع نصيب الفرد من الرقعة المزروعة من نحو (٠,٢٢) فدان فى سنة ١٩٦٠ إلى نحو (٠,١٦) فدان فى ١٩٧٥ . ونحو (٠,١٣) فى عام ١٩٨٥ .. كما تراجع نصيب الفرد من الرقعة المحصولية من (٠.٤ فدان) فى عام ١٩٦٠ مقابل (٠.٣) فدان فى عام ١٩٧٥ وقرابة (٠,٢٥) فدان فى عام

١٩٨٥ ـ وبعبارة أخرى فان نصيب الفرد من الرقعة الزراعية (كما أكدت الدراسات) يقل عن ٦٠٠ متر مربع ومما لاشك فيه أن مثل هذه الرقعة تعجز عن توفير الاحتياجات الغذائية والكسائية للفرد فى العالم المعاصر مما يتطلب التوسع الأفقى فى الأراضى الصحراوية وخارج شريط الوادى الضيق .

وبمزيد من التحديد .. نقول إنه فى الستينات كان نصيب الزراعة ٣٢ ٪ من الدخل القومى وفى السبعينات أنخفض نصيب الزراعة إلى ٢٢ ٪ وفى الفترة من (٧٥ ـ ١٩٨٠) أنخفضت الأهمية النسبية لقطاع الزراعة من الناتج المحلى الاجمالى من ٢٢,٧ ٪ الى ١٧,٣ ٪ ووصل حاليا إلى ٢١ ٪ (١) .

ولعل من أهم أسباب أتساع الفجوة الغذائية خلال الفترة من (٨١ ـ ١٩٨٢) إلى (٨٦ ـ ١٩٨٧) أن أوجه الاصلاح قد ركزت على السياسة الزراعية وحدها ـ دون وجود رؤية كلية تأخذ فى أعتبارها كل العوامل التى تؤدى إلى اتساع الفجوة ـ ورغم أن السياسة الزراعية قد طورت نفسها إلى حد كبير خلال هذه الفترة وأهتمت بادخال أنواع جديدة من القمح والأرز وتحسين التقاوى فى زراعات أخرى من الحبوب والخضر وشتلات الفاكهة مع التوسع فى الميكنة الزراعية وزيادة التوعية إلا أن المشكلات المرتبطة بالتجريف والبناء على الأراضى الزراعية وعدم دخول الأراضى المستصلحة الجديدة الى مرحلة الحدية للانتاج قد أدى إلى انخفاض فعالية برامج التنمية الزراعية وعدم تحقيقها للنجاح المنشود يضاف إلى ذلك عوامل مرتبطة بالأسعار الزراعية والعلاقة بين المالك والمستأجر وقصور وضعف نظم التسويق وما تؤدى اليه من إرتفاع نسب الفاقد من المحاصيل والتى بلغت على سبيل المثال ٤٠٠ مليون جنيه فيا لمحاصيل البستانية .

وعلى الجانب الأخر يدعم من السابيات التى ادت إلى إرتفاع الفجوة الغذائية أسباب واضحة لا دخل لسياسة التنمية الزراعية وترتبط بالدعم والاختلالات السعرية القائمة وانحراف أنماط الاستهلاك الغذائى تجاه السلع المدعمة ـ بل وتسرب جزء كبير منها إلى تغذية الماشية مع أستمرار عدم الاستفادة من الأعلاف الجافة والتى يمكن أن يعتمد فى تصنيعها على مخلفات الزراعة التى يتم حرقها والاستغناء عنها دون استغلالها .

جدول رقم (٢)

● ويوضح هذا الجدول قيمة الواردات (بالألف جنيه)خلال الفترة من ١٩٨٤ حتى ١٩٨٧ .

الواردات بالألف جنيه

السنوات	الجملة	القمح	دقيق القمح	الذرة	اللحوم	الألبان	السكر
١٩٨٤	١,٣٣٦,١٧٨	٣٧٥٨٦٥	٢٧١٩٠٩	١٧٤١٨٦	١٩٣٤٧٨	١٦٥٧٤٢	٣٤٩٩٨
١٩٨٥	١,٠٩٠,٨٩٧	٣٤٢٥١٨	٢١٣٢٩٧	١٤٥١٦٢	١٧٥٦٣٦	١٧٠٥٠٢	٣٧٨٢
١٩٨٦	١,٢٧٢,٤٧٠	٤٦٣٦٦٨	١٨١٣٣٧	١٣٥٨٤٣	٢١٧٣٦٤	١٥٨٦٤١	١٦٦٢٧
١٩٨٧	١,٨٤٦,٤٩٠	٥٧١٩٥٢	٢٢٩٤١٩	٢٣١٨٥٦	٣٤٩٣٣٧	٣٠٠٨١٨	٦٣١٠٨

● المصـــدر : جمعت وحسبت هذه البيانات من :

الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء . الكتاب الاحصائى السنوى يونيو ٩٠ .

● السمات الظاهرة للزراعة المصرية :

هذا ويمكن أن نحصر السمات الظاهرة للزراعة المصرية اجمالا فيما يلى :

١ ـ تدخل الحكومة فى كثير من حلقات الانتاج ومراحله نتيجة للسياسة التى سلكتها الدولة فى السنوات الماضيه وبوجه خاص فى مجال مستلزمات الانتاج وتسعير المحاصيل الرئيسية والتسويق وتحديد المساحات التى تزرع بأنواع المحاصيل .

٢ ـ وجود ظاهرة تفتت الحيازات والتى تؤثر بشكل جاد فى وسائل التنمية الرئيسية وتحول الحيازات إلى مزارع قزمية إذ يبلغ عدد الحائزين الذين يحوزون ٥ أفدنة فأقل ٩٣٪ من اجمالى عدد الحائزين وهو ما يجاوز ٢,٥ مليون حائز .. مما تترتب عليه بعثرة التوزيع المحصولى من حيازات صغيرة مما يعوق لتطبيق الأساليب العلمية واتباع الوسائل التكنولوجية فى الانتاج ويؤدى ذلك أيضا إلى زيادة تكاليف الانتاج وانخفاض مستواه .

٣ ـ استمرار زيادة السكان بمعدل كبير ومتزايد مما يؤدى الى انخفاض ما يخص الفرد من المساحة الزراعية والمحصولية مما حيث هبط نصيب الفرد من نصف فدان من المساحة الزراعية إلى أقل من ٦٠٠ متر مربع فى الوقت الحاضر .

٤ ـ استمرار طغيان المبانى والمنشآت والمرافق على الرقعة الزراعية .. واستمرار ظاهرة تجريف الأراضى الزراعية وازالة الطبقة السطحية الخصبة فى مساحات كبيرة من الأراضى لصناعة الطوب مما يعتبر إهدار لمورد من أهم مواردنا الزراعية .

● تنافس الانسان والحيوان على رقعة زراعية محددة اذ يتنافس حوالى أكثر من (٥٥) مليون نسمة من السكان مع حيوانات الانتاج والعمل وعددها نحو ٨ ملايين رأس على الغذاء من هذه المساحة المحددة .

● تزاحم المحاصيل الزراعية على الأرض المنزرعة تزاحما شديدا نتيجة الاتجاه المستمر نحو الزراعة الكثيفة ووجود تنافس محصولى شديد بين المجموعات الانتاجية من المحاصيل والمحاصيل التصديرية .

● انتاجية العمل الزراعى مازالت منخفضة وهابطة .. ومازالت الطاقة البشرية المستثمرة فى الزراعة بعيدة عن حد الكفاءة المستهدفة بدرجة ملحوظة .

● الحاجة الى زيادة كفاءة المؤسسات الزراعية التى أنشئت لخدمة الزراعة والزراع وتدعيم فاعليها (٩)

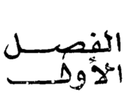
والجهود مازالت مبذولة للتغلب على هذه المشاكل وتحقيق أفضل استثمار من الزراعة المصرية لدعم الاقتصاد القومى .. ويتم ذلك حاليا وفقا لتخطيط سليم وتطبيق رشيد لمفاهيم الزراعة العلمية .

أهداف السياسة الزراعية فى التسعينات

والحقيقة إن قضية الغذاء فى مصر واحتمالاتها فى الأمدين القصير والبعيد تحتل مكانا محوريا فى السياسة الزراعية الحالية . . والتى تستهدف تحقيق الاكتفاء الذاتى من الحبوب الأساسية وزيادة الكميات المصدرة من الخضروات والفاكهة وتوفير كميات إضافية من اللحوم البيضاء والأسماك وذلك عن طريق الزيادة الرأسية فى الانتاج باستخدام الأساليب التكنولوجية الحديثة فى الزراعة والتسميد والوقاية من الآفات . . . بتطبيق آخر النظريات التى توصل إليها علم « الهندسة الوراثية » فى اختيار أنواع البذور ذات العائد المرتفع غزيرة الانتاج قصيرة العمر ونشر الميكنة فى جميع المزارع مهما كان حجمها وترشيد استخدام المياه واتباع أساليب الرى وتغطية احتياجات قطاع الصناعة من المواد الخام الزراعية ودعم وتقوية البنية الأساسية لجهاز البحوث والارشاد وانتاج التقاوى واحداث الربط بينهم مع تبنى سياسات سعرية مجزية للحاصلات الزراعية تحقق بشكل تدريجى التوازن المطلوب بين مصالح المزارعين والأهداف الاقتصادية على المستوى القومى .

كذلك تستهدف السياسة الزراعية الحالية تنمية الموارد الأرضية وتحسين التربة والمحافظة على خصوبة الأراضى الزراعية واستصلاح (١٥٠) ألف فدان سنويا وتبسيط الاجراءات اللازمة للتمليك والزراعة فى الصحراء وتوفير البنية الأساسية اللازمة (المياه ـ الطرق ـ الكهرباء ـ الخدمات) بمناطق المساحات المستهدفة للاستصلاح .

كما تستهدف السياسة الزراعية الحالية تنمية الانتاج فى المحاصيل الاستراتيجية (القطن ـ المحاصيل السكرية ـ المحاصيل الزيتية) للوفاء باحتياجات الصناعة والتصدير . وتلبية احتياجات الزراعة من مدخلات الانتاج والتى تتمثل فى التقاوى والأسمدة والميكنة الزراعية والزراعة الآلية والتمويل والأقراض وتبنى السياسات الزراعية المشجعة لتعظيم الانتاج والانتاجية وذلك من خلال برامج لتعظيم دور التعاونيات الزراعية وارتباطها ببرامج التسويق الداخلى للمحاصيل واعداد مشروعات بقوانين لتنظيم وحماية الانتاج الزراعى والأنشطة الزراعية المختلفة وتحديث الادارة الزراعية وتوطيد وتدعيم العلاقات مع الهيئات العلمية الزراعية العالمية لايجاد الترابط العلمى بصفة مستمرة بين وزارة الزراعة والمراكز الزراعية العلمية العالمية (٤٢) .


الفصل الأول


البحث الزراعي

يرجع تاريخ مركز البحوث الزراعية إلى عام ١٨٩٧ وهو تاريخ بدء الزراعة التجريبية بالجيزة باسم « الجمعية الزراعية الملكية » والتى تبلورت الآن الى مركز البحوث الزراعية ٠

ولقد أشتملت بحوث الجمعية آنذاك على اقسام الكيمياء التى أنشئت عام ١٩٠٣ وأقسام تربية النباتات والحشرات وتربية الحيوان واكثار البذور كما أنشىء المعمل الباثولوجى البيطرى بالجيزة عام ١٩٠٤ وأقيمت التجارب الحقلية فى محطات خاصة فى الجيزة عام ١٩٠٠ وميت الديبة بشمال الغربية عام ١٩٠١ وبهتيم عام ١٩٠٩ ٠

وفى عام ١٩١٣ صدر قرار انشاء وزارة (نظارة) الزراعة واشتملت فى تنظيمها الاقسام الفنية سابقة الذكر وتلى ذلك صدور القرارات المنظمة للأجهزة البحثية وتنظيم نقل نتائجها الى المزارعين وفى عام ١٩٧١ صدر القرار الجمهورى برقم ٢٤٢٥ بانشاء الهيئة العامة لمركز البحوث الزراعية وصدرت لائحته التنفيذية بالقرار الجمهورى رقم ١٩ فى عام ١٩٨٣ ٠

ويعمل بالمركز ١٢٧١ من الحاصلين على درجة الدكتوراه من أعرق جامعات العالم وحوالي ٩٧٤ من الحاصلين على درجة الماجستير و٢٩١ من الحاصلين على درجة البكالوريوس فى العلوم الزراعية والبيطرية هذا الى جانب ٢٥٧٢٣ من الاداريين والمهنيين والعمال المدربين كما يتبع المركز ٣٢ محطة للبحوث الزراعية فى مجالات المحاصيل الحقلية والبستانية والانتاج الحيوانى .. وهذه المحطات منتشرة من أسوان جنوبا إلى الاسكندرية وكفر الشيخ ودمياط شمالا وذلك إلى جانب ١٨ مراقبة لتنفيذ التجارب التأكيدية فى حقول المزارعين وهى منتشرة فى ١٨ محافظة من محافظات الجمهورية (٢٣) ٠

هذا ويضم مركز البحوث الزراعية ١٥ معهدا متخصصا على النحو التالى :

١ ـ معهد بحوث الأراضى والمياه :

أنشىء سنة ١٩٦٠ لتحسين التربة وتنمية الأراضى والمحافظة على طاقتها الانتاجية وتوجيه استخدامها على أسس اقتصادية وحل مشاكل التربة عن طريق تنفيذ البحوث التالية :

● بحوث تهدف الى رفع انتاجية الأراضى التى تميل الى القلوية ووقاية الأراضى المنزرعة من التدهور والاحتفاظ بخصوبتها عن طريق اضافة الجبس الزراعى ٠

● البحوث المعملية الخاصة بالأراضى الملحية القلوية ودراسة مشاكلها .
● ابحاث ودراسات على الأرض الرملية والجيرية باعتبارها مجال الزراعة الأفقية .
● بحوث لتحقيق الاستفادة من جميع موارد المياه من النيل والمصارف والمياه الجوفية لاستعمالها فى رى الزراعات اما مباشرة أو بعد خلطها .
● بحوث دفع اقتصاديات انتاج المحاصيل الزراعية عن طريق استخدام مخلفاتها أو متخلفات تصنيعها فى انتاج صناعات جديدة أو عن طريق تدعيم الصناعات الحالية التى تعتمد عليها مساهمة فى سياسة الاكتفاء الذاتى .
● بحوث لتوفير اللقاحات البكتيرية المنتجة لأزوت الهواء الحيوى .
● بحوث خاصة بالمفرزات السمادية للمحاصيل الحقلية .
● دراسة امكانية استخدام الزراعة اللا أرضية وامكان التوسع فيها .
● الدراسات الخاصة بترشيد استخدام المياه فى الزراعة .
● عمل خريطة بيرولوجية للأراضى حسب الأصل التكوينى وتقسيمها علميا .

٢ ـ معهد بحوث القطن :

تم انشاؤه عام ١٩٦٠ ويهدف إلى استنباط أصناف جديدة من التيلة تتميز بجودة المميزات ووفرة المحصول ومقاومتها للأمراض وانتاج تقاوى الأساس المحددة سنويا من كل صنف .

٣ ـ معهد بحوث المحاصيل الحقلية :

أنشىء عام ١٩٦٠ بهدف استنباط اصناف جديدة من مختلف الحاصلات الزراعية ـ يمتاز بجودة الصفات ووفرة المحصول ومقاومتها للأمراض وتجديد سلالات الأصناف المتداولة دوريا وانتاج تقاوى الأساس والتقاوى المسجلة فى مزارع وزارة الزراعة وتحسين المعاملات الزراعية الخاصة بخدمة المحاصيل ومقاومة الحشائش بهدف رفع مستوى الانتاج الزراعى لمختلف المحاصيل من حيث غلة الفدان والصفات التكنولوجية والاستهلاكية لسداد أحتياجات الاستهلاك وتخفيف العبء على ميزان المدفوعات بتقليل الواردات وزيادة الصادرات الزراعية من هذه الحاصلات واستنباط أصناف جديدة عالية المحصول ونوعا من المحاصيل البقولية ومحاصيل العلف .

٤ ـ معهد بحوث المحاصيل البستانية :

تم انشاؤه عام ١٩٦٠ بهدف رفع الكفاءة الانتاجية لمحاصيل الفاكهة والخضر والنباتات الطبية والعطرية ونباتات الزينة وتنفيذ سياسة بحثية اقليمية تهدف الى استنباط سلالات جديدة من الحاصلات البستانية واكثار نباتات الزينة والأشجار الخشبية وكذا البحوث الخاصة بالخضر والنباتات الطبية لسد أحتياجات الاستهلاك المحلى وزيادة الصادرات ومنها وكذا النهوض بالصناعات الغذائية وذلك لتنويع الانتاج الزراعى لتفادى المخاطر الاقتصادية والعوامل الطبيعية فيما لو كان البنيان الاقتصادى يعتمد على محصول واحد

٥ - معهد بحوث وقاية النباتات :

أنشىء عام ١٩٦٠ بهدف القضاء على الآفات التى تسبب فقدا كبيرا فى الانتاج الزراعى والحد من أضرار وتقديم البحوث والدراسات الخاصة بالمبيدات الحشرية والفطرية والاستفادة من الخامات المحلية في التصنيع المحلى وحماية المزارع والمستهلك من أخطار المبيدات وباستخدام الطرق الحيوية فى مقاومة الآفات واجراء الدراسات البيولوجية والأيدلوجية على آفات المواد المخزونة والمن والاكاروس وآفات المحاصيل الحقلية والبتسانية وآفات القطن والجراد وآفات الخضر كما تهتم هذه البحوث بسياسة التدريب المعملى والحقلى للقائمين بالابحاث فى هذه المجالات .

٦ - معهد بحوث الانتاج الحيوانى :

تم انشاؤه عام ١٩٦٠ بهدف معالجة نفس البروتين وذلك عن طريق تحسين القطيع المحلى بانتخاب السلالات المحلية الممتازة - اجراء بحوث متعلقة بالالبان ومنتجاتها ومعالجة المشاكل التى تواجهها - انتاج السلالات الممتازة من الدواجن - استيراد الاغنام المارينوم وتهجينها بالأنواع المحلية - استيراد الابقار الفريزيان وتهجينها بالأبقار المحيطة ويتم ذلك عن طريق محطات التربية وتوفير امكانيات ووسائل البحوث الزراعية الحيوانية لادارة المشروعات على أحدث الأساليب العلمية لتربية وتهجين القطعان الممتازة من الأبقار الفريزيان والجاموس والأغنام المحلية واجراء عمليات الانتخاب المستمر فيها واستخدام التلقيح الصناعى لزيادة معدل الاستفادة من الذكور الممتازة الصفات وتربية واكثار السلالات العالمية الانتاج من الدواجن المحلية والأجنبية وتوزيع البيض الملقح والكتاكيت المحسنة على الزراع بأسعار مناسبة وتطبيق الأساليب العلمية فى التغذية وتكوين علائق الحيوان والدواجن .

٧ - معهد بحوث صحة الحيوان :

أنشىء عام ١٩٦٠ بهدف رفع الكفاءة الانتاجية للثروة الحيوانية وتوفير الرعاية الصحية الكاملة لها عن طريق توفير الخدمات الطبية البيطرية لعلاج الأمراض الوبائية بتحصينها بمختلف اللقاحات الواقية لتحسين المستوى الصحى لها ورفع كفاءتها الانتاجية .. ويتم ذلك من خلال ما تقوم به المعامل الاقليمية البيطرية بمختلف المحافظات من تشخصيات لمختلف الأمراض ·لاجراء العلاج بالطرق المناسبة بجانب الأشراف الفنى على أعمال الرعاية التناسلية والتلقيح الصناعى ودراسة أسباب العقم وانتاج اللقاحات والاتصال بالمعامل البيطرية واجراء البحوث التطبيقية فى مجال الطفيليات المختلفة .

٨ - معهد بحوث الاقتصاد الزراعى :

أنشىء سنة ١٩٦٠ بغرض القيام بالبحوث الخاصة برسم السياسة الزراعية والتخطيط الاقتصادى لمشروعات التنمية وتقويم النتائج مما يكفل التوجيه الأمثل لاستخدام الموارد المتاحة وتوفير البيانات والاحصاءات الدقيقة عن الانتاج النباتى والأسعار

والتكاليف والعمالة لتكون أساسا لحل المشاكل التى تواجهها البلاد لزيادة الانتاج الزراعى وهى تتضمن بحوث تقدير المحاصيل بطريقة العينات لتقدير الانتاج الزراعى وحجم العمالة والأجور فى القطاع الزراعى والأسعار الخاصة بالحاصلات الزراعية وتكاليف الانتاج والتحليل الاقتصادى والاحصائى لمختلف السلع الزراعية والقيام ببحوث عن التكاليف التموينية وبحوث الادارة الزراعية الخاصة بأنواع وأحجام المزارع وقياس الكفاءة الانتاجية والاقتصادية لكافة الموارد الارضية للوصول إلى أفضل السبل لرفع الكفاءة الانتاجية لهذه الموارد .

٩ ـ معهد بحوث الصحراء :

تم انشاؤه عام ١٩٧٣ للقيام بالبحوث التطبيقية فى المناطق الصحراوية ويقوم المعهد باجراء البحوث الآتية : المخزون المالى والتنبؤ بحركة المياه الجوفية بالساحل الشمالى ـ الأراضى الرملية غرب قناة السويس والأراضى الواقعة بين مرسى مطروح وسيوة من حيث طبيعة الأرض والزراعات المناسبة ـ تركيب وجيولوجية المنطقة ما بين وادى النطرون والصحراء الغربية من الناحية النباتية وطبيعة الأراضى والعوامل المؤثرة على الانتاج .

١٠ ـ معهد بحوث الزراعة الآلية :

أنشىء عام ١٩٧٧ وهو يختص باجراء البحوث والدراسات العملية المختلفة المتعلقة بالميكنة الزراعية لتعديلها وتطويرها والعمل على حل مشاكلها لزيادة كفاءتها الانتاجية وفى سبيل ذلك يقوم المعهد باختيار أنسب الآلات الزراعية وأدخال الوسائل المستحدثة التى تساهم فى زيادة الانتاج الزراعى وفقا للاختيارات المعملية والحقلية واقتراح تعديل الآلات الزراعية لتناسب الظروف المحلية مع إدخال التعديلات على الآلات المصنعة حاليا لزيادة كفاءتها الانتاجية والعمل على مساعدة المصانع والحرفيين فى تصميم وتصنيع الآلات الزراعية المناسبة للعمليات الزراعية المختلفة مع التنسيق مع الجامعات ومعاهد ومراكز التدريب التى تعمل فى مجال تنمية الميكنة الزراعية وتقديم المشورة الفنية للافراد والهيئات فى استخدام وتشغيل وصيانة وأصلاح الآلات الزراعية مع اجراء البحوث التطبيقية لحل مشاكل المكينة فيما يختص باصلاح وصيانة قطع الغيار على المستوى الاقليمى والقومي وتقديم الاقتراحات اللازمة لتنمية بحوث المكينة وتنمية مشاريعها بالاشتراك فى تدريب الافراد الفنيين ورفع كفاءتهم الفنية .

١١ ـ معهد بحوث المحاصيل السكرية :

أنشىء عام ١٩٨١ ويهدف المعهد إلى زيادة انتاج المحاصيل السكرية الثلاث (قصب السكر ـ بنجر السكر ـ الذرة السكرية) بالوسائل التالية :

● تربية وأستنباط أصناف جديدة للمحاصيل الثلاث تتميز بارتفاع المحصول عالية الجودة مقاومة للأمراض والحشرات والجفاف والصقيع والرقاد .

● تحسين المعاملات الزراعية للمحاصيل الثلاثة للحصول على أعلى محصول بأقل تكلفة ممكنة وأرشاد الزراع إلى أفضل تلك المعاملات .

● العمل على التوسع فى زراعة كل من محصولى بنجر السكر والذرة السكرية الأول لزيادة انتاج السكر والثانى لانتاج العسل الأسود وسكر الفركتوز

١٢ ـ معهد بحوث التناسليات :

أنضم إلى مركز البحوث الزراعية فى عام ١٩٧١ تابعا لمعهد بحوث صحة الحيوان وبعد أن تم الانتهاء من بناء مركز فحوص الطلائق والذى سمى بعد ذلك بمركز بحوث التناسليات بالهرم صارا معهدا مستقلا وذلك عام ١٩٨٢ . ويقوم المعهد بالمساهمة فى رفع الكفاءة الأنتاجية والتناسلية للحيوان الزراعى المصرى عن طريق اجراء البحوث العلمية لمعالجة العقم وأنخفاض معدل الأخصاب ومواجهة الأمراض الوبائية والمعدية والأمراض التناسلية التى تسبب تدهور الثروة الحيوانية واحداث الخلل فى معدلات الانتاج والتناسل
كما يقوم المعهد بادخال التكنولوجيا الحديثة فى التلقيح الصناعى وتطويره انتاج السائل المنوى المجمد من الأنواع المحلية وزرع الأجنة من سلالات أجنبية ذات صفات وراثية عالية الكفاءة بما يحقق التحسين الوراثى للسلالات المحلية .
ويجرى المعهد الدراسات اللازمة لاقرار أنسب النظم فى معالجة مشاكل انخفاض معدلات التكاثر والانتاج الحيوانى الزراعى هذا الى جانب تطبيق أنسب النظم فى رعاية النتاج ووقاية الضرع من الأمراض .

١٣ ـ معهد بحوث الامصال واللقاحات :

لكى يتكامل إطار الخدمات البيطرية لوقاية الثروة الحيوانية والنهوض بها كان لابد من وجود جهاز فنى لتحضير اللقاحات والأمصال وبحث المشكلات المحلية واقتراح الحلول المناسبة لها ولهذا فقد أنشىء معمل (الأمصال) بالعباسية عام ١٩٠٣ على ربوة عالية فى منطقة منعزلة حينذاك هى الجبل الأحمر بالصحراء على بعد حوالى كيلو متر من العباسية .
وبدأ المعهد تابعا لمصلحة الصحة العمومية (نظارة داخلية) حتى عام ١٩١٤ حيث تم ضمه الى (نظارة ● الزراعة ضمن أجهزة الطب البيطرى فى هذا العام .. وأقتصرت رسالة معمل الأمصال فى أول عهده على تحضير مصل الطاعون البقرى والدم الموبوء اللذين كانا يستوردان قبل ذلك من الهند لتحصين الماشية ضد هذا المرض .. كما كان المعمل يقوم أيضا بتحضير مصل سيرم مناعى ضد الطاعون البشرى .
ويهدف المعهد الى حماية الثروة الحيوانية وكذلك حماية الأنسان بالسيطرة على الأمراض المشتركة والتى تنتقل من الحيوان للأنسان ويقوم لذلك بتكثيف جهود الباحثين والاخصائيين لاجراء البحوث والدراسات التطبيقية فى المقام الاول لتحقيق ما يلى توفير احتياجات البلاد من اللقاحات والأمصال والمستحضرات البيولوجية ـ دراسة أضافة لقاحات جديدة تنتج لأول مرة بجمهورية مصر العربية للوقاية من الأمراض الفيروسية والبكترية الوافدة من الخارج ـ تقييم وأختيار وتقرير صلاحية اللقاحات البيطرية المستوردة .

١٤ ـ معهد بحوث الارشاد الزراعى والتنمية الريفية :

وهو يختص باجراء الدراسات والبحوث الارشادية اللازمة لتطوير العمل الارشادى وتقييم البرامج الارشادية المتنوعة ـ ويختص عمل المعهد أيضا بالمشاركة فى تخطيط وتنفيذ البرامج التدريبية لمبعوثى الدول النامية بالمركز المصرى الدولى للزراعة وتنحصر المجالات الرئيسية البحثية لعملة فيما يلى .. بحوث الطرق الارشادية ـ بحوث البرامج الارشادية ـ بحوث المجتمع الريفى ـ بحوث ترشيد المرآة الريفية ـ بحوث التنظيم والتدريب الارشادى ـ اعداد وتدريب المرشدين المتخصصين ·

١٥ ـ المعمل المركزى للأحصاء :ـ

يرجع تاريخ المعمل المركزي لبحوث التعميم والتحليل الاحصائى الىعام ١٩٤٥ عندما كان فرعا لتعميم وتحليل التجارب الزراعية بقسم التجارب الزراعية بمصلحة الزراعة ـ وفي عام ١٩٥٨ أصبح قسما لبحوث التعميم والتحليل الاحصائى يتبع مراقبات البحوث الزراعية العامة بمصلحة الزراعة .. وبموجب ذلك كان على جميع وحدات البحوث بالوزارة عرض تعميم التجارب والتجارب والبحوث والتحليل الاحصائى على هذا القسم قبل تنفيذها واقرار التحليل الاحصائى قبل نشر البحوث المستخلص من نتائج هذه التجارب ·

وفى عام ١٩٧١ استقل القسم وأصبح يتبع مركز البحوث الزراعية مباشرة وأكتسب اسمه الحالى فى عام ١٩٧٦ وظل المعمل يؤدى رسالته على أكمل وجه مستخدما الآلات الحسامة والنظم المتاحة إلى أن زود المعمل فى عام ١٩٧٩ بحاسب الكترونى قدرته ٢٤ ك ثم زود بحاسب آخر عام ١٩٨٠ قدرته ٣٢ ك ثم طور الحاسبين إلى حاسب أكبر قدرته (٦٤ ك) قابلا للزيادة إلى ٥١٢ ك ومستوعبا ١٣ وحدة تغذية وفى عام ٨٢ أضيفت وحدتين أخرتين سعة كل منها ٦٤ ك وبذلك أصبح المعمل المركزى على درجة عالية من الكفاءة والمقدرة ·

١٥ ـ المعمل المركزى للمبيدات :

يعد المعمل المركزى للمبيدات من أعرق المعامل من هذا النوع فى العالم وهو الوحيد من نوعه فى مصر .. ويعود تاريخ بداية نشأته إلى عام ١٩٠٢ حين بدأ أول نشاط علمى لمكافحة الآفات .. ونظرا لأنه كان أحد أقسام معهد بحوث وقاية النباتات ثم استقل عنه فى يناير ١٩٨٣ فانه يمكن الاستدلال على تاريخه العلمى مما سبق ذكره تحت تاريخ معهد بحوث وقاية النباتات ·

والمعمل المركزى للمبيدات .. معهد علمى يحقق اشراف الدولة على المبيدات وتداولها ويعمل فى مجال الآفات بحثا ورقابة وتقييما وترشيدا وارشادا وتدريبا وحماية .. وهو جهاز قائم بذاته له ذمة مالية وادارية خاصة ويتبع رئيس مجلس ادارة مركز البحوث الزراعية .. ويقوم المعمل باجراء الاختبارات التأكيدية الممكنة التى تشير الى سلامة المركبات الجديدة من مبيدات الآفات الزراعية التى لم يسبق استخدامها والتصريح باستخدامها فى مصر وفحص مستندات المستحضرات الجديدة من مبيدات الآفات بكافة

اسمائها المرادفة العلمية والتجارية للتأكد من سلامة المركب وعدم خطورته على الانسان والحيوان والاحياء المائية وعناصر البيئة الأخرى والمراجعة الدورية بما يستجد بشأنها .

محطات البحوث الزراعية :

هذا علاوة على إنه قد أمكن للوزارة خلال مسيرتها اقامة

- (١٣) محطة بحوث للتجارب الزراعية
- (١٣) محطة بحوث للانتاج الحيوانى والدواجن
- (١٠) محطة بحوث للبساتين والخضر
- (١٠) مشاتل لتوزيع شتلات الفواكه والخضر والأشجار الخشبية
- (٣١) مزرعة حقلية وبستانية .

ويجرى فى هذه المحطات اقامة التجارب الحقلية لمختلف المعاملات الزراعية واستنباط الأصناف والسلالات والهجن النباتية والحيوانية والمحافظة على الاصول الوراثية وتعاقبها واجراء الخطوات الأولية للتطبيق وانتاج تقاوى الاساس والشتلات المحسنة والحيوانات والدواجن واللقاحات للنهوض بالانتاج الزراعى على المستوى القومى كما يعاونهم فى تنفيذ التجارب لدى الزراع ١٨ ادارة تنفيذية فى عواصم ١٨ محافظة بالجمهورية .

وتعتبر هذه المحطات أيضا مراكز تطبيقية ارشادية فيها تطبق أحدث الأساليب العلمية وأحدث ما وصلت اليه نتائج البحوث العلمية .. وهى أيضا مراكز ارشادية تقام فيها الندوات والمحاضرات علاوة على أيام العمل التى تقام مرة على الأقل فى أغلب محطات البحوث الزراعية مثل محطة بحوث سخا والجميزة وسدس ومحطات أخرى .. هذا وتمثل فى محطات البحوث الزراعية جميع المعاهد البحثية حيث يمثل كل معهد أكثر من باحث يتبعون اقسامهم المختلفة ويقومون بتنفيذ برامجها فى تلك المحطات .

وهذه المحطات كما سبق وأن قلنا تغطى أنحاء الجمهورية وتخدم كل محطة اقليما معينا من أقاليم مصر لتنهض بهذه الاقاليم .. وتعمل على نهضة الزراعة وتقدمها ودفع عجلة الانتاج .

وتعمل محطات البحوث الزراعية أيضا على ربط وتنسيق برامج الاقسام الفنية المختلفة المنفذة فى المحطات والقيام بكافة اجراءات تنفيذها وتتبع جميع عمليات هذه البرامج للتأكد من سلامة التنفيذ وصحة ودقة النتائج .

كما يوجد بكل محافظة من محافظات جمهورية مصر العربية ادارة لتنفيذ التجارب فى مختلف مزارع وزارة الزراعة .. وهذه التجارب تجرى على مختلف أنواع المحاصيل وتحت مختلف ظروف مصر .. ويقوم بتنفيذ هذه التجارب نخبة من الباحثين العلميين المؤهلين على مستوى عال من الخبرة والكفاءة (٢٣) .

●●

● والجدول التالى يوضح أسماء محطات البحوث الزراعية ومواقعها وتاريخ بدء نشاطها والمساحة المخصصة لها وعدد العاملين بكل محطة .

جدول رقم (٣) محطات البحوث الزراعية

اسم المحطة والموقع	تاريخ بداية النشاط	المساحة المخصصة بالفدان	بيان العاملين بها		
			هيئة بحوث ومساعدى أبحاث	فنيون وعمال واداريون	أجمالى
أ ـ منطقة الاسكندرية :					
١ ـ محطة بحوث الصبحية	١٩٧٨	١٥	١١	٢١	٣٢
(ب) منطقة شمال الدلتا					
٢ ـ محطة بحوث السرو (دمياط)	١٩٦٤	٢٨	١٦	٣٦	٥٢
٣ ـ محطة بحوث سخا (كفر الشيخ)	١٩٦٠	٨٠٠	٣٠٠	علاوة على عمالة موسمية متغيرة	
(جـ) منطقة وسط الدلتا :					
٤ ـ محطة بحوث الجميزة (الغربية)	١٩٦٠	١٥٠٠	٨٤	٢٣٥	٣١٩
٥ ـ سرس الليان (المنوفية)	١٩٨٠	١٢	٤	٣١	٣٥
(د) منطقة جنوب وشرق الدلتا :					
٦ ـ محطة بحوث بهتيم (القليوبية)	١٩٠٩	٥٠٠	٤٠	٩٨	١٣٨
٧ ـ محطة بحوث الاسماعيلية	١٩٧٧	٢٠٥	١٣	٥٢	٦٥
(هـ) منطقة مصر الوسطى :					
٨ ـ محطة بحوث الجيزة (الجيزة)	١٩٠٠	٥٠			
٩ ـ محطة بحوث سدس (بنى سويف)	١٩٦٢	٦٥٠		١١٠	١١٠
١٠ ـ محطة بحوث ملوى (المنيا)	١٩٣١	٣٧٢	٢٨	٩٦	١٢٤
(و) منطقة مصر العليا :					
١١ ـ محطة بحوث شندويل (سوهاج)	١٩٣١	٤١٥			
١٢ ـ محطة بحوث المطاعنة (قنا)	١٩٦٥	٦٢٩	٩	١٠٩	١١٨
١٣ ـ محطة بحوث كوم أمبو (أسوان)	١٩٧٦	٣٨٥	١٠	١٤	٢٤
(ز) منطقة الأراضى الجديدة :					
١٤ ـ محطة بحوث النوبارية	١٩٦٧	٥٣٠	٦	٢٩	٣٥

● المصـدر :

كتاب مركز البحوث الزراعية (١٨٩٨ ـ ١٩٨٣) .

استراتيجية المركز وأهدافه

ومركز البحوث الزراعية له أهداف محددة تنحصر فيما يلى :

● وضع بحوث البرامج الزراعية والارشادية وتنفيذها والقيام بالبحوث والدراسات والاختبارات والعمليات اللازمة للنهوض بالانتاج الزراعى فى شتى المجالات .

● نشر نتائج البحوث الزراعية وتداولها وتعميم تطبيقها بارشاد المزارعين وتقديم المشورة الفنيه لمختلف الأجهزة الحكومية والهيئات العامة والشركات والعاملين فى الميدان الزراعى .

● توثيق العلاقات فى الميادين الزراعية الفنية مع الهيئات الخارجية والاشتراك فى أنشطة هذه الهيئات وتبادل البعثات الزراعية والمعرفة الفنية وايفاد المبعوثين للدراسات العلمية والعملية والتدريبية للداخل والخارج وتبادل المنح والدراسات والمهمات العلمية مع الدول والهيئات الخارجية .

● وضع وتنفيذ سياسة تجديد واكثار الأصناف المحسنة من جميع أنواع الحاصلات الزراعية بصفة دورية وانتاج تقاويها الأساسية والمسجلة ووضع الدورة الزراعية الملائمة لهذا الغرض وتحديد الأراضى التى تخصص سنويا للتجارب والتى تخصص لانتاج التقاوى الأساسية والمسجلة لكل محصول .

● اقتراح التشريعات الجديدة التى يتطلبها تنفيذ السياسة الزراعية فى الميادين التى تدخل فى نشاط المركز .

● الاشتراك فى وضع البرامج الارشادية طبقا لما تسفر عنه نتائج البحوث والتجارب تمهيدا لنشرها وتعميمها .

● الاشراف على ادارة جميع محطات البحوث الزراعية وما يتبع المركز من زراع واجراء التجارب فى الوحدات الزراعية ولدى الهيئات والزراع .

● وأخيرا .. وليس آخرا .. فالمركز مسئول الآن عن ادارة مساحة من أجود الاراضى الزراعية تصل الى ٢٧ ألف فدان لتأمين احتياجات الزراعة المصرية من التقاوى والشتلات لتحقيق النفع العام من جهود المربين فى مجال التفوق الوراثي المستمر لجميع الحاصلات الحقلية والبستانية .. كما أن المركز مسئول ايضا عن الادارة المركزية لشئون التقاوى التى تقترح وتنفذ السياسة العامة لانتاج وفحص وتوزيع التقاوى النقية لجميع الحاصلات الزراعية والقطن وتضم ٤٩٥٥ من الفنيين والاداريين والعمال المدربين فى مختلف محافظات الجمهورية (٢٣) .

ولقد وضعت وزارة الزراعة استراتيجية علمية للمركز فى الثمانينات .. تضمنت التركيز على المشروعات البحثية التطبيقية المتكاملة فى مجال الزراعة ذات الصلة المباشرة بالأهداف الانتاجية القومية وتكوين فرق بحثية متكاملة من المعاهد المختلفة على المستوى المركزى والمستويات الاقليمية بمحطات البحوث دون المساس بالهيكل

التنظيمى الحالى للمعاهد القائمة فى نفس الوقت الذى يمكن للمعاهد المتخصصة أن تقوم بتنفيذ بعض برامج البحوث الاساسية ذات العلاقة بالانطلاق الى آفاق أبعد من التكنولوجيا الزراعية ٠

وتسعى الاستراتيجية الى ترسيخ مفهوم الاولويات فى البرامج البحثية بحيث يتحقق توجيه الموارد المتاحة لتحقيق اهداف التنمية والذى لاشك فيه أن الأولوية فى المرحلة الراهنة يجب أن تعطى للبرامج التى تخدم هدف تضيق الفجوة الغذائية ٠

● أنظر تفاصيل استراتيجية
مركز البحوث الزراعية
فى نهاية الكتاب
(الملاحق)

● انجازات المركز :

ولاشك أن وضع استراتيجية المركز موضع التطبيق وفقا للخطط البحثية الموضوعة .. قد حقق نتائج طيبة خلال السنوات الأخيرة لتطوير الزراعة المصرية وزيادة معدلات الانتاج الزراعى خلال السنوات الماضية ٠ حيث نجح المركز فى تحقيق الانجازات التالية

● زيادة انتاجنا من الحبوب الرئيسية من ثمانية ملايين طن مترى (عام ٨١ ـ ١٩٨٢) إلى ١٤ مليون طن (عام ٨٦ ـ ١٩٨٧)

وذلك بزيادة اجمالى المنتج من القمح من ٢,٠٤٤ مليون طن عام (٨١ ـ ١٩٨٢) إلى ٣,٤٢٢ مليون طن عام (٨٦ ـ ١٩٨٧) وذلك يرجع إلى استخدام أصناف محسنة عالية الانتاج وزيادة المساحة المزروعة خلال هذا العام ليصل متوسط الانتاجية إلى ١٦ أردبا للفدان (٢٢) ٠

ـ كذلك زيادة المنتج من الذرة الشامية من ٢,٣٦٩ مليون طن عام (٨١ ـ ١٩٨٢) إلى ٦,٣٤٢ مليون طن (٨٦ ـ ١٩٨٧) ليصل متوسط إنتاج الفدان إلى (٢٤) أردبا وأيضا زيادة المنتج من الذرة الرفيعة من (٦٠٠) ألف طن عام (٨١ ـ ١٩٨٢) إلى (١,٣) مليون طن عام (٨٦ ـ ١٩٨٧) ليصل معدل انتاج الفدان إلى ٢٢ أردبا وزيادة اجمالى انتاج الأرز من ٢,٤٥٥ مليون طن عام (٨١ ـ ١٩٨٢) إلى ٢,٤٧٥ مليون طن عام (٨٦ ـ ١٩٨٧) أى رفع معدل الانتاجية إلى ٣ طن للفدان .. وبذلك أنخفضت الفجوة الغذائية فى محاصيل الحبوب الرئيسية من (٧,١) مليون طن عام (٨١ ـ ١٩٨٢) إلى (٣,٤) مليون فقط بحلول عام (٨٦ ـ ١٩٨٧) (٢٣) ٠

جدول رقم (٤)

● والجدول التالى الزيادة المحققة فى انتاجية محاصيل الحبوب الرئيسية خلال الفترة من (٨١ ـ ١٩٨٢ ـ ٨٦ / ١٩٨٧)

المجال الانتاجى المحقق	٨١ / ١٩٨٢	٨٦ / ١٩٨٧	متوسط انتاجية الفدان
١ ـ زيادة انتاج مجموعة الحبوب (مليون طن)	٨,٦	١٤,٦	
القمح (مليون طن)	٢,٠٤٤	٣,٤٢٢	١٦ أردب / فدان
الذرة الشامية (مليون طن)	٣,٣٦٩	٦,٣٤٦	٢٤ أردب / فدان
الذرة الرفيعة (مليون طن)	,٦٠٠	١,٣٠٠	٢٢ أردب / فدان
الأرز (مليون طن)	٢,٤٥٥	٣,٤٧٥	٣ طن / فدان
الفجوة الغذائية فى الحبوب (مليون طن)	٧.١	٣,٤	

● المصـــدر :

مركز البحوث الزراعية ـ كتاب الخطة الخمسية (٨٢ ـ ١٩٨٧)

● زيـادة انتاجنا المحلى من الزيوت من ١٤٦ ألف طن عام (٨١ ـ ١٩٨٢) إلى ٢١٠ الف طن عام (٨٦ ـ ١٩٨٧) وبذلك زاد معدل الاكتفاء الذاتى من الزيوت النباتية من ٣٢٪ عام (٨١ ـ ١٩٨٢) إلى ٤٠ ٪ عام (٨٦ ـ ١٩٨٧) وقد تم ذلك بزيادة المساحة المزروعة بفول الصويا من (١٢٠) ألف فدان إلى (٢٥٠) ألف فدان وبالتالى زيادة المنتج من فول الصويا من (١٦٢) ألف طن إلى (٣١٩) ألف طن وكذلك ما تم من توسع فى مساحة عباد الشمس خاصة فى الأراضى الجديدة لتصل إلى حوالى (١٠٠) ألف فدان .

جدول رقم (٥)

● والجدول التالى يوضح زيادة انتاجنا من الزيوت والمساحات المزروعة منه خلال الفترة من (٨١ ـ ٨٢) إلى (٨٦ ـ ١٩٨٧)

المجال الانتاجى المحقق	٨١ ـ ١٩٨٢	٨٦ ـ ١٩٨٧
٢ ـ زيادة انتاج الزيوت (ألف طن)	١٤٦	٢١٠
معدل الاكتفاء الذاتى ٪	٣٢	٤٠
زيادة مساحة الصويا (ألف فدان)	١٢٠	٢٥٠
زيادة المنتج من الصويا (ألف طن)	١٦٢	٣١٩
زيادة مساحة عباد الشمس (الف فدان)	١٢	١٠٦

● المصـــدر :

مركز البحوث الزراعية ـ كتاب الخطة الخمسية (٨٢ ـ ١٩٨٧)

● زيادة انتاجنا من السكر من (٦٣٠) ألف طن إلى حوالى مليون طن خلال الفترة من عام (٨١ ـ ١٩٨٢) إلى (٨٦ ـ ١٩٨٧) وبذلك زادت نسبة الاكتفاء الذاتى من ٥١ ٪ عام (٨١ ـ ١٩٨٢) إلى ٦٦ ٪ عام (٨٦ ـ ١٩٨٧) وقد تم ذلك من خلال رفع متوسط انتاجية فدان القصب من ٣٤ طن إلى ٤٢ طن خلال الفترة من عام (٨١ ـ ٨٢) حتى (٨٦ ـ ١٩٨٧) إلى جانب زيادة متوسط محصول بنجر السكر من ١٥ طن للفدان عام (٨١ ـ ٨٢) إلى ٢٠ طن للفدان عام (٨٦ ـ ٨٧) .. وقد تم ذلك بنتيجة لاستخدام الأصناف الجديدة ومكافحة الآفات مع التوسع فى مساحته خاصة فى مناطق شمال الدلتا .

جدول رقم (٦)

● والجدول التالى يوضح الزيادة المحققة فى انتاجنا من السكر خلال الفترة من (١٩٨١ ـ ١٩٨٢) إلى (٨٦ ـ ١٩٨٧)

المجال الانتاجى المحقق	٨١ / ١٩٨٢	٨٦ / ١٩٨٧
٢ ـ زيادة انتاج السكر (ألف طن)	٦٣٠	١٠٠٠
انتاجية القصب (طن)	٣٤	٤٢
انتاجية بنجر السكر (طن)	١٥	٢٠

● المصـــدر :

مركز البحوث الزراعية ـ كتاب الخطة الخمسية (٨٢ ـ ١٩٨٧)

● زيادة انتاجنا الحيوانى الداجنى والسمكى على النحو التالى ..

(أ) زيادة انتاجنا من الدواجن من (١٧٥) ألف طن عام (٨١ ـ ١٩٨٢) إلى (٣٥٠) ألف طن عام (٨٦ ـ ١٩٨٧) .

(ب) زيادة انتاج الألبان من ١٩٨٢ ألف طن عام (٨١ ـ ١٩٨٢) إلى ٢٢٢٤ ألف طن عام (٨٦ ـ ١٩٨٧)

(جـ) زيادة انتاج الأسماك من (١٥٥) ألف طن عام (٨١ ـ ١٩٨٢) إلى (٢٢٠) ألف طن عام (٨٦ ـ ١٩٨٧) .

جدول رقم (٧)

● والجدول التالى يوضح الزيادة المحققة فى انتاجنا الحيوانى والداجنى والسمكى خلال الفترة من (٨١ ـ ١٩٨٢) إلى (٨٦ ـ ١٩٨٧)

المجال الانتاجى المحقق	٨١ ـ ١٩٨٢	٨٦ ـ ١٩٨٧
٤ ـ زيادة انتاجنا الحيوانى والداجنى والسمكى		
(أ) الدواجن (ألف طن)	١٧٥	٣٥٠
(ب) انتاج الألبان (مليون طن)	١,٩	٢,٢
(جـ) انتاج الأسماك (ألف طن)	١٥٥	٢٢٠

● المصـــدر :

مركز البحوث الزراعية ـ كتاب الخطة الخمسية (٨٢ ـ ١٩٨٧) .

● زيادة انتاجنا من المحاصيل البستانية من الخضروات والفاكهة وزيادة حجم المصدر من الخضر والفاكهة من (٣٣٢) ألف طن عام (٨١ ـ ١٩٨٢) إلى (١,٢٦) مليون طن عام (٨٦ ـ ١٩٨٧) حيث زادت الكمية المصدرة من البطاطس من (١٤٠) الف طن عام (٨١ ـ ١٩٨٢) إلى ٣٠٠ ألف طن عام (٨٦ ـ ١٩٨٧) كما زادت الكمية المصدرة من البصل خلال نفس الفترة من ٢٥ إلى (١٢٠) ألف طن ومن الخضروات من ١٥ إلى ٣٧٠ ألف طن ومن البطيخ من ١٠ إلى ١٠٠ ألف طن ومن الموالح من ١٢٥ إلى ٣٠٠ ألف طن .

جدول رقم (٨)

● والجدول التالى يوضح الزيادة المحققة من انتاج المحاصيل البستانية والكميات المصدرة خلال الفترة من (٨١ ـ ١٩٨٢) إلى (٨٦ ـ ١٩٨٧)

المجال الانتاجى المحقق	٨١ ـ ١٩٨٢	٨٦ ـ ١٩٨٧
٥ ـ زيادة انتاج المحاصيل البستانية		
زيادة حجم التصدير (ألف طن)	٣٣٢	١٢٦٠
البطاطس (ألف طن)	١٤٠	٣٠٠
البصل (ألف طن)	٢٥	١٢٠
الخضروات (الف طن)	١٥	٣٧٠
البطيخ (ألف طن)	١٠	١٠٠
الموالح (ألف طن)	١٢٥	٣٠٠

● المصـــدر :
مركز البحوث الزراعية ـ كتاب الخطة الخمسية (٨٢ ـ ١٩٨٧)

● كذلك نجح باحثو المركز وسط المنخفضات والمشاكل الموجودة فى اجراء بعض التجارب التطبيقية لتحسين مواصفات الخبز المصرى وفى استخدام مخلفات التربة فى انتاج غاز الميثان لتوليد الطاقة وانتاج الأسمدة وكذلك فى انتاج الأمصال واللقاحات والتى حمت ثروتنا الحيوانية من كثير من الأمراض الوافدة وكذلك حماية الانسان بالسيطرة على الأمراض المشتركة والتى تنتقل من الحيوان إلى الإنسان .. وتم فى هذا الصدد مواجهة وباء حمى الوادى المتصدع وتطوير لقاح التسمم الدموى وكوليرا الطيور والبط .. كما تم تركيز وتنقية المصل المضاد للطاعون البقرى .

● قام مركز البحوث الزراعية بدور بارز فى زيادة معدلات الانتاج أما بتحسين وتطوير طرق الزراعة أو بمقاومة الآفات الزراعية وتطوير طرق المقاومة وتقليل تكلفتها بالاضافة إلى توفير مستلزمات الانتاج لمكافحة هذه الآفات وعدم الاعتماد على توفيرها من الخارج .

● أمكن تحسين صفات وخواص مساحة نحو ٢ مليون لزيادة معدلات الانتاج بها خلال سنوات الخطة الخمسية ٨٢ / ٨٧ وذلك بتحسين وسائل الصرف بها .

● نشر نظام الميكنة الزراعية بجميع محافظات الجمهورية بهدف رفع كفاءة انتاج التربة الزراعية وزيادة معدلات الانتاج وخفض نسبة الفاقد فى الانتاج بالاضافة إلى خفض تكاليف الانتاج وتقليل الاعتماد على العامل الزراعى الذى ارتفعت تكاليفه فى الفترات الأخيرة مما أدى إلى ارتفاع تكاليف انتاج المحاصيل (٢٣) .

مشاكل المركز :

وداخل مركز البحوث الزراعية عشت لمدة ١٠ سنوات متتالية أفتشى وأكتب عن الأبحاث والدراسات التى يضعها الباحثون فى هذا المركز .. وطوال هذه السنوات وأنا أرتدى « البالطو الأبيض » .. متجولا داخل معامل هذا المركز محاولا أن استشف عن قرب المناخ الذى يعيش فيه الباحثون فى هذا المركز .. بما يتخلله من مرتفعات ومنخفضات وهضاب !

ولقد رصدت خلال هذه السنوات العديد من المشاكل والظواهر التى تواجه البحث العلمى الزراعى والتى يمكن حصرها فيما يلى ..

● هروب العديد من الكفاءات البحثية الى الخارج لعدم وجود المناخ المادى والعلمى المناسب .

● نقص كثير من المعدات والتجهيزات الحديثة داخل معامل مركز البحوث الزراعية علاوة على توقف بعض الأجهزة نتيجة لعدم وجود الصيانة الكاملة أو قطع الغيار .

● انصراف الباحثين إلى العمل داخل المشاريع الأجنبية لمواجهة أعباء الحياة .

● عدم وجود الجهة التى تشترى أبحاث المركز وتقوم بتطبيقها .

● انخفاض مرتبات الباحثين إلى درجة كبيرة .

● تكرار « الموضوعات البحثية » وازدواجها فى كافة الجهات البحثية العاملة فى مجال البحث العلمى الزراعى .

● عدم التوسع بالقدر الكافى فى مجال البحوث التطبيقية والتى ينعكس أثرها بشكل مباشر على أهداف التنمية الزراعية بمحوريها الرأسى والأفقى .

● ضعف التنسيق بين المعاهد البحثية فى مجال الزراعة فى تنفيذ الأنشطة البحثية للمركز .

● ضعف تطبيق مبدأ الأولويات فى البرامج البحثية التى ينفذها مركز البحوث الزراعية .. فى الوقت الذى يشكل عجز الموارد المتاحة فيها عن الوفاء بما هو مطلوب انجازه مثل ضعف الاهتمام بالمشاكل البحثية لانتاج التقاوى باعتبارها أحد الوسائل الرئيسية لزيادة الانتاج الزراعى .

● عدم ربط مشروعات المعونة الفنية فى مجالات البحوث والارشاد بمركز البحوث الزراعية وتوجيهها لخدمة هدف تطوير البنية الاساسية وتقويتها .. حيث إنه لوحظ فى السنوات الأخيرة أن المشاريع التى يتم تنفيذها بالتعاون مع جهات أجنبية سواء أكانت دولا مثل الولايات المتحدة الأمريكية أو منظمات دولية مثل هيئة الاغذية والزراعة والبنك الدولى لا تندرج بالضرورة تحت الاطار التنظيمى للمركز ولا تستخدم فى كثير

من الحالات لقنواته الشرعية المخولة بالصلاحيات والادارية .. ومن ثم فهذه المشاريع لم تسهم فى الواقع فى تقوية البنية الأساسية لجهاز البحث والارشاد .

والحــل :

إن حل مشاكل مركز البحوث الزراعية ينبغى أن يتم فى معالجة المشاكل المشار اليها سابقا باسلوب علمى متكامل .

الفصل
الثانى



ارتبطت نشأة الارشاد الزراعى فى جمهورية مصر العربية بتأسيس الوحدات الزراعية التى أنشئت بمقتضى القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٤٤ والذى اشار إلى إنشاء وحدات زراعية لتعمل على النهوض بالريف ورفع مستوى الانتاج الزراعى وتنويعه .. وبصدور هذا القانون بدىء فى إنشاء الوحدات الزراعية بعواصم المراكز الادارية التى كانت تبلغ عددها حينئذ ١٢٥ مركزا وذلك كمحاولة لنشر المعلومات العلمية بين الزراع وتطبيقها عمليا وتقديم المعونة للتعاونيات الزراعية والاشراف على تنفيذ السياسة الزراعية على المستويات المحلية وبالاضافة إلى الوحدات الزراعية فقد كانت هناك بعض الوزارات والهيئات تمارس العمل الارشادى ولكن بطريقة « عرضية » وذلك من خلال ما تنشره من مطبوعات ونشرات أو تقيمه من متاحف ومعارض زراعية .. ومن أمثلتها .. ما كانت تصدره بعض الأقسام الفنية بوزارة الزراعة من مجالات ونشرات زراعية تشتمل على إرشادات مختلفة تتعلق بمجال تخصص كل منها .. وما ساهمت به وزارة الشئون الاجتماعية من خلال مصلحة الفلاح من إقامة المراكز الاجتماعية كوسيلة لرفع مستوى معيشة الفلاح المصرى عن طريق تقديم الخدمات التعليمية والصحية والزراعية .

هذا وقد تطورت فكرة الوحدات الاجتماعية إلى انشاء الوحدات المجمعة .. كوسيلة لتنسيق وربط الخدمات المتعلقة بالمناطق الريفية فى مركز واحد .. ومن الهيئات التى ساهمت بنصيب كبير في العمل الإرشادى فى هذا الوقت المبكر من نشأته المعاهد الزراعية من خلال ما كانت تصدره من مجلات ونشرات زرعاية تتضمن توجيهات وارشادات للزراع فى مختلف النواحى والمجالات الزراعية .

والارشاد الزراعى بمعناه المعروف فى عصرنا الحالى كعمل تعليمى له كيانه المنظم وأساليبه وطرقه فى اقناع الزراعى .. عرفته جمهورية مصر العربية فى أواخر عام ١٩٥٣ .. وقد كان قبل ذلك عملا اضافيا يقوم به مهندس الزراعة ضمن مسئولياته العديدةوالتى كان من أبرزها الاشراف على تنفيذ القوانين الزراعية .. وتوقيع الجزاءات على المخالفين لها (٢) .

والسؤال المطروح على ضوء هذا السياق التاريخى .. هل نجح الارشاد الزراعى فى تحقيق الأهداف المرجوة منه قبل ٥ نوفمبر ١٩٥٣ .. إن اجابة هذا السؤال يدعمها الواقع على النحو التالى ...

● صعوبة اكتساب ثقة جمهور الزراع نتيجة قيام مهندس الزراعة بالاشراف على تنفيذ القوانين الزراعية .. بجانب أعمال الارشاد الزراعى فتناقض العمل واختلط الهدف .

● عدم وجود نظام مستقل للارشاد الزراعى والنظر اليه كعمل أضافى .

● قلة عدد العاملين فى مجال الارشاد الزراعى سواء بالنسبة لعدد الزراع أو الرقعة المنزرعة .

● عدم دراية غالبية العاملين فى الارشاد الزراعى بفلسفة ومبادىء وطرق الارشاد الزراعى .

● اقتصار الخدمات الارشادية على كبار الزراع دون صغارهم .

● عدم وجود صلة بين المرشدين الزراعيين وأجهزة البحوث الزراعية .. خاصة على المستويات المحلية .

والواقع .. أن هذه الأوضاع قد صححت بصدور القرار الوزارى رقم ١١٩٠ الصادر فى ٥ نوفمبر ١٩٥٣ والذى بمقتضاه أنشأت وزارة الزراعة قسما خاصا للارشاد الزراعى يتبع نوفمبر الثقافة الزراعية .. وكانت آنذاك أحد المصالح الخمس التى كانت تتكون منها وزارة الزراعة .. وقد فصل الارشاد الزراعى بمقتضى هذا القانون فصلا تاما عن تنفيذ القوانين وزود بعدد من الموظفين المؤهلين لهذا العمل بعد تدريبهم التدريب المناسب .

وبصدور هذا القانون قد أستطاع الارشاد الزراعى أن يقف على قدميه كتنظيم له أهميته وشخصيته المستقلة .. واستطاع أيضا .. أن يقطع شوطا لا بأس به فى الطريق المرسوم له .. وأن يحقق بعض النتائج الايجابية .. والتى كان من أبرزها ازالة الشك والريبة وعدم الثقة من قبل جمهور الزراع تجاه الارشاد الزراعى والعاملين به نظرا لعدم تعودهم هذه الروح الجديدة من قبل موظفى وزارة الزراعة .

واستمر هذا الوضع حتى أوائل عام ١٩٥٨ حين سلخ الأرشاد الزراعى من مصلحة الثقافة الزراعية .. وأصبح يتبع الديوان العام للوزارة مباشرة .. وصدر بعد ذلك القرار الوزارى رقم ١٤٤٠ فى ١١ مايو عام ١٩٥٨ .. وهو القرار الخاص باعادة تنظيم وزارة الزراعة وانشاء مصالح جديدة بها وأصبح الارشاد الزراعى فى ضوء هذا التعديل مراقبة تتبع الادارة العامة للخدمات الزراعية الاقليمية ويرأسها مدير عام (٣) .

وبصدور القرار الوزارى رقم ٤٧٢٢ لسنة ١٩٦٣ أنضمت مراقبة الارشاد الزراعى إلى مراقبة التدريب فى تركيب ادارى موحد أطلق عليه اسم « الادارة العامة للارشاد الزراعى » وقد صاحب هذا التحول توزيع زمام الادارة على مراقبين أحدهما للارشاد الزراعى والأخرى للتدريب .

وفى أوائل عام ١٩٦٤ .. انفصلت مراقبة التدريب .. وأنضمت إلى جهاز التنسيق بوزارة الزراعة ليصبح للارشاد الزراعى ادارة عامة مستقلة بذاتها وهى الادارة التى تمثل جهاز الارشاد الزراعى على المستوى القومى أو المركزى .

هذا وقد أوكل لهذه الادارة مهمة القيام بالاشراف على السياسة العامة للارشاد الزراعى بالبلاد .. وأيضا لكى تكون حلقة الاتصال بين الاقسام الفنية المختلفة بوزارة الزراعة من ناحية وجمهور الزراع من ناحية أخرى .. وقد استمرت هذه الادارة فى مباشرة اختصاصاتها إلى أن تم تنظيمها لشكلها الحالى فى أوائل عام ١٩٦٨ .

ومن أبرز القرارات الوزارية التى صدرت لدعم الأرشاد الزراعى القرار الوزارى رقم (١٩) لسنة ١٩٨٣ .. والخاص بربط الارشاد الزراعى بالبحوث إلا أن الواقع قد أثبت أن الربط بين الارشاد والبحوث فى هذه الفترة كان مركزيا ولم يحدث داخل محافظات الجمهورية .

● فلسفته :

ننتقل الآن .. إلى الحديث حول فلسفة الارشاد الزراعى ومجالاته وأهدافه وبالنسبة لفلسفته .. نقول : أن الارشاد الزراعى هو أحد مؤسسات التغير فى المجتمع وله أهميته وخطورته .. ومن أجل هذا تتبناه الحكومة وتتحمل مسئوليتها كاملة فى محاولة لزيادة فعاليته من أجل أحداث التغيرات السلوكية التالية لدى المزارعين ..

(أ) تغير فى السلوك التفكيرى أو المعرفى ابتداء من أضافة المعلومة حتى التغير الشامل فى البنيان المعرفى .

(ب) تغير فى السلوك التنفيذى أو المهارى الفعلى أو الادائى أو الحركى .

(جـ) تغير فى السلوك الشعورى أو فى الاتجاه وهو ما قد يعرف بأنه « الميل أو عدم الميل » أو الرغبة أو عدم الرغبة « أو المحبة » أو الكراهية لشخص أو لشىء أو لفكرة أو لموقف .

● مجالات الارشاد :

وفيما يتعلق بمجالات الارشاد الزراعى فنحصرها فى النقاط التالية ..

● ارشاد الزراع .. فيما تستخرجه البحوث الزراعية والاجتماعية الريفية من نتائج اعمال تتعلق بالبدء والتقدم فى عمل زراعى وفى انتاج المحصولات الزراعية بكفاءة وفى تربية الحيوان والطيور الاقتصادية وانتاجها وفى تسويق المنتجات الزراعية فى الفرص المواتية وفى صيانة التربة ومصادر الثروة الطبيعية الأخرى بالريف .. وفى ادارة الأعمال المزرعية بنجاح .. وفى العلاقات الاجتماعية بما تشمله من عادات وتقاليد وتغير اجتماعى وفى حل مشكلات الريف من خلال تفاعل الجماعات التى يهمها الأمر وفى فهم العوامل الاقتصادية والاجتماعية التى تؤثر فى حياة الناس العامة وفى تحسين الحياة الريفية .. هذا وتستخدم فى ارشاد الزراع جميع الطرق والمعينات التى سبق الحديث عنها ..

● إرشاد المرأة الريفية .. تقوم المرأة الريفية .. بتنفيذ جزء هام من مقومات الحياة فيه .. وقد يزيد هذا الجزء على نصف هذه المقومات سواء من ناحية الانتاج أو من ناحية اقتصاديات المنزل وما يترتب عليها من آثار فى تنمية الحياة الريفية وكذل يصبح الارشاد قاصرا إذا أغفل دور المرأة وأهميتها فى زيادة الانتاج الزراعى وازدهار الريف وتطوره .. وفى بلاد العالم التى سبقتنا فى إرشاد السيدات الريفيات كما فى الولايات المتحدة الأمريكية .. ويقوم بالاشراف على ارشادهن هيئات أو مرشدات أو مرشدين لهم دراية باقتصاديات المنزل ومشكلات الزراعة وأرتباطها بمشكلات المجتمع الريفى .

.. ومن المعروف أن الارشاد الزراعى يقوم بارشاد المرأة الريفية فى المجالات التالية اقتصاديات المنزل ـ ادارة المنزل ـ أسس التغذية ونظريات التوازن الغذائى ـ عمل الملابس ـ علاقة المنزل بالمزرعة باعتبارها وحدة انتاجية للأسرة .. وتستعمل النوادى الريفية فى اعطاء دراسات عملية تطبيقية فى التدبير المنزلى والطهى والصناعات الريفية لأعضاء النوادى من البنات ولا يخفى ما للطرق الجماعية من أثر ارشادى كالصحف والاذاعة والتليفزيون الذى ظهرت أهميته فى توجيه وارشاد المرأة الريفية فى زماننا المعاصر .

وللجمعيات النسائية أثر كبير فى تطور المرأة الريفية حيث يسهل على المرشد أو المرشدة اجراء عملها الارشادى بتحسين علاقته أو علاقتها مع هذه الجمعيات .. وفى الدول النامية حديثا يحسن تشجيع مثل هذه الجمعيات التى تحمل كثيرا من الاعباء الارشادية عن المرشدات أو المرشدين على أن تزداد توعية الريفيات ليشتركوا فيها فيسهل تنظيم العمل الارشادى عن طريقها وليكن نابعا دائما من احتياجات مستواهم المحلى .

- ارشاد الشباب الريفى .. وتثقيفهم وصنع شخصياتهم وقياداتهم بالاضافة إلى صنع وعى وفهم فى الزراعة عن طريق المشروعات الخاصة .

- نشاط إنسانى .. كعمليات الخدمة للغير أو جمع التبرعات للمشاريع الأنسانية أو دراسة الوسائل التى تكفل صنع مواطنين صالحين ذوى رابطة اجتماعية متينة .. وفى مصر وعدد كبير من الدول النامية فقد أهتمت بالشباب عموما من وزارات الشباب .. غير أن الارشاد الزراعى لم يأخذ مكانة بعد لمقابلة أحتياجات شباب الريف .

● أهــدافه :

● نصل الآن إلى الحديث حول أهداف الارشاد الزراعى نقول إنه ربما أختلفت وسائل الارشاد فى بلاد العالم المختلفة تبعا لنظمها ومذاهبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية إلا أن الأهداف الارشادية العامة تلتقى عن قرب شديد فيما يلى :

زيادة الكفاءة الانتاجية الزراعية ـ رفع مستوى المعيشة بالريف وزيادة دخل الفلاح ـ تطوير المجتمعات الريفية إلى مجتمعات واعية قادرة على تحديد أهدافها وطريقة الوصول إلى هذه الأهداف ـ زيادة التكامل الاقتصادى الزراعى بأنواع الاقتصاد الأخرى غير الزراعية .. ومهما يكن من أمر كل هذه الأهداف الارشادية تعتبر وسائل لبلوغ الغاية الاساسية من الارشاد وهى « حياة مثمرة ومعيشة أفضل للمجتمع كله ريفه وحضره على السواء » .

● استراتيجية الارشاد فى الثمانينات :

ولقد ذكرت استراتيجية الزراعة فى الثمانينات أن التنمية الزراعية المصرية يجب أن ترتكز على ركيزتين أساسيتين تتعلق أولاهما بنقل التكنولوجيا فى المجال البيولوجى كما هو الحال فى تبنى الأصناف الجديدة عالية الانتاج أو معدلات التسميد أو الرى أو التقاوى الجيدة المضمونة أو تركيب العلائق الحيوانية والداجنة والأمصال واللقاحات أو التلقيح البكتيرى أو غيرها وثانيها تبنى الأساليب التكنولوجية غير البيولوجية ـ كما هو الحال فى الآلات والمعدات ومواصفات ومواد البناء وغيرها .

ملحوظـــة :

تفاصيل أكثر عن استراتيجية الارشاد الزراعى فى الثمانينات واختصاصات الادارة العامة للارشاد فى نهاية الكتاب (الملاحق) .

● الانجازات محدودة :ـ

يعتبر الارشاد الزراعى من أهم الوسائل التى تلجأ اليها الدول لتوفير المعرفة للفلاحين ووقوفهم على التطور العلمى الحديث وتطبيقاته بغرض زيادة الزراعى وفق أحدث الأساليب العلمية والتكنولوجية وهو من أهم الوظائف التى تقوم بها وزارات الزراعة فى الدول الزراعية المتقدمة .. ولكن من الملاحظ أن هذا النشاط محدود جداً فى بلادنا فلايزال الفلاحون ينقصهم الكثير من أسبابه ووسائله ولايزالون يواجهون كثيراً من المشكلات فى كل مراحل الانتاج الزراعى سواء من ناحية كيفية استخدام الأرض أو زراعتها أو مقاومة الآفات أو تنظيم استخدام مياه الرى واستخدام الأسمدة وجنى المحاصيل واعدادها للتسويق الأمر الذى يتطلب ضرورة توفير أجهزة ارشادية ذات كفاءة فنية عالية ومقدرة واسعة على التحرك والتعامل مع الفلاحين بالأساليب التى تواثم ظروفهم وطبيعة معيشتهم .

● المشاكل

ولكن ماذا عن المشكلات التى تواجه الارشاد الزراعى فى مصر ؟

للاجابة على هذا السؤال .. نقول بأن الارشاد الزراعى لا يعمل من فراغ حتى يمكن فصله أو تنحيته بمعزل عن منظمته وهى وزارة الزراعة بل هو جزء هام من أجهزتها ويعتمد نجاحه بالضرورة على نجاح باقى أجزاء أجهزة هذه الوزارة .. فان صلحت .. صلح معها الارشاد وإن تعثرت تعثر معها الارشاد وفقد فاعليته وتأثرت بذلك مصداقية الوزارة مع الزراع .

ويمكننا حصر طبيعة مشاكل الارشاد الزراعى فى النقاط التالية .

● عدم وجود جهاز ارشادى ذو أهداف واضحة .

● عدم وجود عاملين أكفاء بعدد كاف فى الارشاد الزراعى .

● اختفاء البرامج الارشادية الفعالة التى يقوم على ادارتهـا وتنفيذها معا المرشدون والمسترشدون المحليون .

● ضعف وسائل الاتصال (طرق ومعينات مناسبة) يتم بواسطتها نقل الخبرات الزراعية المستحدثة .

● عدم وجود تقييم مستمر للخدمة الارشادية المعطاة .

● الحقول الارشادية الملحقة بالادارة الزراعية أهملت بدرجة ملفتة للنظر ..وأصبحت لا تقدم للزراع الخدمات الارشادية على الصورة المنشودة . وهذه الملاحظة ناتجة من خلال الزيارات الميدانية التى قمت بها للعديد من المحافظات فى السنوات الأخيرة .

● عدم تطوير المطبوعات الارشادية ومجلة الارشاد الزراعى بحيث يسهل فهمها كما يتبين أن يتم توزيعها على الجمعيات الزراعية بطريقة تضمن بها وصولها الى الزراع فعلاً

● البرامج الارشادية فى الاذاعة والتليفزيون مدتها مقيدة ولا تعرض فى مواعيد مناسبة للزراع .

● الصفحات الزراعية التى ترد بالصحف اليومية أسبوعيا خلال فترة الستينيات الغيت بلا مبرر وكانت تساهم بقدر لأباس به من الارشاد والتوجيه .. لذلك فانه يتعين اعادتها..

● **الحــل**

والمطلوب بكل الصراحة والاختصار برنامج قومى يتبنى بحث المشاكل السابقة وايجاد حلول جذرية لها مع العناية القصوى بالمرشد الزراعى والعمـل على تدريبه داخليا وخارجيا على أحدث الاساليب العلمية الارشادية (٥)

وقد أصبح من الضرورى قيام الجامعات المصرية بدور فعال فى عملية الارشاد الزراعى مثلما تقوم به كثير من الجامعات فى الدول المتقدمة ونعتقد أن مستوى أعضاء هيئة التدريس فى جامعاتنا ومع ضخامة تخصصاتهم واعدادهم يمكن استثماره فى تحسين منوال الانتاج الزراعى بدرجة كبيرة .

وقبل أن نختتم سطور هذا الباب .. نؤكد بأن مشاركة المزارعين وقياداتهم والجهات ذات العلاقة بالارشاد الزراعى فى المستوى المحلى فى تخطيط البرنامج الارشادى أمر ضرورى وأساسى لنجاح تلك العملية وينبغى ألا يتم ذلك إلا وفق طريقة منظمة يتمكن فيها المشاركون من القيام بدور هام فى عملية التخطيط علاوة على أن هذه المشاركة تهيىء الفرصة لمساهمة الجماهير فى الريف فى تحديد مشاكلهم والتعرف على طرق الحل إلى جانب أن هذه المشاركة تساعد على الاسراع فى عملية التغيير من خلال انتشار الأفكار والأساليب المحسنة .

الفصل
الثالث

التمويل والائتمان الزراعى

يعتبر التمويل الزراعى من العوامل الرئيسية للنهوض بالانتاج الزراعى ورفع كفاءة استخدام الموارد الزراعية وتحسين مستوى الزراع والمجتمعات الريفية .

وقد أجتاز التمويل الزراعى عدة مراحل متطورة مع احتياجات القطاع الزراعى وذلك على النحو التالى ...

● المرحلة الأولى ما قبل (١٨٨٠) :

لم يكن أمام المزارعين خلال هذه الفترة الا أن يستدنوا ليزرعوا ويسددون ما فرض عليهم من ضرائب ويزرعوا الأرض وذلك من طائفة المرابين التى كانت تحتكر التسليف من قديم الزمان .. فالمزارع الذى كان يقع فى قبضة اى مراب يظل تحت رحمته طول حياته .. ولا يعرف مقدار ما عليه من ديون لذلك المرابى .. كما أنه لا يستطيع معاملة أخر هو أو ورثته من بعده لذات السبب .. كما أنه لا يستطيع الحصول منه على ما يريد من أموال إلا بالقدر الذى يراه المرابى كافيا .. وهكذا يرضخ الفلاح لشروطه وتعسفه وظلمه !

● المرحلة الثانية (١٨٨٠ ـ ١٩٢٣) :

فى هذه الفترة كانت قلة من المؤسسات المالية هى التى كانت تقوم بتوفير الائتمان الزراعى ممثلة فى كل من البنك العقارى المصرى الذى تأسس عام ١٨٨٠ والبنك الزراعى المصرى الذى تأسس عام ١٩٠٢ وبنك الأراضى المصرى الذى تأسس عام ١٩٠٥ بالاضافة الى مساهمة البنك الأهلى المصرى وبنك مصر فى هذا النشاط .

وقد كان الائتمان الزراعى فى تلك المصارف موجها بالدرجة الأولى لخدمة كبار الملاك بالاضافة الى لجوئها جميعا الى استخدام رهون الأراضى كأساس لمنح القروض دون النظر للغرض الذى كانت تستخدم فيه علاوة على ارتفاع أسعار الفائدة المربوطة على تلك القروض .

وقد أدت الأزمة الاقتصادية عام ١٩٠٧ الى افلاس بنك الأراضى وادماجه فى البنك العقارى المصرى وكذا تعديل نشاط البنك الزراعى المصرى ثم افلاسه وتصفيته عام ١٩٢٣ .

● المرحلة الثالثة (١٩٢٣ ـ ١٩٣١) :

أدت الأزمة الاقتصادية التى اجتاحت مصر الى تعرض الكثير من الاراضى الزراعية لنزع ملكيتها مما أدى الى تدخل الحكومة بأصدار قانون الخمسة أفدنة فى ١٩١٣ الذى نص على عدم نزع الملكيات التى لا تزيد عن خمسة أفدنة وفاء لديون المؤسسات المالية إلا أن هذا الاجراء أدى الى تفاقم الأوضاع الائتمانية الزراعية حيث أحجمت البنوك عن تمويل صغار الزراع .

وفى عام ١٩٢٣ صدر التشريع التعاونى الأول حيث سمحت الحكومة للجمعيات التعاونية بالحصول على القروض من اعتماد حكومى تم فتحه لهذا الغرض فى بنك مصر وبصدور قانون التعاون الزراعى الثانى عام ١٩٢٧ خصصت الحكومة مبلغ ٢٥٠ الف جنيه

فى بنك مصر لاقراض الجمعيات التعاونية الزراعية الا أن ارتفاع أسعار الفائدة وعدم توفر الضمانات الكافية لدى الكثير من التعاونيات قد أدى إلى إنخفاض نسبة التعاونيات التى استفادت من هذا القرض .

وقد أدى اشتراط بنك مصر أن تقوم مجالس ادارات الجمعيات بضمان سداد القرض إلى احتكار أعضاء هذه المجالس لتلك القروض .

وفى عام ١٩٢٩ تم انشاء الاحتياطى الزراعى وهو عبارة عن اعتماد حكومى قدره أربعة ملايين جنيه تصرف بواسطة الصيارف إلى الحائزين الذين لا تزيد حيازاتهم عن ثلاثين فدانا .

وقد قصرت هذه القروض على زراع المحاصيل التصديرية آنذاك وهى القطن والأرز والذرة .. كما أن القروض المنصرفة من الاحتياطى الزراعى كانت تصرف فقط لمن يشترى مستلزمات الانتاج من الحكومة ويحرم منها المدينون للحكومة وأصحاب الأملاك المرهونة أو المطلوب نزع ملكيتها لسداد ديون الغير ورغم أن هذا النظام كان موجها لخدمة الأغراض الزراعية الانتاجية إلا أن ما خص النشاط الانتاجى لم يتجاوز المليون جنيه فى حين تم صرف الباقى لتمويل عمليات شراء الأقطان من الزراع والتسليف برهنا ولقد كانت النتيجة الحتمية لذلك اساءه إستخدام هذه الأموال وتأخر سدادها لعدة سنوات الأمر الذى أدى إلى تنبه الدولة الى ضرورة وجود مؤسسة تمويلية متخصصة فى عمليات الائتمان الزراعى .

- المرحلة الرابعة (١٩٣١ حتى الآن)

وقد شهدت هذه المرحلة انشاء وتطور بنك التسليف الزراعى
وسوف يركز هذا الفصل على ثلاثة قضايا فرعية يمكن ادارجها تحت قضية التمويل الزراعى فى مصر كقضية رئيسية وهذه القضايا هى تطوير نظم الائتمان الزراعى لصغار الزراع وتيسيرات الائتمان من خلال تجربة مشروع الانتاج الزراعى .

تطوير نظم الائتمان الزراعى

كان انشاء بنك التسليف عام ١٩٣١ ايذانا ببدء الائتمان الزراعى المنظم فى مصر وقد مر البنك بعديد من المراحل منذ انشائه حتى الآن نعرض أهم ملامحها فيما يلى ...

مرحلة : الانشاء _ (١٩٣١ _ ١٩٤٤) :

بدأن هذه المرحلة عام ١٩٣١ مع انشاء بنك التسليف الزراعى المصرى الا أن بوادر هذه المرحلة قد بدأت فى الظهور عام ١٩٣٠ وذلك فى صورة انخفاض حاد فى أسعار القطن مما دفع الحكومة الى التدخل لشراء الأقطان بأسعار تفوق أسعار السوق .

وقد كان لهذا الانخفاض الحاد فى أسعار القطن أثره فى توقف الكثير من المدينين عن السداد وتشدد الدائنين فى تحصيل ديونهم وطرح الكثير من الأراضى الزراعية للبيع .. ومن هنا بزغت فكرة انشاء هذا البنك للتسليف الزراعى قصير الأجل حيث كان أهم لعوامل التى أدت الى التفكير فى انشائه :

(أ) تشجيع التسليف الموسمى للزراعات بدلا من الائتمان العقارى طويل الأجل الذى لا تتناسب مواعيد سداده مع مواعيد الحصول على الدخل الزراعى بالاضافة الى ارتفاع تكلفته .

(ب) حماية الثروة العقارية للبلاد بدلا من تسربها الى أيدى الأجانب من خلال البنوك الأجنبية .

(جـ) التخفيف من حدة الازمات الاقتصادية الناشئة من المتطلبات الشديدة فى أسعار الحاصلات الزراعية نظراً للارتباط الشديد للاقتصاد المصرى بالاقتصاد العالمى وما يصاحب ذلك من التعرض للتقلبات الاقتصادية الشديدة .

(د) مساندة الحركة التعاونية بتوفير المصدر التمويلى المناسب الذى يمد بالأموال اللازمة لاقراضها لاعضائها .

وحتى لا يتعرض بنك التسليف الزراعى للصعوبات والمشاكل التى واجهتها المحاولات السابقة فقد تضمن مرسوم تأسيسه العديد من العوامل التى تضمن له النجاح والاستمرار فأعطى لديون البنك حق الامتياز الأول ـ بعد الأموال الأميرية مباشرة ـ على سائر الديون المربوطة على المقترض كما أنه أباح للبنك حق استخدام أسلوب الحجز الادارى فى تحصيل ديونه عن طريق صيارف القرى وفى نفس الوقت فان الحكومة قد ضمنت للمساهمين الحصول على أرباح سنوية لرأس المال لا تقل عن ٥ ٪ وذلك حتى تضمن اجتذاب رؤوس الأموال الخاصة للمساهمة فى رأس مال البنك من ناحية .. وحتى تتوفر الثقة للأفراد فى جدية أعمال البنك من ناحية أخرى فقد التزمت الحكومة بتحمل أية خسائر يتعرض لها البنك نظير حصولها على ٢٥ ٪ من صافى الربح بعد استبعاد الـ ٥ ٪ المقررة لرأس المال .

وقد بلغ رأس مال البنك عند التأسيس مليون جنيه ساهمت فيها الحكومة بمبلغ نصف مليون جنيه وساهمت فيها البنوك التجارية بالنصف الآخر .

وقد قام البنك خلال هذه الفترة بتقديم القروض الزراعية للملاك الزراعيين وحل محل البنوك العقارية الأجنبية فى تقديم التمويل لقطاع الريف ١٢٩١

٢ ـ مرحلة التحول التعاونى (١٩٤٤ ـ ١٩٥٧) :

لقد كانت أحدى الوظائف الأساسية لبنك التسليف الزراعى المصرى هى دعم الحركة التعاونية وذلك من خلال منحها القروض اللازمة بسعر فائدة يقل عن ٢ ٪ عن سعر الفائدة المقرر فى حالة التعامل مع الأفراد .

كما رخص للبنك فى قبول الودائع من الجمعيات التعاونية بكافة أنواعها بالاضافة إلى قيامه بجميع العمليات المصرفية لها إلا أن قادة الحركة التعاونية اتجهوا نحو التفكير فى انشاء متخصص للتعاونيات وذلك لعدم اقتناعهم بالدور الذى يقوم به بنك التسليف فى دعم الحركة التعاونية بل انهم رأوا أن البنك قد منح الزراع تسهيلات ائتمانية أدت إلى تفضيل التعامل معه وانصرافهم عن الجمعيات التعاونية مما أضعف الحركة وأوقع الضرر بنظام التسليف التعاونى .. كما أن التعاونيات لجأت إلى البنوك التجارية طلبا لخدماتها التجارية كالحسابات الجارية وتحصيل وخصم الأوراق المالية وغيرها مما لا يدخل فى وظائف بنك التسليف .

ومن هنا ظهرت فكرة انشاء بنك للتعاون فى عام ١٩٤٦ إلا أن الحكومة فى ذلك الوقت عارضت قيام هذا البنك على أساس أنه يؤدى نفس الأغراض التى يقوم بها بنك التسليف الزراعى المصرى واستمرت المفاوضات والمناقشات بين التعاونيين والحكومة مما أدي الى صرف النظر عن هذه الفكرة والاكتفاء بتمثيل الحركة التعاونية فى بنك التسليف الزراعى ليصبح بنك التسليف الزراعى والتعاونى فى ديسمبر ١٩٤٨ ونتيجة لذلك تم زيادة رأس مال البنك من مليون جنيه الى مليون ونصف مليون جنيه قد ساهمت التعاونيات بنصف قيمة الزيادة فى رأس مال البنك وساهمت الحكومة بالنصف الآخر .. كما تم تمثيل الحركة التعاونية بعضوين فى مجلس إدارة البنك الذى استمر فى دعم الحركة التعاونية بشكل فعال وفى عام ١٩٥٧ تم وضع خطة خمسية لتحويل البنك الى بنك تعاونى بالكامل بحيث يتم فى نهايتها الاقلاع نهائيا عن التعامل مع الأفراد وقصر معاملات البنك على التعاونيات فقط دون الأفراد .

وفى عام ١٩٦٤ تم تأميم البنك الى مؤسسة عامة سميت بالمؤسسة المصرية العامة للائتمان الزراعى والتعاونى فى المحافظات طبقا للسياسة التى ترسمها مجالس ادارتها فى اطار التخطيط المركزى الذى تضعه المؤسسة وفى حدود الاعتماد المالى المقرر لكل منها ولها استقلالها فى العمل عن المؤسسة وشخصية اعتبارية مستقلة .

وقد شهدت تلك الفترة توسعا ملحوظا فى منح الائتمان وأضيف ضمان المحصول إلى الضمانات المقبولة من البنك حيث لعبت بنوك المحافظات الدور الرئيسى فى التسويق التعاونى لغالبية الحاصلات الزراعية الرئيسية .

وقد قدم البنك خدماته فى هذه الفترة للزراع المالكين أو المستأجرين بضمان الملاك وكذا القروض للجمعيات التعاونية الزراعية وتم تعديل اسم البنك كما سبق وإن قلنا إلى « بنك التسليف الزراعى والتعاونى » .

٣ ـ مرحلة الائتمان التعاونى (١٩٥٧ ـ ١٩٧٦) :

قدم البنك فيها خدماته لجميع الزراع فى القروض الزراعية قصيرة الأجل بضمان المحصول سواء كان المزارع مالكا أو مستأجراً وأستمر يقدم باقى القروض بضمان عقارى ولكن أهم ملامح هذه المرحلة كان اشتراط أن يكون المزارع المقترض عضوا فى جمعية تعاونية وهو ساعد على انتشار تأسيس الجمعيات التعاونية الزراعية وزيادة حجم عضويتها حتى غطت جميع الحائزين الزراعيين فى مصر .

وخلال هذه المرحلة أيضا .. نفذ برنامج الائتمان التعاونى الزراعى منذ ١٩٥٧ والذى كان مخططا فيه أن يتحول البنك الى بنك تعاونى ١٠٠٪ فى نهاية ١٩٦١ إلا أن ذلك لم يتحقق حيث تم تأميم البنك وتملكت الحكومة جميع أسهمه بعد قرارات التحول الاشتراكى ١٩٦١

٤ ـ مرحلة الائتمان الزراعى المطور : (١٩٧٦ ـ ١٩٨٧)

بداية هذه الفترة ١٩٧٦ وقد شهدت صدور القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٦ بانشاء البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى لتوفير التمويل اللازم للنشاط لزراعى حيث تداخلت فى هذه الفترة العمل والمسئوليات بين بنك التسليف الزراعى وبين الجمعية التعاونية

الزراعية الأمر الذى جعل مسئوليات الخدمات الائتمانية غير محدودة وغير محصورة وفقدت التعاونيات كثيراً من أختصاصاتها وأنصرفت التعاونيات عن دورها الأساسي فى تنمية الانتاج الزراعى وأختصر نشاطها على توزيع مستلزمات الأنتاج وقد هيأت هذه المرحلة انشاء صرح ائتمانى زراعى يقع فى قمته البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى باعتباره هيئة عامة قابضة تتولى المهام والأغراض التى حددها القانون ١١٧ لسنة ١٩٧٦ والذى أستهدفت ما يلى

١ ـ تطوير أغراض البنك الرئيسى وبنوك المحافظات لكى تتأكد صفتها كبنوك للتنمية فى القطاع الزراعى وليست مجرد بنوك للتسليف وبذلك أصبح مسئولاً عن تمويل مختلف أغراض وأنشطة القطاع الزراعى .

٢ ـ تأكيد مسئولية بنوك التنمية عن تمويل وتوفير متسلزمات الانتاج من مصادرها وفقا للاحتياجات الفعلية للانتاج الزراعى وكذلك مسئولياتها عن توزيعها على الزراع من خلال مندوبياتها أو من خلال الجمعيات .. وقد أقتضى ذلك تعميم نظام بنوك القرى والمندوبيات .

٣ ـ تشجيع الوعى الادخارى لدى الزراع وتوفير الخدمات المصرفية على مستوى القرى .

٤ ـ خدمة أغراض تصريف حاصلات الزراع بما يحقق النفع العام .

وقد تبع صدور القانون تدرج الوحدات المصرفية الآتيةوتبيعتهاللبنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى .

عدد	
١٧	بنكا فى محافظات الجمهورية
١٤٢	فرعا فى مراكز المحافظات
٧٩٢	بنــــك قريــــــة
٤٣٧	مندوبيـة فـى قـرى الجمهوريـة

وكان من سمات التطور خلال هذه المرحلة انتشار أجهزة بنوك المحافظات على مستوى القرى .. وانشاء جهاز وظيفى قادر على آداء الأعمال الائتمانية والمصرفية وما استتبعه ذلك من زيادة عدد العاملين على ما يزيد عن ٤٠ ألف فى تلك الوحدات الاقتصادية المتيسرة فى كافة أنحاء الجمهورية ووضع نظام تدريبى وتأهيلى متقدم لهؤلاء العاملين للارتقاء بمستوى الأداء على الخدمات الائتمانية فور تقدمهم لبنوك القرى .. وكان من نتيجة التيسيرات التى قررها البنك امتصاص جميع التراكمات والمتأخرات وبذلك تم محو مشكلة « المديونية الزراعية » ذلك بالاضافة الى انحسار تراكمات الخسائر التى حاقت بميزانيات بنوك المحافظات وبدأت بعد ذلك مرحلة انطلاق جديدة (٣٨) .

● مرحلة تحديث الائتمان (١٩٨٧) :

تطورت استراتيجية البنك من مجرد منح السلف الزراعية وتوفير مستلزمات الانتاج الزراعية الى قيام البنك بدوره فى إحداث التنمية فى القطاع الزراعى عن طريق ربط نشاط البنك بخطة التنمية للقطاع الزراعى .

وقد أبرزت الخطة الخمسية (٨٧ / ٩٢) أن الاستثمارات المطلوبة للقطاع الزراعى تبلغ ١٢,٥ مليار جنيه تمثل احتياجات القطاع الخاص والتعاونى ما يزيد عن ٦٠ ٪ منها أى حوالى ٧ مليار جنيه أو أن قطاع الزراعة هو أساسا قطاع خاص سواء كحائزين للأراضى الزراعية أو منتجين للثروة الحيوانية والسمكية .

الاستراتيجية الجديدة :

وقد تضمنت الاستراتيجية بعض الأسس التالية ...

● تحول البنك من موزع لمستلزمات الانتاج الى بنك يقوم بالأعمال الائتمانية والمصرفية فقط . واتاحة الفرصة كاملة للقطاع العتاونى والخاص للقيام ببيع مستلزمات الانتاج واستيراد الذرة .

● منح القروض للمزارعين بالسهولة والسرعة المناسبة لتغطية احتياجات الانتاج وذلك عن طريق تبسيط اجراءات منح القروض للمزارعين ومنح سلطات أكبر لبنوك القرى بحيث تصبح قادرة على اتخاذ القرار المناسب فى الوقت المناسب .

● الربط بين نتائج البحوث والارشاد الزراعى والتمويل بحيث تصبح جميع هذه العناصر أداة لتقديم خدمة متكاملة للمزارع بهدف زيادة انتاجه وزيادة دخله وبالتالى زيادة دخل الدولة .

● إدخال المجالات المختلفة للأعمال المرتبطة بالزراعة فى عمل البنك بدلا من الاقتصار على المشروعات التقليدية الحالية .

(أ) مشروعات تحسين التربة وخدمة مهد البذرة وتشمل الصرف المغطى والتسوية بالليزر .

(ب) مشروعات استصلاح واستزراع الأراضى وتطوير نظم الرى .

(جـ) مشروعات ميكنة الزراعة وتشمل :

ادخال الزراعة الآلية فى عمليات الزراعة وخدمة المحاصيل ومكافحة الآفات والحصاد والدارس .. وكذلك انشاء الورش اللازمة لعمليات الصيانة والاصلاح لهذه الآلات عن طريق قروض البنك

(د) المشروعات المتكاملة للانتاج الحيوانى وتشمل :

● تحسين السلالات عن طريق التلقيح الصناعى .
● تكوين الأعلاف من انتاج المزارع نفسه مع بعض الاضافات البسيطة الغير مكلفة .
● تحسين عمليات تصنيع منتجات للألبان .
● تمويل مراحل المشروع القومى للبتلو .
● ايجاد قنوات لتسويق المنتجات الحيوانية .

(هـ) استكمال حلقات مشروعات الدواجن لانتاج اللحم والبيض بحيث تتكامل بدءاً من مزارع الأمهات وصولاً الى المجازر والتسويق .

و ـ مشروعات التصنيع الزراعى الصغيرة :

● تجفيف الفواكه .
● تنظيف وتعبئة المحاصيل مثل الفول والعدس .

ز ـ مشروعات الثروة السميكة :

- أقفاص تربية الأسماك .
- مزارع السمك المكثفة .
- تدريب أجهزة البنك على جميع المستويات بدءاً بمستوى بنك القرية لتصبح قادرة على آداء الخدمة للمزارع وفتح مجالات جديدة لمشروعات تؤدى لاحداث التنمية الزراعية أساسا وزيادة الانتاج .

● انظر تفاصيل استراتيجية البنك فى نهاية الكتاب (الملاحق)

● دور البنك فى التنمية :

لا شك أن صدور القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٦ بانشاء البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى وما يتبعه من بنوك القرى .. كان من بين أهدافه أقامة هيكل مصرفى متدرج يساهم فى تطوير المجتمع الريفى إلا أن بنوك القرى فى بداية انشائها قد ركزت على تطوير العمل المصرفى وبخاصة فيما يتعلق بعمليات المنح والسداد بدرجة أكبر من تركيزها على المشاركة فى عمليات التنمية الزراعية .

وقد أوضحت نتائج التطبيق أن أحداث التنمية الزراعية بالشكل المطلوب لا يمكن أن يتم بمعزل عن النشاط المصرفى .. ومن ذلك أتضح صعوبة الفصل بين قيام البنك بتوسيع قاعدة نشاطه المصرفى دون الدخول بشكل فعال فى عمليات التنمية الريفية .. وعلى ضوء ذلك فقد أتجهت بنوك القرى نحو توسيع قاعدة تمويلها لمشروعات التنمية الزراعية وبصفة خاصة كل من مشروعات تنمية الحيوانية ومشروعات ادخال الميكنة الزراعية وبالتالى التوسع فى القروض الاستثمارية بصفة عامة بهدف تحقيق انطلاقة فى مجال التنمية الريفية غير التقليدية .

هذا وتتعدد صور علاقات بنوك التنمية بالمنتجين وفقا لطبيعة التعامل والخدمات التى يؤديها لهم وكان لتنظيم أساليب التعامل فى منح القروض وتحصيلها وانضباط حساباتهم فضلاً عن نظم قبول الودائع والمدخرات أثرها فى تحقيق ما يأتى :

١ ـ تزايد حجم تعامل الزراع مع البنك فى مختلف أنواع القروض الزراعية والاستثمارية من (٦٥٣) مليون جنيه فى عام ٨١ / ٨٢ الى (٣١١٧) مليون جنيه عام ٨٨ / ٨٩ بزيادة قدرها ٢٤٦٤ مليون جنيه بنسبة ٣٧٧ ٪ مما يعكس تزايد ثقة الزراع فى أجهزة البنك .

وأشارات أحد الدراسات الصادرة من البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى عام ٨٨ أن التزام البنك بتوفير القروض الزراعية العينية والنقدية بالقدر المتاح فى الموعد المناسب ساعد على زيادة الانتاج وبالتالى زيادة دخل المزارع .. وهذا يعنى الاسهام فى دفع عجلة التنمية .

وأوضحت نفس الدراسة السابقة أن بنك القرية يخدم فى المتوسط ٧٨١٥ فدانا وحوالى ٣٧٢٤ حائز لارض زراعية .

- كما تخدم المندوبية فى المتوسط حوالى ٦٦١ حائزا

وسجلت أحد الدراسات الصادرة من البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى عام (٨٨) الاقبال المتزايد نحو التعامل مع البنك فى الحسابات الجارية من جانب المحليات والشخصيات الاعتبارية مع ضآلتها واتجاهها نحو التناقص فى حسابات الأفراد والجمعيات التعاونية الزراعية نتيجة إيقاف البنك المركزى تعامل بنوك القرى فى الحسابات الجارية للأفراد .

وتشير نتائج نفس الدراسة السابقة الى وجود زيادة سنوية معنوية أحصائيا فى اجمالى الحركة المصرفية يقدر بنحو (٧٩,٢) مليون جنيه وزيادة عدد المتعاملين بنحو (١١٩,٢) الف عميل سنويا - وزيادة أرصدة الحركة المصرفية من ١١ مليون جنيه عام ١٩٧٦ الى ٧٠٩ مليون جنيه عام ١٩٨٦) مما يؤكد نجاح بنوك القرى الادخارى والمصرفى بين المزارعين وزيادة مدخراتهم .

هذا وقد بلغ حجم ودائع ومدخرات الفلاحين فى بنوك القرى ١٢٠٠ مليون عام (٨٨ / ٨٩) .

هذا ويقوم البنك بتوفير القروض العينية بزيادة مستمرة رغم ثبات المساحة المنزرعة بهدف الوصول الى القدر الملائم لاحتياجات الزراعة .. وتؤخذ عليه بعض الدراسات الصادرة من الادارة المركزية للتقاوى (١٩٨٨) عدم توفيره التقاوى بالقدر الكافى بالنسبة للقمح والأرز والاذرة والاعتماد على التنقية الذاتية من جانب المزارعين .

وتشير الارقام الصادرة من البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى لعام (٨٨ - ١٩٨٩) الى ارتفاع نسبة السداد على مستوى مختلف الانشطة ٩٢ ٪ بينما بلغت نسبة القروض الزراعية ٩٩,٥ ٪ .

ورغبة من البنك فى حماية الزراع من تجار الحاصلات بعد الحصاد فقد بادر الى وضع أسلوب لاستلام انتاج الزراع أختياريا بسعر محدد يشجع المزارع على التوريد .. كما أن البنك لم يلجأ لاسلوب اجراءات نزع الملكية والبيع رغم تعدد المشروعات المتعثرة فى كثير من الحالات ولم يحدث ذلك إلا فى ٥ حالات فردية اتسمت بظروف استثنائية .

وقد تبنى البنك مشروع الانتاج الزراعى والائتمان الذى يهدف الى زيادة الأنتاج الزراعى وزيادة دخل الفلاح عن طريق ربط سياسة الائتمان بتطبيق نتائج البحوث من خلال أجهزة متطورة للاشراد الزراعى والذى يقوم البنك بتحمل اعباء هذا المشروع كاملة سواء من حيث التدريب أو الانتقال أو الحوافز للعاملين به من خارج البنك من أجهزة الارشاد وخبراء الزراعة .

ولغة الأرقام خير شاهد على ما تم من انجاز وتطوير فى مجال التدريب .. فقد أرتفع عدد الدورات المقامة عام (٨٨ - ٨٩) الى ٣٢١ دورة فى مقابل ٢٥٦ دورة عام (٨٧ - ٨٨) و٧٦ دورة فى عام (٨٦ - ٨٧) .

كذلك بلغت عدد المتدربين عام (٨٨ - ٨٩) ٦٣٩٠ متدربا فى مقابل ٥٠٧٥ متدربا عام (٨٧ - ٨٨) . ٨٠٦ متدربين فى عام (٨٦ - ٨٧) .

وقد شملت هذه الدورات مجالات التدريب المركزى والمشترك والمحلى والبعثات الداخلية والخارجية وتدريب الدول العربية الصديقة (٣٨) .

جدول رقم (٩)

● والجدول التالى يوضح القيم المتوقعة لأهم القروض عام ٢٠٠٠ بالاسعار الجارية .

أجمالى القـروض	٣٣٤٧ مليون جنية
القروض الزراعية	٨٦٣ مليون جنيه
اجمالى القروض الاستثمارية	٢٤٨٤ مليون جنيه
متوسط نصيب الفدان من القروض الزراعية	١٤٥ جنيه
أجمالى الحركة المصرفية	١٧٥١ مليون جنيه
حسابات جاريـة	٥٥٤ مليون جنيه
الادخار ودفاتر التوفير	٤٥٢ مليون جنيه
حجم الودائع	٦٧١ مليون جنيه
اجمالى المتعاملين فى الحركة المصرفية	٢٦٨٨ مليون متعامل

● المصدر :
ـ رسالة ماجستير « دور بنوك القرى فى التنمية الريفية » ١٩٨٨
ـ كلية الزراعة جامعة عين شمس ـ محمد عبد المعز هلال .

تمويل صغار الزراع

ويخطىء من يتصور أن الائتمان الزراعى مايزال قاصرا على ازالة بعض المعوقات التمويلية التى تقابل المزارع .. فلقد تغير هذا المفهوم وأصبح الائتمان يعد أحد العناصر الرئيسية لتحديث الزراعة من خلال تمويله لتكاليف التكنولوجيا الحديثة والملائمة للمزارع المصرى .

والائتمان الزراعى بمفرده لن يحقق العلاج المطلوب لزيادة انتاجية المزارع أو زيادة دخله .. فهذا يعتمد على تحقيق مجموعة عوامل أساسية تنحصر فى استغلال الموارد الارضية والمالية واستخدام التكنولوجيا الحديثة والملائمة وتوافر مستلزمات الانتاج الزراعى وتوزيعها من خلال نظام تسويق فعال وتوافر الخدمات الارشادية ووجود نظام ائتمان فعال يوفر تمويل توصيات البحوث الزراعية ويرتبط بالارشاد ووجود نظام تسويق كفء للحاصلات الزراعية .

ولم يعد خافيا أمام المسئولين عن التخطيط والتنفيذ وجود تلك المشكلة الصعبة التى تتمثل فى قصور توجيه التمويل الزراعى لصغار المزارعين والذين يشكلون السواد الأعظم من المزارعين فى بلادنا .

ولقد أدركت كل دول العالم الثالث ومنها مصر هذه الحقيقة وسعت إلى معالجة المشكلة وقد حققت بعض هذه الدول قدراً ملموسا من النجاح وأخفق البعض الآخر حيث أنه عالج هذه المشكلة على حساب قطاعات أخرى .

هذا وتتمثل مشكلة عدم كفاءة مؤسسات التمويل الزراعى لصغار المنتجين فى عدة عوامل أهمها ...

● أن النزول بالتمويل الى مستوى صغار المزارعين بالقرى أمر مكلف من الناحية المادية والادارية طبقا للقواعد والمقاييس المصرفية .

● معظم هؤلاء الزراع لا تتوفر لهم الضمانات التقليدية التى تتطلبها عمليات الائتمان المصرفى .

● معظم القائمين على مؤسسات التمويل الزراعى بدول العالم الثالث لا يدركون المغزى الحقيقى لأهمية التمويل الزراعى وتمويل صغار المزارعين بصفة خاصة .

● معظم مؤسسات التمويل الزراعى لا تتوافر بها الكوارد الادارية والمصرفية التى تستطيع تنفيذ برامج ائتمان لتمويل صغار الزراع بكفاءة وتطوير هذه البرامج .

● بطء الاجراءات وتعقيدها .

● ضعف رؤوس أموال مؤسسات التمويل الزراعى .

● عدم توافر التمويل الكافى والمناسب .

إن الوقوف على أنسب واكفأ أسلوب لتقديم الائتمان الفعال فى البلدان النامية بصفة عامة وفى مصر بصفة خاصة أمراً يتطلب الاجابة على السؤالين التاليين ...

١ ـ هل تقتصر مؤسسات التمويل الزراعى على التخصص فى تقديم الائتمان فقط أو تكون مؤسسات متعددة الأغراض بتقديم الخدمات التسويقية .. وتوزيع مستلزمات الانتاج الزراعى والقيام ببعض الخدمات الأخرى بجانب الخدمات الائتمانية ؟!

٢ ـ كيف تتعامل هذه المؤسسات مع صغار المزارعين الذين يمثلون الغالبية العظمى من الزراع ؟!

وللاجابة على هذين التساؤلين نقول .. أن بدء تخصص مؤسسات التمويل الزراعى فى تقديم الائتمان النقدى فقط لازال محل جدل كبير .. وانه لازالت بعض الأنظمة يميل الى تفضيل مبدأ تعدد الأغراض حيث مازالت هذه الأنظمة تعتبر أن الائتمان العينى الذى يتمثل فى مستلزمات الانتاج التى تؤديها وأن الائتمان العينى الذى يتمثل فى مستلزمات الانتاج يضمن استخدام الائتمان فى الفرض المخصص له فى الوقت المناسب من ناحية .. ويضمن التحصيل من ناحية أخرى عند خصم قيمته من اثمان المحاصيل المسوقة ويؤكد سهولة ادارة الائتمان وقلة تكلفته فى نفس الوقت !

ونظراً لأن لكل نظام منهما مزاياه ومشاكله .. فأن الواقع والتجارب تؤكد وجود النظامين معا إلا أن مزايا تقديم الائتمان من خلال المؤسسات متعددة الأغراض يزيد من مشاكل ادارة الائتمان بها !

ونظرا لعدم الاجابة على هذين السؤالين فى مصر بوضوح وحسم فان أول دراسة عن التمويل الزراعى فى مصر (والتى أعدها البنك بالتعاون مع ادارة البحوث الاقتصادية بوزارة الزراعة) قد أكدت أن ٧٧,٥ ٪ من جملة القروض المنصرفة خلال (٨٧ / ١٩٨٨) قد اتجهت الى مشروعات الانتاج الحيوانى والميكنة .. ومعنى ذلك ببساطة شديدة أن غالبية قروض البنك قد ذهبت الى كبار المزارعين وليس صغارهم وهذا يتنافى مع واقع الزراعة

المصرية الذى يؤكد أن السواد الاعظم بها من صغار المزارعين حيث تؤكد الاحصائيات بمالا يدع مجالا للشك بأن ٩٥٪ من المزارعين فى بلادنا يملكون ٥ أفدنة فأقل .

من ناحية أخرى أوضحت احدى الدراسات أن المقررات السمادية النتروجينية والفوسفاتية للحاصلات الرئيسية لم تتغير منذ عام ١٩٧٣ .. كما أن تلك المقررات لا تعكس اختلافات الزراع من حيث جدارتهم الانتاجية ودرجة استخدامهم أو تكيفهم لاستخدام عناصر الانتاج المتغيرة بالنسبة لوحدة المساحة الأرضية أو بمعنى آخر فإنها تقوم على أفتراض تماثل الكفاءة الانتاجية والاقتصادية للزراع وهو افتراض خاطىء حيث أتضح من بعض الدراسات أن نسبة كبيرة من الزراع تلجأ الى السوق السوداء لتدبير احتياجاتها الفعلية من مستلزمات الانتاج وبخاصة الأسمدة ولعل هذه العوامل تؤثر على كفاءة استخدام القروض القصيرة المنصرفة فى هذا الصدد (٢٩) .

جدول رقم (١٠)

الجدول التالى يوضح : تطور مليون جنيه قروض الزراعات النباتية (٦٥ - ١٩٨٦)

السنوات	قروض عينية	قروض نقدية	اجمالى قروض الزراعات النباتية	نسبة القروض العينية (٪)	نسبة القروض النقدية (٪)
١٩٦٥	٤٧,١	٢٤	٧١,١	٦٦,٢	٣٣,٨
١٩٧٠	٤٩,٨	٢٣,٧	٧٣,٥	٦٧,٨	٣٢,٢
١٩٧٥	٤٩,٣	٢٩,٣	٧٨,٦	٦٢,٧	٣٧,٣
١٩٨١	١٠٤,٦	١٠٧,١	٢١١,٧	٤٩,٤	٥٠,٦
٨٥ / ٨٦	٢١٩	١٨٥,٩	٤٠٤,٩	٥٤,١	٤٥,٩

● المصدر : - جمعت وحسبت من
البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى - سجلات ادارة الاحصاء .

●●●

جدول رقم (١١)
تطور نسبة مساهمة الائتمان فى
تمويل التكاليف المدفوعة للحاصلات الحقلية المختلفة (٪)

الحاصلات / السنوات	القمح	الفول	القطن	الأرز	العدس	الأذرة
١٩٦٥	٩٢,٤٥	٣٨,٨٤	١٢٠,٣٩	٧١,٨٢	٣٣	٦٠,٥
١٩٧٠	٤٨,٩٧	٣٢,٢٤	٩٠,٩١	٣٤,١١	٦٩,٩٨	٣٤,٤
١٩٧٥	٣١.٣٢	٢٠,٣٦	٦٢,٤٢	٣٠,١٢	٣٠,٦٧	١٧,١
١٩٨٠	٣٥,٢٩	٢٣,٣٦	١٤٦,٠١	٢٢,٢٦	٣٩,٦٨	١٣.٨
١٩٨٥	٢٩,٠٠	٢٣,٢٥	١١٤,٧	٣٣,٩	٥٨,٦	٢٠,٧

● التكاليف المدفوعة : اجمالى التكاليف المتغيرة ـ (تكلفة العمل الاسرى + الاسمدة العضوية)

● المصدر :ـ
١ ـ وزارة الزراعة ـ الادارة المركزية لشئون الاقتصاد الزراعى ـ ادارة الاحصاء .
٢ ـ البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى ادارة الاحصاء .

بالنسبة للقروض الاستثمارية يتضح أيضا من خلال توزيع هيكلها .. أن النمط التوزيعى لها يؤدى الى التركيز على تنمية أحد القطاعات (الثروة الحيوانية) دون باقى القطاعات .

ومن المعلوم أن ذلك يؤدى الى احداث تنمية اقتصادية غير متوازنة تتعرض لكثير من المشاكل والعقبات وقد تؤدى الى نتائج عكسية فى المدى الطويل فعلى سبيل المثال فإن ذلك التوسع فى تمويل مشروعات الانتاج الحيوانى والانتاج الداجنى لم يصاحبه أى توسع مشابة أو مماثل للمشروعات التسويقية الخاصة بتلك المنتجات رغم توافر مهيئات تمويل هذه الأنشطة لدى البنك وتشجيع الدولة لقيامها ولكن يقابل ذلك احجام المستثمرين عن استخدامها وبالتالى تعرض تلك الصناعة للتقلبات السوقية وعدم قدرتها على تنظيم المعروض والمحافظة على المستويات السعرية المناسبة .

كما أن حجم المنصرف من القروض الاستثمارية طويلة الأجل لمشروعات استصلاح الأراضى لا يتناسب بأى حال من الأحوال مع المستهدف أنجازه بواسطة القطاع الخاص والتعاونى فى مجال استصلاح الأراضى الصحراوية .

●●●

جدول رقم (١٢) (١)
توزيع القروض الاستثمارية طبقا لاغراضها المختلفة
خلال الفترة ١٩٧٦ ـ ٨٧ / ١٩٨٨

مليون جنيه

السنة	ثروة حيوانية	ثروة داجنة	استصلاح أراضى	آلات زراعية
١٩٧٦	٨,٦	ـ	ـ	٢,٣
٨٠ / ٨١	٧٩,٢	٢٧.٥	.٣	٣٠.٧
٨٤ / ٨٥	٤٦٩	١٤٣,٦	١,ـ	٨٩.٤
٨٧ / ٨٨	٩٢٦	١٧٣,٦	٣,١	١٣٩,٦

١ ـ تشمل هذه القروض كل من القروض التشغيلية قصيرة الأجل وطويلة الاجل

● المصدر :
البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى . سجلات ادارة التخطيط والائتمان بيانات غير منشورة .

وعلى الجانب الآخر .. يعكس توزيع القروض الاستثمارية متوسطة الأجل بين المحافظات التفاوت الكبير فى تخصيص التمويل اللازم بين تلك المحافظات الأمر الذى يشير الى تفاوت كفاءة الجهاز الادارى لبنوك التنمية فى المحافظات ومدى قدرتها على تسويق الائتمان المصرفى متوسط الأجل .. مما يتطلب ضرورة الأهتمام بتطوير برامج ترويج الائتمان والتسويق المصرفى .

جدول رقم (١٣)
القروض المتوسطة متوسطة الأجل
المنصرفة فى (٨٥ ـ ١٩٨٦)

مليون جنيه

المحافظة	المنصرف
البحيرة	٥٤.٨
كفر الشيخ	١٦,٢
دمياط	٨,٧
المنوفية	٤٦,٣
الأسكندرية	٣,٩
الوادى الجديد	٢,ـ
بنى سويف	١٣,٥

● المصدر : البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى .

مشروع الأنتاج الزراعى والائتمان

أزدحمت خريطة الزراعة المصرية خلال السنوات الأخيرة بالعديد من المشروعات الأجنبية .. وللآسف أغلب هذه المشاريع لم تحقق الأهداف المنشودة منها لتطوير الريف وزيادة الأنتاج الزراعى .. اللهم إلا عدداً من المشروعات تعد على أصابع اليد .. ومن أبرز هذه المشروعات .. مشروع المزارع الصغير (والذى أمتد حاليا تحت اسم مشروع الأنتاج الزراعى والائتمان) .. ذلك المشروع الذى حقق الكثير لصغار المزارعين والقرية المصرية

وحول هذا المشروع خصص هذا الكتاب فصلاً كاملاً حول تاريخ المشروع وفلسفته وأهدافه وانجازاته ومشاكله ايمانا منا بالدور الذى آداه فى خدمة الزراعة المصرية ودعم مسيرة التنمية الزراعية فى بلادنا .

وفى تقديرى أنه لا يمكن أن نبدأ حواراً حول هذا المشروع دون أن نتعرض للسياق التاريخى له .. يقول تاريخ المشروع أنه قد تم توقيع اتفاقيته بين بنك التنمية والائتمان الزراعى والائتمان ووكالة التنمية الدولية الامريكية وذلك لمدة خمس سنوات من يوليو ١٩٨٠ الى ٣١ / ١٢ / ١٩٨٥ فى ثلاث محافظات هى الشرقية والقليوبية وأسيوط وتم ذلك من خلال ٣٨ بنك قرية فى المحافظات الثلاث تغطى نحو ١٥٣ قرية وقد بلغت ميزانية المشروع ٣٣.٨٣١ مليون دولار أمريكى منها ٢٥ مليون دولار أمريكى منحة لا ترد من الحكومة الامريكية بينما ساهمت مصر بحوالى ٨.٨٣١ مليون دولار أمريكى .

● أهداف المشروع :

وقد تركزت أهداف المشروع وفقا للاتفاقية الموقعة فى توفير الخدمات البحثية والائتمانية والارشادية لصغار المزارعين فى مناطق المشروع وذلك بهدف زيادة الانتاج وزيادة الدخل بما يسمح لهم بتغطية تكاليف الانتاج وتحقيق فائض مجزى من خلال ربط الائتمان بالتكنولوجيا الحديثة والملائمة وبالارشاد الزراعى وايجاد علاقة وثيقة بين الارشاد ومركز البحوث الزراعية والجامعات .

وأستطاع المشروع من خلال خطة العمل والبرامج التنفيذية لهذه الخطة الى تحقيق زيادة ملموسة فى الانتاج الزراعى مما أدى الى زيادة دخل (٦٠) الف مزارع فى مناطق المشروع فى ٢٢٥ قرية (٢٧) عن طريق الركائز التالية ....

● الائتمان :

أثبتت نتائج المشروع نجاح أقراض صغار المزارعين بضمان الاحتياج الفعلى لهم وللانتاج ويتم ذلك بناء على التحليل المالى للمزارع لقياس الجدارة الائتمانية له ومقدرته على السداد «   ) وليس على الضمانات المصرفية التقليدية التى تتمثل فى الضمان العقارى أو ضمان المحصول فقط .

هذا ويتم تقدير حجم القرض المعتمد بما يتناسب مع التكلفة الفعلية لعناصر الانتاج أو المشروع والتى تتمثل فى نتائج البحوث الزراعية وهو ما يطلق عليه حزمة التوصيات "

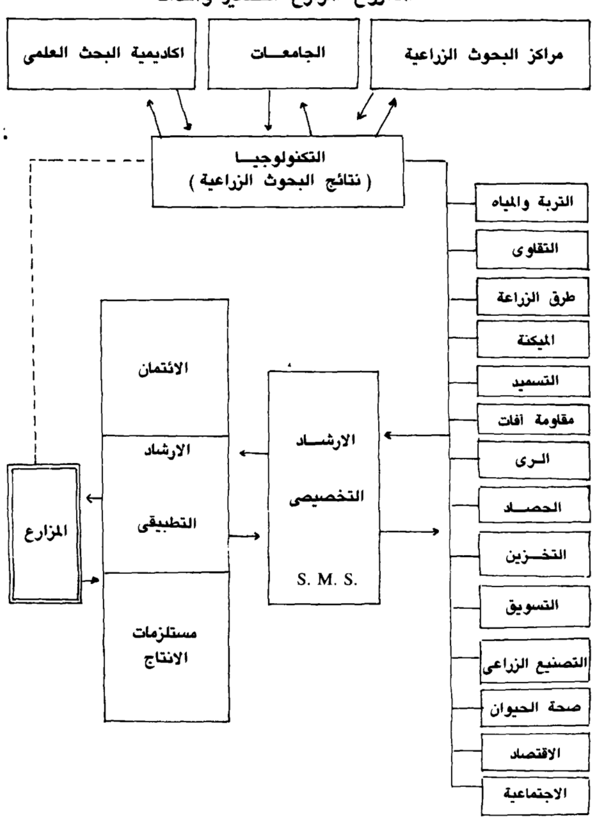
وببساطة شديدة يمكن أن نحدد شروط وقواعد منح القروض لصغار المزارعين فيما يلى ....

١ ــ العنصر الشخصى .
٢ ــ المركز المالى وتطوره ودرجة التقدم .
٣ ــ القدرة على السداد .
٤ ــ الغرض من القرض
٥ ــ الضمانات

ويتولى أخصائى التحليل المالى دراسة عناصر الائتمان الخمسة بالتحليل للوقوف على مدى الجدارة الائتمانية للمقترض وان الائتمان سوف يساعده على زيادة انتاجه وعلى تسويق هذا الانتاج بأنسب الأسعار بما يحقق له زيادة فى الدخل الذى يغطى تكاليف الانتاج وسداد أقساط القرض فوائده وتحقيق سيولة نقدية معقولة تتفق مع عائد الفرصة البديلة لاستثمار رأس المال (٢٨) .

●●●

رسم توضيحى يوضح فلسفة
المشروع المزارع الصغير وأهدافه



● المصدر :
- دراسة مستهدفات مشروع الانتاج الزراعى والائتمان عام ١٩٨٩
- البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى .

جدول رقم (١٤)

والجدول التالى يوضح :

« المقررات الائتمانية لبعض المحاصيل قبل تنفيذ المشروع وبعد تنفيذه »

المحصول	سلف الخدمة قبل المشروع جنيه	سلف الخدمة بعد المشروع جنيه	التكاليف الفعلية جنيه	الايراد جنيه
القطن	٣٧	١٧٥	٤٥٠	٧٢٠
القمح	٤	٥٧	٢٠٧	٥٠٠
الأرز	٢٠	١٧٠	٢٢٩	٥٠٠
الذرة	٢٠	٩١	٢٨٠	٤٨٠
فول بلدى	٨	٥٩	١٤٠	٤٥٠
فول صويا	٣٠	١٠٢	٣٠٦	٧٢٠
العدس	،٥	٧٦	١٦٢	٣٢٣
قصب السكر	٤٢٠	٦٩٥	٦٦٠	٩١٢
الطماطم	—	٢٠٨	٥٨٦	١٢٠٠
بطيخ وشمام	—	١١٣	٦٤٢	٢٥٠٠
الكركديه .	—	٣٢٨	٢٨٤	١٢٠٠
موالح	٢٥	٣٤٨	٥٩٨	١٥٠٠
الموز	٥٠	٥٢٠	١٤٦٠	٤٨٠٠
العنب الأرضى	٢٤٠	٢٨٩	٦٩٥	٢٢٠٠
العنب السلك	٤١٠	٦٦٦	٦٩٥	٢٥٠٠

● المصدر :
- دراسة مستهدفات مشروع الانتاج الزراعى والائتمان فى التنمية الاقتصادية ١٩٨٩ .
- البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى .

● ونتيجة لمنح الائتمان باسلوب منهج المشروع .. فقد زادت متوسطات انتاجية الفدان الواحد لصغار المزارعين فى المحاصيل على الوجه التالى :ـ

جدول رقم (١٥)

ـ العدس	من ٣ أردب الى ٥ أردب للفدان
ـ الذرة	من ١٠ أردب الى ٢٠ أردب للفدان
ـ القمح	من ١٠ أردب الى ١٥ أردب للفدان
ـ الأرز	من ٢،١ طن الى ٣ طن للفدان
ـ الطماطم	من ١٠ الى ٢٠
ـ الموالح	من ٨ الى ١٢

● نفس المصدر السابق

وبعد أن اسعترضنا جدول المقررات الائتمانية لبعض المحاصيل قبل تنفيذ المشروع وبعده والايرادات المحققة والزيادات المحققة فى متوسطات انتاجية الفدان الواحد من المحاصيل لصغار المزارعين فى مناطق المشروع والرسم التوضيحى الذى يوضح فلسفة المشروع وأهدافه . نعود مرة أخرى للتحدث بشىء من التفصيل حول قواعد وشروط منح الائتمان لصغار المزارعين فى أطار مشروع المزارع الصغير .

● أولا العنصر الشخصى :

العنصر الشخصى هو أهم العناصر الائتمانية المحدد على أساسها منح القروض فى أطار المشروع -- والشخص المسئول الذى يتصف سلوكه بالانضباط والاستقامة هو أمر مطلوب مسبقا للقرض السليم والتحليل الائتمانى فى أطار المشروع يشمل تقييم دقيق لسجلات العميل المالية ومقدرته على ادارة مختلف أنشطته ما لم يكن لدى الطرف المقرض معرفة شخصية بطالب القرض ومدى مقدرته على ادارة أنشطته .

والارشادات التالية يؤخذها المشروع فى الاعتبار عند الاستعلام عن المزارع .

١ ـ شخصية العميل :

طالب القرض يجب أن يكون ذو سمعة طيبة بالقرية وأن يكون محلا للثقة .

(أ) المعلومات بطالب القرض -- وكذلك قائمة المركز المالى تدون بدقة بمعرفة طالب القرض .

(ب) أن يكون المزارع منتظم السداد فى معاملاته السابقة مع بنك القرية إلا إذا كان هناك سببا خارجا عن ارادته .

٢ ـ خبرة العمل ومقدرته :

لا شك أن المقدرة الادارية للعميل لها أهمية كبرى فهى التى تحدد ما إذا كان المشروع سينجح أولا -- والاقراض فى المشروع يهتم بهذا الشرط عند الاقراض -- وهو يقدر فى بعض الأحيان الظروف التى تكون خارجة عن ارادة المزارع والتى تسبب فى تراكم ديونه أو فى عدم تطور مركزه المالى وكلما زادت خبرة المزارع زادت مقدرته على السداد .. وليس هناك عامل يزيد أهمية عن هذا العامل حين يتم تحليل ربحية المشروع ودراسة ايراداته ومصروفاته .

● ثانيا المركز المالى وتطوره :

المركز المالى لطالب القرض من المزارعين يجرى بقيمته من مراجعة مراكز قوائم مراكزه المالية السابقة بالبنك .

● ثالثا المقدرة على السداد :

مقدرة طالب القرض على سداد قرض صغير مثلا لمستلزمات الانتاج .. يتم الوقوف عليها فى أطار المشروع من المقابلة مع طالب القرض واستكمال الطلب المقدم .

وفى هذا الصدد أجرى المشروع دراسة حول مقدرة « المزارعين على السداد » .. أوضحت أن العوامل التى تؤثر على مقدرة المزارعين على السداد تتوقف على عدة عوامل يمكن تحديدها فيما يلى

١ ـ نوع العمليات (التشغيل) .
٢ ـ الانتاج ـ المحصول ـ الجودة ـ الأسعار .
٣ ـ حجم الأعمال .
٤ ـ التخطيط الجيد .
٥ ـ التسويق .

١ ـ نوع العمليات (التشغيل)

عادة ما يكسب الفلاحون أكثر اذا ما اتبعوا نفس العمليات التى أثبتت التجارب نجاحها فى المنطقة وأثبتت ربحيتها فى نفس الظروف المتواجدة فى المنطقة .. ولذلك فمن الممكن تفسير السبب فى أن المزارعين يلجأون إلى أختيار المشروعات المألوفة فى البيئة المحيطة بهم .

٢ ـ الانتاج ـ المحصول ـ الجودة ـ الأسعار :

هذه فعلاً أهم العوامل التى تؤثر فى مقدرة المزرعة على سداد القروض وعادة يزيد الدخل بزيادة الانتاج أو المحصول والاستثناء الوحيد هو عندما تكون زيادة الانتاج أو المحصول .

٣ ـ حجم الأعمال :

يرى المشروع أن حجم الاعمال لا يتوقف بالضرورة على المساحة المنزرعة برغم أن المساحة المنزرعة قد تكون مقياس جيد للمقارنة بين مزرعتين فى نفس المنطقة وأن الدخل الاجمالى هو مقياس جيد لحجم الأعمال عند مقارنة مزارع مختلف فى نفس النوع وفى نفس السنة .

٤ ـ التخطيط الجيد :

عموما المزارع المتخصص من مشروعه والذى يدر عليه ربح كبير والذى يخطط عمله بحيث يحصل على أعلى استخدام للعمل ورأس المال سيكون أكثر قدرة على سداد الديون من شخص آخر .

٥ ـ التسويق :

يعتبر التسويق من العوامل الهامة فى نجاح المشروعات أحيانا قد يكون البيع بالسعر الحالى أفضل من الانتظار ترقبا لسعر أعلى والبيع حينما يكون السعر مناسب وحينما يكون الدفع مؤكداً يؤدى الى اختلافات فى العائد وهذا العامل هام للفلاح الذى يبيع اللبن والمنتجات الأخرى السريعة التلف .
وبالتالى تتقلب أسعارنا تقلبا كبيرا .

● أنجازات أخرى للمشروع :

ـ لم تقتصر انجازات مشروع المزارع الصغير عند هذا الحد فقد تحقق بشىء من التفصيل الانجازات التالية ...

● بعد مرور العام الأول من المشروع زاد حجم القروض بسرعة لتصل الى (٤٥٠) الف جنيه فى المتوسط لكل بنك من بنوك القرى التى ينفذ بها المشروع .

● خلال الفترة من ١٩٨٠ الى ١٩٨٥+ تم التوسع حتى شمل ٥١ بنك قرية وقدم القروض لحوالى (٦٠) ألف مزارع تم اختيارهم من صغار الزراع الذين لا تتجاوز حيازاتهم الزرعية ٥ أفدنة ونتيجة لتنفيذ تيسيرات منح الائتمان تم اعطاء قروض زراعية واستثمارية بلغت ٥٧ مليون جنيه .

● كانت نسبة تحصيل القروض الزراعية ١٠٠ ٪ ونسبة تحصيل قروض التنمية (القصيرة والمتوسطة الأجل) أكثر من ٩٨ ٪ مما يؤكد سلامة تطبيق هذه القواعد الجديدة لمنح الائتمان ويرجع السبب فى انخفاض نسبة التحصيل فى مجال قروض التنمية (القصيرة والمتوسطة) الى بعض الاختناقات التى واجهت الزراع فى تدبير الأعلاف للثروة الحيوانية والداجنة وكذا انخفاض أسعار المنتجات فى بعض الحالات .

● تم تفويض سلطات لمديرى بنوك القرى ولجان الادارة المزرعية مما يسر حصول الزراع فى مواقع بنوك القرى على قروضهم بالسهولة والسرعة المطلوبة .

● أدخل المشروع أنظمة متطورة تقلل من تكاليف تقديم القرض وتسرع من عملية الموافقة على منحها كما أوضح المشروع أن فرص الاستثمار المجزية تتوافر أيضا لصغار المزارعين .

● أستطاع المشروع تدريب مجموعة من الباحثين الائتمانين لمنح القروض التى لا تعتمد على الضمانات العقارية والتى تعتمد على القدرة المالية للمزرعة وللمشروعات الزراعية وتحسب نسب الفوائد بما لا يقترب من نسب السوق (بحيث تكون كافية لتغطية التكاليف الفعلية للاقراض) .

● بنوك القرى فى المشروع حفزت المزارعين على زراعة ملكياتهم المستقلة كتجميعات مستخدمين التكنولوجيا الحديثة والملائمة ونقلها من خلال المرشدين الزراعيين والمتخصصين .

● أثبت المشروع بنجاح للبنك ووزارة الزراعة وجهات حكومية أخرى انه بمساعدة الائتمان يمكن زيادة الانتاج الزراعى باستخدام منهج « مشروع المزارع الصغير » .. حيث أن قواعد الائتمان الزراعى التى سار عليها المشروع لم تقف عند حد مد المزارع بجزء

يسير من احتياجاته التمويلية لمساعدته على تخطى بعض الاختناقات أو المعوقات التى يتعرض لها اثناء العمليات الزراعية فقط .. بل كان الائتمان عنصراً أساسيا ورئيسيا بجانب العناصر الأخرى اللازمة لتحديث الزراعة وتعظيم الانتاج الزراعى وذلك من خلال تطوير عمل مؤسسات التمويل الزراعى لكى تعمل على توفير الائتمان اللازم والمناسب لتغطية التكلفة الفعلية المتعلقة بنقل التكنولوجيا الحديثة والمناسبة والتى تتمثل فى توصيات نتائج البحوث الزراعية التى لا يتقبلها المزارع عادة .. بسهولة .

ونظراً لنجاح المشروع على هذا النحو فقد قرر البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى فى بداية عام ٨٥ توسيع فكرة مشروع انتاجية المزارع الصغير وتطبيقها فى ٨ محافظات بالاضافة الى ٣ محافظات النواه (٢٨)

●●●

جدول رقم (١٦)

الجدول التالى يوضح تطور اعداد الزراع ومتوسط الحيازة المزروعة من المحاصيل الرئيسية مقارنة بمتوسط مساحة التجميعات المنتمين اليه للمحاصيل المختلفة بمحافظات القليوبية ، الشرقية وأسيوط خلال الفترة ٨٢ / ١٩٨٣ ـ ٨٥ / ١٩٨٦

المحصول		القليوبية			الشرقيـــة			أسيـــوط		
		عدد زراع المشروع	متوسط الحيازة للمحصول فدان	متوسط مساحة التجمعية فدان	عدد زراع المشروع	متوسط الحيازة للمحصول فدان	متوسط مساحة التجمعية فدان	عدد زراع المشروع	متوسط الحيازة للمحصول فدان	متوسط مساحة التجمعية فدان
قمح	٨٢ / ١٩٨٣	٧٧٢	.٥٩	١٠,١	٦٥١	.٧٢	٢٠,٣	٥٢٣	.٨٥	٢١.١
	٨٤ / ١٩٨٥	١٦٥٣	.٩٠	١٩,١	٢٠٤٦	١. ـ	٣٤,٢	١٧٨٠	١,٠٢	١٩.٥
	٨٥ / ١٩٨٦	١٤٠٦	.٥٨	٢٧,٣	٥٩٩٨	.٨٥	٢٤,٥	٣٨٣٦	.٩٦	٣١.١
فول	٨٢ / ١٩٨٣	٢٦٠	.٨٧	٩. ـ	١٩	٤٥	٨,٥	٣٣٢	.٩٢	١٩,٢
	٨٤ / ١٩٨٥	٤٤٧	١,٠٤	١٩,٣	٢٠	١,٠٩	١٠,٨	١٥٤٧	١,١٠	٢١,٣
	٨٥ / ١٩٨٦	١٣٤	.٧٢	١٩,٤	٧٣٠	.٨٦	١٩,٥	٣٦١١	.٩٦	٢١,٣
ذرة شامى	٨٢ / ١٩٨٣	١٣٢٩	.٦٧	٢٦.	٧١٠	.٨٥	٣٨	٨٥	.٩٣	٧,١٥
	٨٤ / ١٩٨٥	٥٢٥١	.٧٤	٣١,٣	٣٢١٤	.٩١	٣٤,٢	١٥٢	١,٧٨	١٢,٩
	٨٥ / ١٩٨٦	٤٧٢٣	١,٠٧	١٥,٧	٤٠٠٠	.٧١	٣٣,٨	٢٥٠٧	١,٠٦	٢٢,٦
قطن	٨٢ / ١٩٨٣	٤٦٨	.٦٥	٢٠,٤	٤٧١	.٨٩	٣٠, ـ	٦٥٠	١,٠٢	٣٢,٢
	٨٤ / ١٩٨٥	٢١٠٣	.٥٨	٢٨,٤	٢٤٠٣	.٧٥	٢٩,٥	٨٨٩٧	.٧٨	٤٠,٨
	٨٥ / ١٩٨٦	١٩٣٩	.٧٧	٢٧,١	٣٢٥٨	.٧٠	٢٩, ـ	٧٨٢٧	.٩٣	٣٨,٦
أرز	٨٢ / ١٩٨٣				١٣١٨	.٨٠	٣٤,٢			
	٨٤ / ١٩٨٥	غير	منتجة	للمحصول	٣٣٥٠	.٩٢	٤١,٨	غير	منتجة	للمحصول
	٨٥ / ١٩٨٦				٣٨٠٠	.٩٢	٣٥, ـ			
فول الصويا	٨٢ / ١٩٨٣	٧٩		١٤,٨	٥٩	.٧١	٣١, ـ			
	٨٤ / ١٩٨٥	١٧٤		٧,٩	١٦٥	.٧٣	٣٠, ـ	غير	منتجة	للمحصول
	٨٥ / ١٩٨٦	١٤٤		٨,٥	١٦٩	.٧٤	٢٥, ـ			

● المصدر جمعت وحسبت من : ـ سجلات مشروع انتاجية المزارع الصغير ـ بيانات غير منشورة

● دور الارشاد الزراع بالمشروع :

أتبع مشروع المزارع الصغير نظاما خاصا فى الارشاد الزراعى يعتمد أساسا على التركيز على وصول التوصيات الفنية الزراعية التى ثبت نجاحها فى زيادة التاجية مختلف المحاصيل الى المزارع مع القناعه بتنفيذها ثم متابعة ذلك والاشراف عليه فى الحقول مع توفير الامكانيات المالية اللازمة للمزارع لتنفيذ هذه التوصيات فى صورة قروض يتم سدادها بعد جمع المحصول وبذلك ينتقل المشروع بالمزارع من مرحلة الاعتماد على الدولة الى مرحلة الاعتماد على نفسه .

والنتائج التى تحققت بالمشروع خير دليل على قيام هذا الجهاز بالدور الفعال فى زيادة التاجية المحاصيل على النحو المشار سابقا .

وتم فى هذا الصدد تخصيص المرشدين الزراعيين من الادارة العامة للارشاد الزراعى وكذا المرشدين المتخصصين من مركز البحوث الزراعية للعمل بالبنك فى تنفيذ اعمال المشروع .. وتم عمل برنامج عمل لمتابعة اعمال المرشدين الزراعيين ووضع النظام اللازم لضمان قيامهم بتنفيذ الخطة الموضوعة بتقديم الخدمة الارشادية للزراع بالكفاءة والمرونة اللازمة للتنفيذ .

ولقد روعى فى اختيار المرشدين العاملين بالمشروع على ما يلى ...

(أ) أن يكون المرشد الزراعى متفرغا كاملاً للعمل بالمشروع .

(ب) أن يكون عمل المرشد اساسيا فى الحقل وليس فى المكتب .

(جـ) أن يكون لدى المرشد الزراعى المعلومات والمهارات الكافية التى يستطيع أن يرشد بها المزارع وذلك من خلال الحاقه ببرامج التدريب الاساسية والمتخصصة للوصول به الى المستوى المطلوب .

(د) يتم تدبير وسيلة المواصلات للمرشد الزراعى ليصبح متحركا قادراً على الوصول للمزارع فى الحقل .

● مسئولية المرشد الزراعى بالمشروع :

١ ـ يتم تقسيم زمام بنك القرية الى اقسام كل قسم منها مساحته ٥٠٠ فدان تقريبا يقع من أحواض متجاورة ومترابطة ومتكاملة ومحددة بمعالم جغرافية مثل الطرق وقنوات الرى والمصارف وتكون هذه المساحة هى منطقة الاشراف المخصصة لكل مرشد من مرشدى المشروع .

٢ ـ يقوم كل مرشد زراعى بعمل خريطة لمساحته المحددة موضحا بها الحدود والمساحات المحيطة به وأسماء المرشدين المسئولين عنها ويحدد داخل الخريطة بطريقة تقريبية وبالأرقام حيازات المزارعين .. ثم يتم عمل كشوف مرفقة تحدد الأرقام وأسماء للحائزين ومساحاتهم .

٣ ـ يقوم المرشد الزراعى بتحديد التركيب المحصولى لمنطقة اشرافه كل موسم طبقا للواقع وبالتنسيق مع مدير الجمعية الزراعية التى تقع منطقته فى زمامها .

٤ ـ يقوم المرشد الزراعى بتحديد التجمعيات التى سيتم تنفيذها وأسماء الحائزين بها ومساحاتهم .

٥ ـ يقوم المرشد الزراعى بعد تحديد التجميعات التى سيتم تنفيذها واسماء الحائزين بها ومساحاتهم باقناع المزارعين فى منطقة اشرافه بالآتى :

(أ) تجميع مساحاتهم بقدر الامكان لزراعة محصول واحد فى مجموعات ليسهل ادخال الميكنة واجراء عمليات الخدمة المختلفة والاشراف .

(ب) تنفيذ التوصيات الفنية الخاصة بكل محصول مع تعريفهم باحتياجات هذه المحاصيل وتكاليفها ومدى توفير مستلزمات الانتاج العينية اللازمة ببنك القرية أو امكانية الحصول على القروض النقدية اللازمة لتدبير هذه المستلزمات أولا واداء الخدمة الآلية أو عمليات الخدمة المختلفة ـ كما يشرح لهم الزيادة المتوقعة فى الانتاج والايرادات المتوقعة نتيجة لذلك والفرق بينها وبين المعاملات العادية استناد على الموازنات الاقتصادية لكل محصول والمرفقة بالتوصيات الفنية .

٦ ـ يقوم المرشد الزراعى بحضور العمليات الزراعية المختلفة المطلوب تنفيذها خاصة أثناء الخدمة والزراعة والرى ومكافحة الآفات والحصاد لشرح الأساليب والطرق الحديثة لاجراء هذه العمليات والفوائد المترتبة عليها وتصحيح الأخطاء التى قد يقع فيها المزارع عند تطبيقه .

٧ ـ يقوم المرشد الزراعى بالمرور الدورى أسبوعيا على كل تجمعيه من تجمعياته لمتابعة تنفيذ التوصيات وحل المشاكل وأكتشاف الاصابات الحشرية والمرضية والاشراف على علاجها وتنبيه الزراع لاجراء بعض عمليات الخدمة مثل مواعيد الرى والتسميد وغيرها .

٨ ـ يقوم المرشد الزراعى بحضور الاجتماعى مع جهاز بنك القرية فى مواعيد محددة مسبقا تكون معروفة للمتابعين الزراعيين والائتمانيين وجهاز ادارة المشروع بالمحافظة .. ويتم خلال هذه الاجتماعات وضع الخطط وحل المشاكل التى قد تعترض التنفيذ وعرض المشاكل التى لا يمكن حلها على المستوى الأعلى لاتخاذ الاجراءات اللازمة لحلها

٩ ـ يتم وضع الخطة المزرعية لكل بنك قرية بناء على التركيب المحصولى ومساحة كل مرشد والتى على أساسها يتم وضع الخطة الائتمانية لبنك القرية .

هذا وتتضمن الخطة المزرعيه لمساحة كل مرشد ما يلى : ـ

ـ الاحتياجات من مستلزمات الانتاج والمواعيد المناسبة لتدبيرها وتكاليفها
ـ الخدمة المطلوبة لهذه المحاصيل من خدمة آلية وغيرها ومدى توفرها فى القرية أو مصادرها لتغطية كامل زمام المزارعين بالقرية .

ـ الميكنة اللازمة على مستوى بنك القرية وكيفية ادخالها والاحتياجات التمويلية لها

ـ المساحات المطلوب اجراء تحسين تربة لها والمواعيد المتاحة لاجراء هذا التحسين واسماء المزارعين الذين سيتم اجراء التحسين فى اراضيهم وتكاليف هذه العملية .

ـ أخذ عينات من المياه الارتوازية للآبار وتحليلها عن طريق جهاز المشروع بالمحافظة وتتبع النتائج وابلاغ المزارعين بتوصيات التحليل .

ـ تحديد المساحات التى تحتاج لاجراء عملية تسوية بالليزر سنويا أو فى كل موسم والاتصال بجهاز المشروع بالمحافظة لوضعها فى برامج التسوية مع تحديد التكاليف لكل مزارع ·

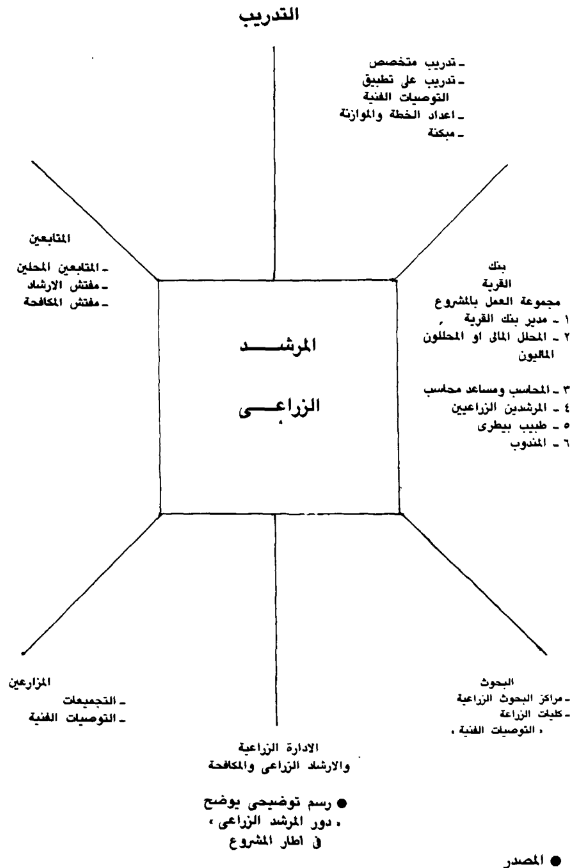
ـ تحديد مساحات بساتين الفاكهة التى تحتاج لاحلال وتحديد مع تحديد برامج الخدمة طبقا للتوصيات وتكاليفها ·

ـ تحديد المساحات التى تحتاج لادخال طرق الرى الحديثة كمساحات أشجار الفاكهة واخطار جهاز المحافظة لوضعها فى برامج تعديل نظام الرى ·

ـ تحديد مستلزمات الانتاج التى يمكن توفيرها عن طريق بنك القرية وتحديد المستلزمات الأخرى الغير متوفرة حتى يمكن توفير قيمتها نقداً ·

وبناء على هذه الخطة يصبح لدى كل بنك قرية صورة واضحة على احتياجات الزراع الذين يعمل معهم المشروع فى منطقة البنك من مستلزمات الانتاج والتمويل النقدى المطلوب لتنفيذ كافة الانشطة الموضوعة فى الخطة التى على أساسها يمكن لكل بنك قرية وضع الخطة الائتمانية لعملائه من المزارعين طبقا لاحتياجاتهم الفعلية والتى يتبعها امكانية قيام الفروع بوضع الخطة الائتمانية على مستواها ليصبح بعدئذ لدى المحافظة ثم البنك الرئيسى خطة أقرب إلى الواقع الفعلى تؤدى الى زيادة حقيقة للانتاج على المستويين الفردى والقومى لتتابع سلسلة التنمية الاقتصادية الحقيقية لدى الأفراد والوطن (٢٨) ·

●●●



● رسم توضيحى يوضح
« دور المرشد الزراعى »
فى اطار المشروع

● المصدر
- دراسة اهمية التنسيق والربط بين المؤسسات الإئتمانية والارشادية والبحثية .
- *البنك الرئيسى للتنمية والإئتمان الزراعى .*

● مشروع الانتاج الزراعى والائتمان :

بتاريخ ٣٠ سبتمبر ١٩٨٦ تم امتداد مشروع المزارع الصغير تحت المسمى الجديد « مشروع الانتاج الزراعى والائتمان » ووقعت فى اطار ذلك اتفاقية بين الحكومة المصرية والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية .

ووفقا للاتفاقية فأن مدة المشروع ٥ سنوات تبدأ من أول اكتوبر ١٩٨٨ وتنتهى فى ٣٠ سبتمبر ١٩٩٣ .

● أهداف المشروع :

يهدف المشروع الى زيادة الانتاج الزراعى وما يرتبط به من أنشطة وأعمال وذلك يتبنى منهج علمى يقوم على تكامل أجهزة البحوث والارشاد والائتمان .. ولقد ثبت نجاح هذا المنهج ـ سابقا ـ من خلال « مشروع انتاجية المزارع الصغير المصرى الأمريكى والذي يعتبر هذا المشروع امتدادا له .. كما يرتبط بمستهدفات الدولة فى مجالات الاصلاح الاقتصادى للقطاع الزراعى .

وتحقيقا لهذه الأهداف والمسئوليات وضع المشروع مجموعة أهداف محددة يعمل على تحقيقهاعن طريق تدعيم وتطوير نظام الائتمان الزراعى .. وتتمثل هذه الأهداف فيما يلى ...

● أن يكون للبنك هيكل رأسمالى قوى وفعال وكذلك هيكل تمويلى يتناسب مع حجم النشاط المطلوب لزيادة الانتاج الزراعى والتنمية .

● أن يكون للبنك نظام وادارة يسترشد بالقواعد المالية والموازنات التخطيطية والمراجعة المالية ومؤشرات أداء العمل المصرفى وبالتالى ترتفع كفاءة استخدام الأموال بالبنك حتى مستوى بنوك القرى حتى تكون وحدات اقتصادية مستقلة تكون قادرة على تدبير مواردها باعتبارها مراكز التكلفة والايراد لبنوك المحافظات .

● انشاء نظام حديث للمعلومات والحاسبات الآلية يرتبط ارتباطا وثيقا بالحاسابات المالية .

● انشاء نظام متطور لتنمية الموارد البشرية بالبنك لمواجهة الاحتياجات الوظيفية القادرة على احداث التطوير .

والواقع أن تحقيق هذه الاهداف تعنى تدعيم القدرة التمويلية والائتمانية للبنك .. لذلك فقد وضع المشروع أهدافا للبرامج الائتمانية من خلال التنفيذ تسعى إلى :

١ ـ وضع برنامج ائتمانى للاقراض لزيادة الفئات التسليفية لقروض انتاج وتسويق المحاصيل الزراعية كى تتفق مع التكاليف الفعلية طبقا للتوصيات الفنية لنتائج البحوث

٢ ـ فتح قنوات ائتمانية جديدة للاقراض بالبنك تحت مسمى القروض المرتبطة بالزراعة لكى تعطى المجال للقطاع الخاص والتعاونى فى عمليات تسويق وتوزيع وتخزين مستلزمات الانتاج الزراعى تمهيدا لتحويل البنك عن هذا النشاط للقطاع الخاص والتعاونى .

٣ ـ تطوير وتحسين الخدمة الائتمانية والمصرفية وتسهيلها للفلاح وذلك بوضع شروط مرنة وأفضل لصالح المتعاملين مع البنك مع منح سلطات وصلاحيات أكبر للاخصائيين الماليين الزراعيين ومديرى بنوكِ القرى ومديرى الفروع لسرعة الانجاز .

٤ ـ تطوير خطة الائتمان الزراعى من خلال بنوك القرى لكى تتفق مع استراتيجية الدولة بشأن التنمية الزراعية .

ولتحقيق زيادة الانتاج الزراعى بمناطق المشروع .. قام المشروع بتدعيم نظام الادارة المزرعية الذى ثبت نجاحه من خلال مشروع انتاجية المزارع الصغير المصرى الامريكى والذى يتكون من :

- مدير بنك القرية .
- أخصائى تحليل مالى زراعى أو أكثر .
- محاسب بنك القرية .
- المرشد الزراعى .
- أطباء بيطريين .
- مندوبى مستلزماتِ انتاج .
- بعض قيادات المزارعين .

وهؤلاء جميعا يعملون كفريق عمل واحد على مستوى بنك القرية ليؤدواالى تكامل الخدمات البحثية والارشادية والائتمانية والتسويقية للمزارع تتمثل فى اختيار التوصيات الفنية المناسبة للمحاصيل وتقدير التمويل اللازم طبقا للاحتياج الفعلى

لتكاليف الأنتاج وتوفير مستلزمات الانتاج بالأنواع والكميات الملائمة وفى الوقت المناسب .

كما يختص الفريق بوضع خطة لتغطية مختلف الأنشطة على مستوى القرى التى تقع بدائرة زمام بنك القرية .. تتضمن .

- تحديد الأنشطة الزراعية الأخرى بخلاف المحاصيل كالانتاج الحيوانى والدواجن والتصنيع الزراعى والأعمال المتعلقة بالزراعة .

- توفير التوصيات المناسبة التى ستطبق لكل محصول أو نشاط
- تحويل وترجمة هذه التوصيات الى تكلفة وبرامج عمل ومتابعة وتقييم .
- تحديد الائتمان العينى والنقدى اللازم لهذه التوصيات
- تطوير وتحسين نظام وجهاز تداول وتخزين مستلزمات الانتاج الزراعى بما يضمن توفرها وتوصيلها للمزارعين بالكميات المناسبة والأصناف المطلوبة وبالأسعار المناسبة فى الوقت المناسب واعطاء القطاع الخاص والتعاونى دور فعال وحيوى فى توزيع مستلزمات الانتاج .

هذا ويتابع أعمال فرق الادارة المزرعية بدائرة بنوك القرى التى تنفذ المشروع لجنة تنفيذية على مستوى المحافظة تضم جهاز البنك ومديرية الزراعة وممثلين لمركز البحوث أو الجامعات ووزارة الرى والطب البيطرى لمتابعة وتقييم أعمال تلك الفرق

ويعقد فريق الادارة المزرعية اجتماعات أسبوعية تتناول :
- متابعة تنفيذ الخطة .
- التعرف على المشاكل والسلبيات التى تعترض التنفيذ ووضع الحلول لها
- تقييم خطة العمل وأعداد الخطة التالية .

● ميزانية المشروع :

- من الجانب الأمريكى (١٢٢) مليون دولار أمريكى (منحة)
- من الجانب المصرى٢٨٥٠٠٠ ١٥ ألف جنيه مصرى

● مناطق تنفيذ المشروع :

١ - دمياط
٢ - الدقهلية
٣ - الغربية .
٤ - الشرقية
٥ - المنوفية
٦ - كفر الشيخ
٧ - الفيوم .
٨ - أسيوط
٩ - القليوبية
١٠ - الجيزة
١١ - بنى سويف
١٢ - سوهاج
١٣ - فرع الوادى الجديد
١٤ - فرع الاسكندرية

● مستهدفات المشروع :

- تم أختير (٢٠٢) بنك قرية لتنفيذ المشروع فى بدايته ويستهدف المشروع أن يتم التطبيق فى نهايته فى ٤٥٠ بنك قرية .. وأن يستفيد من خدماته ٢ مليون مزارع .

● انجازات المشروع :

● بلغ جملة الائتمان الغير مدعم والممنوح للمزارعين لتمويل التوصيات الفنية من البنك كالاتى :

٩٧١ ٨١٧ ٦٢٣ جنيه مصرى حتى ٣١ / ١٢ / ١٩٨٨

١٢٥ ٨٩٠ ٩٢٤ جنيه مصرى حتى ٣١ / ١٢ / ١٩٨٩

وترجع الزيادات الى التطوير الائتمانى فى سياسة البنك طبقا لاستراتيجية الدولة وكذلك للتدعيم الرأسمالى للبنك بناء على هذه الاتفاقية .. هذا فضلا عن الزيادة فى القروض .

- تم تنفيذ ٤٤٧ برنامج تدريبى فى مختلف المجالات المتعلقة باعمال المشروع .
- تم تدريب ٢٠٠٠ مرشد زراعى من ٤٠٠٠ مرشد المستهدف للمشروع .
- تم وضع التصور الخاص بتطوير النظام المحاسبى وتم الانتهاء من اعداد حسابات الاستاذ العام والحسابات المساعدة وقد اعد النظام بحيث يسمح ربطه بالحاسب الآلى فى المستقبل القريب إن شاء الله .

- تم تدريب بعض العاملين لتنفيذ نشاط الاعمال المرتبطة بالزراعة .. حيث قد تم الاتفاق على تنفيذ هذا النشاط بفرع واحد لكل بنك من بنوك المحافظات المطبق بها المشروع .

- تم وضع دليل الائتمان للمشروع وذلك لتحديد الفلسفة والمنهج العلمى لتنفيذ المشروع واعقب ذلك وضع دليل الاجراءات التنفيذية للمشروع .
- تم وضع التصور الخاص بالنظام المحاسبى المطور لنظام بنوك القرى .
- تم وضع نظام محاسبى جديد هو الاساسى للمعلومات فى النظام الآلى الحديث .
- يتم فى أطار المشروع دائما وضع التوصيات الفنية لموازنة المحاصيل .
- تم ادخال كافة البيانات الخاصة لمجال الخدمات الزراعية على أجهزة الكمبيوتر .
- تم عقد العديد من الدورات المتخصصة للعاملين بالمشروع لتدريبهم فى مجال المعلومات والكمبيوتر وكذلك الاعمال المرتبطة بالزراعة وتم وضع دليل الائتمان لهذا النشاط .

والملاحظ أنه نظراً لما يتطلبه تطبيق مشروع الانتاج الزراعى والائتمان من تغيير فى السياسات بقطاع الزراعة تستهدف تحرير الزراع عن فرض نظام التركيب المحصولى لتحديد المساحات الواجب زراعتها بالمحاصيل المختلفة .. وكذا تحديد مقررات مستلزمات الانتاج الزراعى التى يتم صرفها لكل محصول .. بالاضافة الى تحديد أسعار بيع المنتجات الزراعية والقيود الموضوعة على استيراد وتداول مستلزمات الانتاج والمعدات الزراعية وتصدير واستيراد الحاصلات الزراعية (١٠)

وانه من المتوقع أن يؤدى تغيير هذه السياسات الى ظهور مجالات جديدة لابد أن تشملها خدمات البنك الائتمانية وذلك بتقرير خطوط ائتمانية جديدة لتغطية هذه الانشطة وهى على سبيل المثال تمويل استيرا وتداول الآلات الزراعية المختلفة وتمويل الخدمات التسويقية للمنتجات الزراعية وتقديم القروض بضمان رهن المحاصيل الزراعية وذلك للاستفادة من الطاقات التخزينية المتاحة بالشون والمخازن والمندوبيات القائمة .. هذا بالاضافة الى تمويل الانشطة الجديدة التى ستظهر عند التطبيق والتى يجب على البنك أن يقوم بتقرير خطوط ائتمانية جديدة لتغطيتها مثل عمليات التصنيع الزراعى لمنتجات الخضر والفاكهة ومصانع انتاج مستلزمات الانتاج المختلفة وعمليات تصنيع

منتجات الالبان والتى ينتظر أن تزدهر عند رفع قيود تحديد اسعار منتجاتها .. بجانب تمويل عمليات تصدير المنتجات الزراعية المختلفة كالخضر والفاكهة ونباتات الزينة والنباتات الطبية والعطرية والتى يمكن لافراد القطاع الخاص والتعاونى أن يسهموا بنصيب كبير فى ازدهارها .

لقد نجح المشروع فى الواقع فى أحداث الربط بين البحث والارشاد والائتمان فى مناطقه فتحقق له هذه النتائج .

لقد أكد نجاح المشروع على حقيقة هامة يجب الا تغيب عن اذهان المسئولين فى بلادنا وهى أن التنمية الزراعية الحقيقية تتطلب وجود مثلث متساوى الاضلاع من البحث والارشاد والائتمان ـ وكل ضلع من هذه الاضلاع الثلاثة ينبغى أن يعمل بكفاءة كبيرة وتنسيق وترابط مع الضلعين الآخرين !

ولقد أستمد المشروع منهجه من العديد من برامج التنمية الزراعية العالمية والتى طبقت فى كثير من دول العالم مثل الولايات المتحدة الأمريكية واندونسيا وتايلاند والهند وبنجلاديش والتى حققت نجاحا كبيراً فى معدلات التنمية الزراعية .

إن الكتابة حول هذا المشروع يطول الحديث عنها ويتشعب ونكتفى بالدراسة الأخيرة التى أعدها مجلس الدراسات الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة عن منطقة غرب آسيا (عن تقييم برامج ومشروعات التنمية الريفية فى مصر والدروس المستفادة منها) والتى أوضحت بجلاء نجاح المشروع فى تحقيق مستهدفاته وزيادة معدلات الانتاج الزراعى فى مناطقه .

لقد آن الاوان للاستفادة من منهج هذا المشروع وتعميمه على مستوى الزراعة المصرية لتحقيق الانطلاقة المطلوبة .

لقد بدأت فعلاً .. الزراعة المصرية خطوات على طريق تحقيق هذا الهدف بصدور القرار الوزارى رقم ١٩ لعام ١٩٨٣ بربط البحث بالارشاد ولكننا يجب أن نتعرف بأمانة بأن هذا الربط قد تم فقط على المستوى المركزى وبعيداً عن عامل النجاح الثالث وهو الائتمان الزراعى !

إننا يجب ألا نفخر بأن خريطة الزراعة المصرية تمتلىء بالعديد من المشروعات الاجنبية فالكثرة غير مطلوبة .. والأهم من ذلك العمل والانجاز .

مشاكل البنك :

وذلك من خلال ما أتيح لى من دراسات وبحوث بالاضافة إلى معايشتى الصحفية للبنك على مدى ١٢ عاما .

١ ـ عدم السماح له بفتح حسابات جارية للافراد الطبيعيين حيث أن البنك المركزى أوقف هذا النشاط منذ عام ١٩٨٢ ويطالب البنك المركزى بنك التنمية بأن يقوم بايداع ٢٥٪ من جملة الودائع والمدخرات فيه (بدون فائدة) رغم اختلاف ظروف البنك عن البنوك التجارية .. اذ ان بنك التنمية والائتمان الزراعى هو أحد الأجهزة الفاعلة فى ميدان التنمية الريفية .

٢ ـ توجيه فائض البنك الى وزارة المالية فى نفس الوقت الذى يحتاج فيه رأسماله الى تقوية لتوسيع دائرة الراضه باعتباره يتعامل مع ٣,٥ مليون عمليل .

٣ ـ استمرار احتفاظ البنك بالحاسابات الجارية لصناديق الحكم المحلى الغير مدرجة هو الذى يقوم بتحصيل أموال المحليات لهذه الصناديق ورغم موافقة لجنة السياسات بتاريخ ٢٢ / ٣ / ٨٧ على ذلك الا انه للآن لم تقم وزارة المالية والبنك المركزى بتنفيذ ذلك .

٤ ـ قيام وزارة المالية بالخصم من حسابات العميل لدى البنك المركزى بقيمة أقساط وأعباء القروض الأجنبية على أساس أعلى سعر صرف معلن من البنك المركزى رغم أن ذلك يخالف ما هو وارد فى عقد تلك القروض المبرمة بين البنك وعملائه والتى تضمنت نصا صريحا باحتساب الصرف وقت السحب أو باحتساب سعر الدولار على أساس ٨٤ قرشا أو السعر السائد وقت التعاقد ورغم الاتفاق الذى تم مع وزارة المالية على احترام ما هو وارد بالعقد إلا أنها لم تضع هذا الاتفاق موضع التنفيذ حتى الآن .

الحلول المطلوبة :

وحتى يمكن لهذا البنك ببساطة أن يقوم بأداء خدماته الائتمانية بالحدود الدنيا لأسعار الفائدة ينبغى اصدار أمرين أساسيين هما ...

١ ـ قيام البنك المركزى بوضع حلول لهذه المشاكل .
٢ ـ صدور قرار بترحيل فائض أرباح البنك لتدعيم رأس مال وأحتياطاته . (٣٨)



الفصل الرابع

صناعة التقاوي

عنيت وزارة الزراعة بالاهمية البالغة والحيوية للتقاوى من فترة ليست بالقصيرة إذ بدأت فى انشاء وحدة انتاج وتوزيع تقاوى القطن فى عام ١٩٢٢ وهذه بدورها تطورت بتطوير السياسة الزراعية وشملت محاصيل أخرى بالاضافة الى القطن فأصبحت فرعا فى عام ١٩٤٢ ثم قسما فى عام ١٩٥٧ ثم ادارة عامة فى عام ١٩٦٠ وأخيرا وكالة وزارة أو ادارة مركزية فى عام ١٩٨٠ وتبع هذا التطور فى حجم العمل تطور فى التشريعات اللازمة لتنظيم العمل فى مجال التقاوى حيث صدر قانون للتقاوى عام ١٩٢٦ خاص بانتاج وتوزيع تقاوى القطن ثم القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم انتاج تقاوى المحاصيل الرئيسية وعقب ذلك القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٥٧ لتنظيم فحص البذور واعداد التقاوى والتداول فيها وتلا ذلك بعض القوانين لتطوير هذا القطاع فصدر القانون ٥٨ لسنة ١٩٥٨ لتنظيم الانتاج والمحافظة على نقاوة بذرة القطن والقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٦٠ لمتابعة الاشراف على تصديق واعتماد تقاوى المحاصيل الحقلية .. وحاليا القانون ٥٣ لسنة ١٩٦٦ الذى جمع كل هذه القوانين بخصوص تنظيم انتاج وتوزيع تقاوى المحاصيل الحقلية والخضر ..

● استراتيجية العمل :

تقوم الادارة المركزية للتقاوى بتنفيذ واجباتهم من خلال التعاقد على حقول الانتاج والاشراف على درجات الاكثار المختلفة داخل مزارع الدولة أو تجميعات الاصلاح الزراعى أو الجمعيات والأفراد وذلك بالنسبة لتقاوى المحاصيل الحقلية التى تنتجها .

● تفاصيل الاستراتيجية فى الملاحق .

أنجازات تحققت :

وعلى الرغم من المشاكل التى تواجه صناعة انتاج التقاوى وتوزيعها فى مصر فأن هناك الكثير من الانجازات التى حققتها الادارة المركزية لشئون التقاوى التابعة لوزارة الزراعة والتى تنحصر مسئوليتها فى اعداد وتوفير التقاوى المسجلة والمعتمدة والتى بعضها يتم فى مزارع الدولة والبعض الآخر لدى المتعاقدين (أفراد - جمعيات - تجميعات) وهذا ينطبق على جميع المحاصيل فيما عدا محصول الذرة الشامية والذي تقوم به شركات الذرة (المصرية - الوطنية - مصر بيونير) بانتاج تقاويه ويقتصر دور الادارة المركزية للتقاوى فى هذه الحالة على التفتيش الحقلى والفحص المعملى بهدف اعتماد التقاوى الناتجة .

كذلك فان مسئوليتها تتضمن أيضا تحديد سعر شراء وبيع التقاوى طبقا لخطة الدولة فى تدعيم الأسعار

ولعل أبرز هذه الانجازات يمكن حصرها فيما يلى :

● اعداد وتوفير ١,٥ مليون أردب تقاوى للمحاصيل الحقلية سنويا بتكلفة قدرها ٣٥ مليون جنيه (بخلاف دعم الدولة) .

● تطبق الادارة المركزية للتقاوى حاليا الأسلوب العلمى من غربلة واعداد ومعاملة وفحص تقاوى محاصيل الفول والعدس على الأخص

● طبقت الادارة المركزية للتقاوى فى السنوات الأخيرة نظام الفحص الحقلى كأساس لاختبار نقاوة الأصناف بعد أن كان يقتصر على الفحص المعملى لعينات لوطات التقاوى .. ولقد ساهم هذا الأسلوب فى الارتفاع بجودة التقاوى .

● وفى أطار تطوير وتحديث البنية اللازمة لصناعة التقاوى تم ادراج ١٨ مليون جنيه فى الخطة الخمسية (٨٧ / ١٩٨٨ ـ ٩١ / ١٩٩٢ ● فى أطار مشروع انتاج وتعميم التقاوى والتى تنفذه مصر بالتعاون مع المانيا والذى يستهدف الارتقاء بهذه الصناعة .

● ادخلت الادارة المركزية للتقاوى نظام الكمبيوتر بدلا من الفرز اليدوى للتقاوى .. حيث أن هذا الأمر كان يفتقد الى الدقة والسرعة اللازمة .

● فى أطار تطوير محطات غربلة التقاوى تم افتتاح محطة غربلة كفر الشيخ وتحديث محطات الغربلة الحالية وانشاء العديد منها (١٩) .

● تقاوى أصناف القمح النقية حققت زيادة فى متوسط محصول القمح بلغت (٣) أردب فى الفدان .

● والجدول التالى يوضح بيان بتقاوى المحاصيل الحقلية التى تعدها الادارة للتقاوى سنويا والنسبة التى يمكن توفيرها

جدول رقم (١٧)

● والجدول التالى يوضح بيان بتقاوى المحاصيل الحقلية التى تعدها الادارة المركزية للتقاوى سنويا والنسبة التى يمكن توفيرها

المحصول	المساحة ١٠٠٠ فدان	التقاوى اللازمة الف طن	نسبة كمية التقاوى التى يمكن توفيرها
قطن	١٢٠٠	٨٤	١٠٠٪
قمح	١٤٠٠	١٠٠	٥٠٪
الأرز	١١٠٠	٦٦	٥٠٪
فول الصويا	١٥٠	٥,٢	١٠٠٪
فول بلدى	٣٠٠	٣٠	٥٠٪
الشعير	١١٠	٦,٦	١٠٪
البصل	١٦	١,١	٧٠٪

المصدر :
وزارة الزراعة ـ الادارة المركزية للتقاوى

ويؤكد الواقع الزراعى أن دور التقاوى فى المرحلة الحالية يمكن أن يؤدى الى زيادة واضحة فى انتاجية بعض الحاصلات بنسب تتراوح ما بين ١٥ الى ٢٠٪ وتصل الى ٤٠٪ فى محاصيل محددة من أهمها الذرة الشامية بشرط أن تتجه الى انتاج الهجن وتعميم زراعتها .

والحقيقة أن نظام التقاوى فى مصر يعتبر من الأنظمة التى بدأت منذ فترة ليست بالقصيرة بالمقارنة بالدول النامية وكذلك القوانين المنظمة لعمليات الانتاج والاشراف عليها .

وعلى الرغم من وجود هيكل تنظيمى يعتبر شبه متكامل يعمل فى أطار مباشر مع أقسام بحوث المحاصيل المختلفة ووجود محطات فحص بذور وغربلة منذ فترة طويلة إلا أن صناعة التقاوى والأجهزة العاملة بها مازالت تعانى من العديد من المشاكل . فى مقدمتها ما يلى :

● المشاكل :

● عدم تنظيم الأجهزة العاملة فى مجال التقاوى بالطريقة التى تضمن الفاعلية والمرونة .

● عدم تحديث الأجهزة المعملية الخاصة بفحص البذور وكذلك عدم تطوير محطات الغربلة ومحالج القطن خاصة القديمة منها .

● قلة وجود المخازن الخاصة بالتقاوى لذا يلجأ حاليا الى مخازن بنوك التنمية مما يؤدى الى سوء التخزين والتعرض الى تلفيات كان من الممكن تلافيها وكذلك وسائل نقل التقاوى فى مراحلها المتعددة تخضع فى الوقت الحالى الى سيطرة بنوك التنمية حيث تتم بواسطة التعاقدات .

وأحيانا يؤدى ذلك الى اعاقة التوزيع .

● ضعف الطاقة الكلية للغربلة فى الجمهورية حيث أن الطاقة الكلية للمحطات الحديثة لا تتجاوز ١٠٠ طن لكل ساعة . وقد أكدت دراسة شاملة للادارة العامة للتقاوى الحاجة الى طاقة غربلة اجمالية تقدر بنحو ٢٠٠ طن / ساعة وامكانيات فحص واعتماد لـ ١٠٠ الف عينة سنويا وذلك عن طريق تحديث بعض المحطات القديمة وأنشاء محطات جديدة .

● قلة عدد محطات فحص البذور الموجودة حاليا حيث توجد حاليا ٣ محطات بذور هى الجيزة وطنطا والمنيا فقط وهذه المحطات الثلاث تتحمل عبء كبير يؤثر بالتالى على دقة العمل علاوة على تباعد مناطق الانتاج مما يعطل أرسال العينات وكذلك الحال بالنسبة لمحطات الغربلة مما يضع مهام كبيرة على عمليات النقل .

● شركات القطاع العام للتقاوى لم تؤهل نفسها حتى الآن بالأجهزة التنظيمية اللازمة لانتاج تقاوى نقية وتتضح الصورة أكثر إذا عرفنا الآتى :

●انتاج هذه الشركات من التقاوى لم يتعد ٨ آلاف طن علما بأن احتياجات الجمهورية حوالى (٣٠) الف طن

● ليست لديها أجهزة اشرافية كاملة لتفتيش وفحص الحقول .

● عدم توافر محطات غربلة خاصة لبعض منها .

● عدم توافر نظام خاص بالفرك والبطاقات .
● ضعف أجهزة التوزيع والاعلام بها .
● قلة توافر أجهزة الميكنة الزراعية الخاصة بالزراعة والحصاد لدى هذه الشركات المنتجة .
● عدم وجود مجلس أعلى للتقاوى يقوم بالتخطيط والتنسيق بين الأجهزة المعنية بانتاج التقاوى ورسم خطة قومية لذلك .
● عجز فى القوانين الخاصة بفحص الحقول والأجهزة التنظيمية اللازمة لها .
● ضعف تدريب الأفراد فى المجالات المختلفة بصناعة التقاوى .

هذا وتتسم أسعار التقاوى فى مصر بالانخفاض الشديد حيث تقترب أسعارها من أسعار المحصول المباع للاستهلاك النهائى .
والسياسة السعرية الحالية للتقاوى تعمل على بقاء أسعارها عند مستويات منخفضة تقل عن مستوى الأسعار السوقية كما هو الحال بالنسبة للحبوب وهذا الأمر ربما يدفع الزراع الى استهلاك التقاوى الموزعة عليهم بغرض الاستهلاك الآدمى أو الحيوانى أو اعادة عرضها مرة اخرى فى الأسواق !
وتعد سياسة توزيع التقاوى (وخاصة بالنسبة لتقاوى المحاصيل الرئيسية) أحد الجوانب الرئيسية للسياسة المتكاملة لتوزيع عناصر الانتاج والتى ترتبط فى كثير من الأحيان بنظام الاقراض والتمويل أما بالنسبة لتقاوى الخضر ومحاصيل الأعلاف والذرة الشامية فإنها متروكة للقطاع الخاص بدرجات متفاوته .. لكن ذلك لا ينفى أن هناك نوعا من الاتجار والعمليات التسويقية التى يقوم بها القطاع الخاص بالنسبة لتقاوى الحاصلات الحقلية الرئيسية ولكن بشكل غير رسمى !

ويتم صرف التقاوى لكل مزارع وفقا للتركيب المحصولى المثبت فى بطاقة حيازته الزراعية والمعتمد من الجمعية التعاونية وكذا مقررات التقاوى للفدان والتى تقررها وزارة الزراعة ولعله ليس من السهل الحصول على مقياس يوضح مدى كفاءة النظام الحالى لتوزيع التقاوى بواسطة بنك التنمية والالتمان الزراعى من حيث وصولها فى الوقت المناسب وبالكمية المطلوبة .
● الا أن المسئولين الرسميين والباحثين بوزارة الزراعة يقررون أن حوالى ٣ الى ٥ ٪ من التقاوى تصل بحالة سيئة نتيجة لسوء عمليات التخزين والتداول بالبنك كما يرى بعض الباحثين أن التقاوى تصل للمندوبيات التابعة للبنك متأخرة عن المواعيد المثلى للزراعة فى بعض الحالات والتى تقدر بنحو ٥ الى ١٠ ٪ من الحالات . (٣٠) .

● الحلول المطلوبة والمقترحات :

● مراجعة التشريعات والقوانين المنظمة لصناعة التقاوى وكذلك مواقع العجز أو الضعف فى الأجهزة المعنية بهذه الأنشطة بهدف تطوير التنظيم الهيكلى ليتمشى مع دور الادارة المركزية للتقاوى .

● اعادة التنظيم الهيكلى للادارة المركزية للتقاوى بتحويلها الى قطاع متكامل لانتاج واعتماد التقاوى على النحو التالى :

ادارة مركزية لشئون انتاج التقاوى وهذه تشرف (على اكثار ـ تعاقدات ـ توزيع ـ تسويق ـ غربلة ـ محالج ـ فحص التقاوى) ـ ادارة مركزية لتصديق واعتماد التقاوى (فحص حقلى ـ فحص معملى ـ متابعة تطبيق القوانين الخاصة بالتقاوى) وكذلك فى وضع السياسة الصنفية لأصناف المحاصيل المعدة للاكثار ـ الاشتراك فى لجان البحوث الخاصة بتسجيل وايجاز الأصناف .

● ايجاد التمويل اللازم لاعادة تجهيز محطات فحص البذور وتجديد واحلال وانشاء محطات غربلة على طرق تكنولوجية والعمل على اعادة تطوير وتجديد بعض محالج القطن القديمة .. حيث أوضحت أحد الدراسات الصادرة من الادارة المركزية للتقاوى الحاجة الى طاقة غربلة أجمالية تقدر بنحو ٢٠٠ طن لكل ساعة وامكانيات فحص واعتماد لـ ١٠٠ الف عينة سنويا والمتوافر من هذه الاحتياجات (حسب ما أوضحت الدراسة) طاقة غربلة تقدر بـ ١٠٠ طن / ساعة وثلاث محطات لفحص البذور ومعظمها جاوز عمره الافتراضي بل لم تشمله خطط التطوير والتحديث منذ ما يزيد عن ثلاثين عاما وقد قدرت الدراسة التكاليف اللازمة بنحو ٤٣ مليون جنيه

● زيادة عدد محطات فحص البذور .. حيث إنها فى الوقت الحالى ثلاثة ويقترح أضافة ثلاث محطات أخرى ويراعى أن تكون قريبة من محطات الغربلة .

● التنسيق من خلال المجلس الأعلى للتقاوى مع كليات الزراعة فى الجامعات المصرية لعمل برنامج دراسى متكامل عن صناعة التقاوى .

● الزام شركات التقاوى التى تعمل فى مجال انتاج الذرة والخضر على تكملة اجهزتها الخاصة بالانتاج والاشراف والتوزيع والغربلة

● تدريب كوادر شابة فى صناعة التقاوى الحديثة فى الداخل والخارج .

●●●

الفصل
الخامس

الميكنة الزراعية

تاريخ الآلات الزراعية يرجع الى عهد قدماء المصريين والعمليات الزراعية التى كانوا يقومون بها لم تختلف كثيرا عما هو متبع حاليا سواء فى عمليات الحرث والعزيق أو عمليات الضم أو عمليات الدراس والتذرية .

لذلك أوضحت الممارسات الفعلية لعمليات الانتاج الزراعى والأنشطة المتعلقة بها خلال السنوات الأخيرة حتمية التحول من الزراعة التقليدية الى تحديث الزراعة ومسايرة التطور العلمى بأدخال التكنولوجيا المناسبة فى العمل المزرعى بأنشطة المختلفة ـ كذلك فى مجال تنمية القرية للارتفاع بمستوى والخدمة والانتاج وخفض تكلفة الانتاج الزراعى وزيادة انتاجية الأرض والمحاصيل وبالتالى قيام الصناعات الريفية التى تساعد على تنمية الريف المصرى . علاوة على توفير طاقة الحيوان الزراعى وتخصيصها لأغراض التربية والتسمين .

وفى أطار الجهود المبذولة لتحقيق هذا الهدف أصبح من الضرورى أن نعترف بأن استيراد الآلات والمعدات وحشدها فى المزارع لا يعنى أبدا أننا نستخدم الميكنة الزراعية .. ذلك أن هذا التصور يقودنا فى كثير من الأحيان الى عكس ما نأمل اليه من نتائج !

لقد أصبح لزاما علينا أن نفهم جيدا ما هى الميكنة الزراعية .. وأن نحسن استخدامها .. وأن ندرك الظروف اللازمة لصنع وانشاء ميكنة خاصة بنا تكون أكثر توافقا مع احتياجات المزارع المصرى .. خاصة بعد أن أكد الرئيس مبارك فى لقاءاته المتعددة بقيادات الفلاحين على أهمية الميكنة الزراعية سواء على مسوى الحيازات الصغيرة أو الكبيرة باعتبارها تشكل مستقبل النمو الزراعى فى أى دولة من دول العالم المتقدمة زراعيا .

الاستراتيجية الزراعية الآلية :

والحقيقة أن وزارة الزراعة المصرية وقد تنبهت الى هذه الحقائق ووضعت إستراتيجية محددة للزراعة الآلية المصرية .. تعتمد على التوسع فى انشاء محطات الزراعة الآلية بالمحافظات وتعزيز وتطوير البنية الأساسية للميكنة الزراعية وتنظيماتها وتوفير التمويل المحلى والأجنبى وتدعيم وتطوير ورش القطاع الخاص للصيانة والاصلاحات علاوة على دعم التعاونيات المتخصصة وشركات القطاع الخاص العاملة فى هذا المجال (٣٦) .

● **تفاصيل الاستراتيجية فى نهاية الكتاب الملاحق .**

انجازات تحققت :

والحقيقة الأكثر إلحاحا ويستدعي الأمر تأكيدها هى أن استراتيجية وزارة الزراعة فى الزراعة الآلية لم تكن حبرا على ورق أو كلاما يقال ولا ينفذ بل إن كثيرا من أهداف هذه

الاستراتيجية قد تم تحقيقها .. فقد تم انشاء (٧٠) محطة ميكنة زراعية على أحدث ما فى تكنولوجيا العصر .. إذ يتوفر بهذه المحطات الآلات التى تناسب الملكية الزراعية فى مصر ونمط الحيازة السائدة ونوعية الزراعات القائمة ـ كما تم انشاء (٢٨) جمعية تعاونية متخصصة فى الميكنة ـ علاوة على أنه يجرى الآن العمل مع وزارات الصناعة والانتاج الحربى لتصنيع بعض المعدات الزراعية محليا حتى لا نعتمد مستقبلا على الاستيراد هذا إلى جانب ما اقامته الوزارة من مراكز تدريبية لاعداد العمالة الفنية والماهرة اللازمة لادارة وصيانة وأصلاح الآلات والمعدات الزراعية .

صعوبات تواجه الميكنة :

وعلى الجانب الآخر هناك بعض الصعوبات التى تواجه نشر الميكنة فى الريف المصرى بالمفهوم الذى أشرنا إليه سابقا فى مقدمة هذا الباب .. نحصر هذه الصعوبات بصراحة ووضوح بالغين فيما يلى :

● تفتت الحيازة ... فضآلة السعة المزرعية وتفتت الحيازة فى أكثر من قطعة هو الطابع السائد فى مصر .. وهذا الطابع السائد فى الحيازات والذى تقل فيه المساحات عن ٥ أفدنة تبلغ حوالى ٥٢ ٪ من جملة الملكية المزروعة .. ويعد هذا أحد معوقات انطلاق الميكنة الزراعية فى الانتاج ويرجع ذلك الى أن ميكنة الحيازات القزمية غالبا ما يكون غير اقتصادى لمجموعة من الأسباب الزراعية التشغيلية علاوة على أن رأس مالها المحدود يحد اقتناء الآلات ـ هذا بالاضافة إلى أن التفتت الحيازى يؤثر على كفاءة تشغيل الآلة حيث ثبت من الدراسات أن كفاءة تشغيل الجرار بلغت ٨٥ ٪ فى القطعة ذات مساحة ٥ أفدنة بينما أنخفضت الكفاءة الى ٤٢ ٪ فى القطع ذات مساحة الربع فدان مما يؤدى إلى انخفاض انتاجية الآلة وزيادة الفقد فى الوقود واستهلاك الآلة نفسها (٣٦)

جدول رقم (١٨)

● والجدول التالى يوضح ضآلة السعة المزرعية وتفتت الحيازة فى أكثر من منطقة هو الطابع السائد فى مصر

اتجاه الملكية الزراعية فى مصر عام ١٩٧٧

فئة الحيازة بالفدان	عدد الملاك بالألف	جملة المساحة بالألف فدان	النسبة المئوية لعدد الملاك ٪	النسبة المئوية للمساحة ٪
أقل من ٥	٣٢١٣	٢٨٧٦	٩٥	٥٢
٥ ـ ١٠	٩٤	٦١٦	٢,٧	١١,١
١٠ ـ ٢٠	٤٤	٥٧٢	١,٣	١٠,٣
٢٠ ـ ٥٠	٢٣	٦٦٨	٪ ٧	١٢,١
٥٠ ـ ١٠٠	٦	٤٧٣	٠,٢	٨,٢
١٠٠ ـ فدان فأكثر	٢	٣٣٠	٠,١	٦,٠

● المصدر :
الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء . الكتاب الاحصائى السنوى (١٩٥٢ ـ ١٩٧٩) يوليو ١٩٨٠

● قصور التدريب .. فمن الملاحظ أن ٥٠٪ من العاملين على الجرارات والآلات لديهم الخبرة الكافية على استعمالها وصيانتها .. بينما الـ ٥٠٪ الباقية عبارة عن فئة غير مؤهلة تأهيلا كافيا مما يتسبب عنه أعطال كثيرة فى المعدات نتيجة لسوء الاستعمال والصيانة !

● قصور الخدمة والصيانة .. لا يختلف أحد على عدم توفر محطات الصيانة والاصلاح .. حيث يعتمد الاصلاح أما على الورش الموجودة فى عواصم المحافظات فقط أو على محطات الصيانة والاصلاح التجارية التى تهدف أساسا إلى تحقيق الربح .. والغريب أن جميعها يفتقر إلى التجهيزات والكوادر الفنية المؤهلة .. مما يتسبب فى وجود مجموعة من الأعطال المستديمة ..

● مشاكل قطع الغيار .. يصاحب تعدد مصادر الجرارات والآلات الزراعية .. مشاكل ناجمة عن عدم توفر قطع الغيار .. مما يؤدى إلى اعاقة عمليات الخدمة الزراعية للميكنة .. كما أن قصور السوق المحلى عن تصنيع قطع الغيار محليا يزيد من تفاقم هذه المشكلة .

● قصور الارشاد المتخصص .. من المعروف أن انتشار الآلة مرتبط ارتباطا وثيقا بعملية الارشاد فى مجال حدودها وكيفية استعمالها .. والجهاز الارشادى الموجود حاليا يعانى قصورا فى مجال الميكنة الزراعية .. لذا يجب تدعيمه وتصحيح مساره .

● قصور مصادر التمويل .. ويعتبر هذا العامل من أهم العوامل الضرورية لانتشار الميكنة .. وقصور التمويل له أسباب متعددة من أبرزها عدم العناية الكافية بالتصنيع المحلى للآلات الزراعية مع عدم توافر المصادر التمويلية التى تكمن من القيام بد بأسرع وقت ممكن .

● قصور الصناعة الوطنية .. إن اقامة صناعة وطنية للآلات الزراعية تبنى على أساس فنى واقتصادى يسر فى انتشار الميكنة الزراعية .. وهذا لن يتأتى فى تصورى إلا إذا انتجت الآلات وقطع غيارها محليا .

● قصور أساليب الرى المتبعة .. لاشك أن تطوير طرق الرى داخل الحقل أمر حتمى يتناسب مع احتياجات عمليات الميكنة .. كما أن هذا الامر سيساعد على التحكم فى كميات مياه الرى التى تعطى للنبات بحيث تتناسب مع الاحتياجات الفعلية .. كما أن ادخال الرى بالتنقيط مع عمل الابحاث والنظر فى التصنيع المحلى لمكونات نظم الرى المتطور التى يثبت ملائمتها للظروف الحالية والمستقبلية ..

● البحث والتطوير .. لا يخفى اهمية هذا العامل للميكنة وهذه العملية لابد وان يخطط لها لتأخذ طابع الاستمرار فانه من المعلوم أن حل مشكلة يتسبب فى ايجاد مشكلة أخرى .. وبالتالى فان الخطة المقترحة لابد وان تأخذ بعين الاعتبار ايجاد الكوادر البحثية اللازمة لهذا المجال الحيوى على أن تغطى الكفاءات كافة مجالات الميكنة الزراعية ..

● مشكلات الوقود .. تعتبر زيادة نسبة الكبريت فى الوقود المستعمل فى الآلات الميكانيكية من بين الاسباب التى تؤدى لتآكل جدران اسطوانة أو مكبس الآلات مما ينتج عنه تعطيل الآلة وقصر عمر الالة الانتاجى ـ من ناحية أخرى يعتبر قلة مراكز

توزيع الزيت والوقود من بين العقبات التى تواجه استخدام الآلات بصفة خاصة فى المناطق الريفية البعيدة عن المدن بالاضافة الى كل هذا فان انتشار الوعى الميكنى بين المزارعين وخوفهم من الفكرة السائدة فى ذلك الوقت وهى أن الجرارات تسبب أضعاف خصوبة التربة وأن آلات الدراس تسبب فقد جزء من المحصول (الحبوب) (٣٦) .

الميكنة .. والتعاونيات :

ولا يفوتنا نحن لستكمل جوانب هذا الموضوع الهام أن نؤكد على ضرورة تنشيط الجمعيات المتخصصة فى مجال الميكنة باعتبارها أحد القنوات الهامة لتدبير المعدات وقطع الغيار لملايين المزارعين على أن يرتبط ذلك بانشاء محطات خدمة تعاونية

والسؤال المطروح فى هذه القضية هو هل الادارة بالجمعيات التعاونية المتخصصة فى الميكنة قادرة على أداء هذا الدور ؟! .. ولاجابة هذا السؤال بصراحة ووضوح .. لابد وأن نعترف جميعا بأن الإدارة فى هذه الجمعيات مازالت لا تسير إلى الآن بالأسلوب السليم .. وإنه لكى تقوم الادارة بدورها المنتظر داخل الجمعيات التعاونية لابد من مراعاة النقاط التالية ..

١ ـ أن الادارة علم وفن .. ومن هنا يجب الفصل بين الإدارة الفنية لمحطة الخدمة الآلية بجراراتها ومعداتها ومنشأتها وأفرادها وبين مجلس ادارة الجمعية باعتباره ممثلا لأصحاب الجمعية والرقيب على حسن أدائها لعملها والتزامها بأهدافها والاطار المخطط لها ..

٢ ـ إن الحركة التعاونية لا تعمل فى فراغ .. فكما أن الجمعية ترتبط بالهيئات الائتمانية والمصرفية عن طريق القروض واستيراد الاحتياجات وتسويق المنتجات .. فإنها لابد وأن ترتبط أيضا مع أجهزة التدريب لتدريب أفرادها والارتفاع بكفاءتهم الادارية والفنية .. كما أنها لابد وأن ترتبط بأجهزة الارشاد من خلال قنوات اتصال مزدوجة الاتجاه وبمختلف الهيئات العلمية والتنفيذية لقطاع الانتاج الزراعى والصناعى والتجارى بالبلاد وذلك ضمانا لعملها على مستوى عال من الكفاءة الفنية وتمشيا المستمر مع اتجاهات الانتاج السائدة بالبلاد ..

٣ ـ إن استمرارية الجمعية فى تحقيق أهدافها وتأصلها فى المنطقة الريفية القائمة بخدماتها ينبع أساسا من قوة الدفع الذاتى لهذه الجمعية أى بقدرتها الذاتية على الأداء بدون مساندة مستمرة من الهيئات الأخرى وقدرتها على العمل على استقلال ميزانيتها بالاعتماد الذاتى على موارد محطة الخدمة الآلية نفسها .

إن مراعاة هذه النقاط والأخذ بها سوف يدفع العمل بجمعيات الميكنة خاصة بعد إشارات الكثير من الاحصائيات الصادرة من الادارة المركزية للتعاون الزراعى إن أكثر من ٣٠ ٪ من المعدات والجرارات أصبحت موجودة الآن بالجمعيات التعاونية وأنه الصالح منها بـ ٤٠ ٪ .

لقد آن الآوان للنهوض بجمعيات الميكنة والقضاء نهائيا على سلبيات عمليات الخدمة الآلية بها من خلال توجيه الادارة المركزية للتعاون الزراعى بها من خلال توجيه الادارة

المركزية للتعاون الزراعى وتعميق الوعى التعاونى بأهمية مثل هذا النوع من التعاون الحيوي باعتيارها تؤدي خدمة جليلة لجماهير المزارعين فهى تقوم ببيع الآلات والجرارات الزراعية بأسعار تعاونية تقل عن القطاعات الأخرى .

وإذا من الضرورى أن نعرض سلبيات عمليات الخدمة الآلية بالجمعيات التعاونية فإننا نعرضها من قبل الحرص على تلافيها لدعم جمعيات الميكنة في خدمة جماهير الفلاحين

ولعل أبرز هذه السلبيات لما رصدته أحد الدراسات من الادارة المركزية لشئون الادارة الهندسية بوزارة الزراعة فيما يلى ...

١ ـ انعدام الرقابة الفنية والادارية على تشغيل الآلات وخصوصا الجرارات .

٢ ـ التلاعب في كميات الوقود المخصصة لتشغيل الآلات .

٣ ـ كثرة تعطيل الآلات نتيجة لسوء الاستخدام ولعدم كفاءة العاملين أو بسبب تعمدهم . .

٤ ـ بقاء الآلات معطلة مددا طويلة دون اصلاح اما بسبب نقص قطع الغيار أو بسبب التعقيدات الروتينية أو بسبب عدم وجود السيولة المالية اللازمة لشراء قطع الغيار سريعة الاهلاك .

٥ ـ اتجاه الجمعيات التعاونية إلى الاتجار في المعدات الزراعية ومنافسة الشركات التجارية (٢١)

إن الأمل في نشر الميكنة الزراعية في مصر يقع على عاتق جمعيات الميكنة والمطلوب هو دراسة الوضع الحالى لهذه الجمعيات والعمل على حل من مشاكل سواء أكانت .. مشاكل تمويل أو تدبير قطع غيار مع إحلال معداتها أو تجديدها إلى جانب تدعيمها بالفنيين والاداريين على مستوى ثقافة تعاونية عالية .

وإذا نظرنا نظرة سريعة على المحطات التعاونية للزراعة الآلية ودور الجمعيات في هذا الصدد .. نقول بأنه قد تم تكوين الجمعية العامة للميكنة الزراعية لتقوم بالاشراف على ٦٠ جمعية تعاونية متخصصة في الميكنة الزراعية وأنه قد تم وضع الأسس لتشغيل هذه الجمعيات وذلك بانشاء محطة تعاونية للميكنة تابعة لكل جمعية تعاونية من هذه الجمعيات وتم انشاء فعلا .. أول محطة تعاونية للميكنة تابعة لجمعية الميكنة الزراعية بقرية « الهجارسة » بمركز كفر صقر بمحافظة الشرقية .. كنموذج يتم غرارة انشاء باقى المحطات التعاونية .. وتم الاتفاق على اعطاء قرض قيمته ٢١ مليون جنيه لانشاء هذه المحطات .. وإلى الآن ما يزال صرف الجزء الأعظم من القرض (متعسرا) بسبب ضعف ضمانات الجمعيات وانخفاض رؤوس أموالها ويحتاج الأمر إلى تدخل المسئولين بشكل يدفع العمل بهذه الجمعيات لخدمة جماهير الفلاحين وفي نفس الوقت يتم هذا على الصورة التى تضمن للبنك ضمان سداده .

الطريق الى نشر الميكنة :

● ونلخص في نهاية هذه الجزئية إلى مجموعة من المقترحات والتوصيات لنشر الميكنة الزراعية في الريف المصرى من خلال جمعيات الميكنة ..

● ضرورة تشجيع قيام جمعيات متخصصة في الميكنة الزراعية .
● يجب ألا تقصر عضوية الجمعيات المتخصصة في الميكنة على مستوى القرية على الأفراد فقط بل أيضا .. يجب أن تضم الجمعيات متعددة الأغراض في منطقة عملها .
● ضرورة أن تتبنى التعاونيات الزراعية نشر وتعميم أساليب الرى المتطورة لتلائم انتشار الميكنة باستخدام الرى بالخطوط والشرائح الطويلة .
● ضرورة نشر محطات الصيانة والخدمة الالية مع انتشار الآلات الزراعية في الريف من خلال الجمعيات المتخصصة فالمشتركة أو المركزيات .
● ضرورة الربط والتنسيق بين جميع الأجهزة العاملة في مجال الميكنة .
● التوسع في انشاء المصانع المتطورة للتصنيع الزراعى بمناطق الانتاج .
● التوسع في تدريب قاعدة عريضة من المهندسين والفنين في مجالات التشغيل الآلى والصيانة للاصلاح .
● ضرورة دراسة مجالات تخصص العمالة الزراعية العائدة من الخارج لتوجيها التوجيه الأمثل لسد العجز الحالى والمتوقع في مجالات العمل الزراعى .

جانب أخير من قضية الميكنة المتعددة الجوانب نناقشه في هذا الفصل .. وهو موقف مصر من التصنيع المحلى للمعدات الزراعية يخضع إلى نظام العرض وموسمية الطلب . كما أن الظروف المحلية سواء من ناحية صغر حجم الحيازات وأسلوب الرى ومدى وفرة العمالة الزراعية تؤثر على نوعية الآلة وأسلوب تشغيلها وبالتالى على مستوى الميكنة المطلوب لانجاز العمليات الزراعية بأسلوب اقتصادى سليم .

ولو نظرنا نظرة شاملة إلى نظام التصنيع المحلى الحالى لوجدنا أنه ينقسم إلى ثلاث مستويات نحصرها فيما يلى الصناعات الحرفية والورش التقليدية والصناعات التخصصية

● الصناعات الحرفية :

تنتشر انتشارا واسعا في الريف المصرى من خلال حداد القرية الذى يعتبر رائد تصنيع المعدات اليدوية والمعدات التى تجريها الدواب وهذه الصناعات يتوارثها الأبناء عن الآباء ويلاقى انتاج حداد القرية اقبالا كبيرا من المزارعين حيث أن كل أسرة ريفية تحتاج على الأقل إلى فأسا واحدا كل عام وذلك يضمن استمراريته في عمله الانتاج .

● الورش التقليدية :

وتنتشر تلك الورش في المدن الصغيرة والمراكز وهى ورش متطورة تعتمد على استخدام العمال الفنيين وتستخدم بعض العدد الحديثة وتأخذ بأساليب تكنولوجية متقدمة مثل الاستعانة بمعدات اللحام بمختلف أنواعه الا أن امكانياتها المالية محدودة .

● الصناعات التخصصية :

تنتشر تلك الصناعات على نطاق محدود في المدن الكبيرة لانتاج بعض المعدات الحقلية على نطاق ضيق بصفة غير منتظمة في ورش متعددة الأغراض إلا أن صناعة الجرارات بمصر درست مستفيضة من قبل الهيئة العامة للتصنيع وشركات النصر للسيارات .
للسيارات .

وما يهمنا في هذا الموضوع الحيوى أن نضع أصابعنا على كافة المعوقات التى تقف في طريق تحقيق التصنيع المحلى للآلا ت الزراعية .. وبكل الاختصار والصراحة نحصرها في النقاط التالية ..

- ضعف مستوى الادارة في هذا المجال عن المستوى المناسب .
- انخفاض كفاءة العمال الفنية عن المستوى العالمى (هندسيا وفنيا وفي انتاجية العمل) .
- استمرار الرضوخ لأسلوب التجميع وعدم التوسع في عمق التصنيع .
- قلة التنسيق بين الأجهزة المختلفة للأجهزة الصناعية ـ الأجهزة الاقتصادية ـ الأجهزة المالية ـ أجهزة التعليم والتدريب) .
- ضعف نشاط التسويق .
- عدم التنسيق الجيد بين المشروعات الصناعية المختلفة لتنشيط وتنمية الصناعات المقدمة .
- ضعف دراسات الجدوى وقصورها فيما يتعلق بتدقيق عناصرها الأساسية مثل تحديد نسبة التصنيع المحلى وسعر ساعة العمالة وشروط الدفع والسداد وضمانات تقدم المشروع حتى انجازه واختيار نوعية التقنية المناسبة وضمانات الجودة ودراسة التسويق .

●●●

الفصل السادس

زراعة الصحراء

قضية استزراع واستصلاح الأراضى في مصر تعتبر من أهم القضايا التى يتحتم على الدولة وكافة الأجهزة الشعبية والمواطنين اعطائها الأولوية المطلقة إذ أن الرقعة الزراعية في مصر في انخفاض مستمر من الخمسينات حتى الآن .. فبعد أن بلغت الرقعة الزراعية المصرية حوالى ٦,٢ مليون فدان عام ١٩٥٢ في مقابل عدد من السكان بلغ ٢١ مليون نسمة .. انخفضت الآن الرقعة الزراعية إلى أقل من ٥,٧ مليون فدان (وبها مساحة غير قليلة منخفضة في درجة خصوبتها) في مقابل عدد من السكان ووصل إلى أكثر من ٥٥ مليون نسمة (٩)

وفي هذا المجال يتحتم أن نتصارح بالحقائق حتى يمكننا ادراك خطوره الموقف والبدء فورا في تفادى هذا الخطر حي أثبتت التقارير الصادرة من بنك الاستثمار القومى إن الخطة الخمسية الماضية (٨٢ - ١٩٨٣ - ١٩٨٧/٨٦) في مجال الاستصلاح والتى استهدفت استصلاح واستزراع ٦٣٦ ألف فدان لم يتم منها سوى أعمال بنية أساسية لمساحة لا تزيد عن ٢٠٠ ألف فدان وأعمال استزراع في مساحة تقل عن ٨٠ ألف فدان (٥٩)

ويعتبر ذلك أنه يتبقى من الخطة الحالية مساحة تزيد على ٤٢٠ الف لم تبدأ بها أعمال البنية الأساسية وهذا الرقم يزيد في حقيقة الأمر على الرقم الذى تضمنه خطة (٨٧ - ١٩٨٨) (٩١ - ١٩٩٢) كما أن (١٩٩٢ - ١٩٩٢) كم أن مساحة الاستزراع المتبقية من الخطة الحالية بأكثر من ٥٥ ألف فدان أما بالنسبة للجمعيات والأفراد فتشير التقارير الصادرة من بنك الاستثمار القومى بأنه قد تخصص لهذه الجمعيات القيام بأعمال البنية الأساسية واستزراع واستغلال (١٣٧) ألف فدان .

- **استراتيجية الوزارة :**

وقدأوضحت استراتيجية الوزارة في الثمانينات في هذا المجال أن الرقعة الأرضية المزروعة حاليا لم تحقق معدلات نمو تناهز تلك التى حققها الازدياد السكانى فمنذ بداية القرن وحتى الآن والرقعة المزروعة كما حددتها الاستراتيجية تتراوح بين ٥,٥ الى ٦ مليون فدان بل شهر العقدين الآخرين من القرن العشرين ازديادا مطردا نحو تحول شطر منها للاستعمالات اللازراعية سواء في الاسكان أو اقامة المنشآت التصنيفية والتجارية أو لاقامة المرافق العامة وتستند استراتيجية الوزارة في هذا المجال ومن خلال الخطة الخمسية الأولى (٨٢ - ١٩٨٧) الى استصلاح (١٥٠) ألف فدان سنويا .

- **تفاصيل الاستراتيجية**
- **خدمات الأرض الجديدة .**
- **التشريعات المنظمة للميكنة بالمناطق الصحراوية في نهاية الكتاب الملاحق .**
- **الانجازات :**

وعلى الجانب الآخر تؤكد السياسات التنفيذية للحكومة نجاحها فى تنفيذ استراتيجية

الدولة للتوسع الزراعى الأفقى في مساحة (١٥٠) ألف فدان سنويا لصنع مجتمعات زراعية صناعية جديدة تساعد في حل مشكلتى الأمن الغذائى والاسكانى وبالتالى توفير فرص عمالة كبيرة في مجالات الزراعة والصناعات وغيرها .

● المشاكل :

ولكن ما هى أبرز مشاكل الاستزراع والاستصلاح في مصر كما رصدتها البحوث والتقارير والجولات الميدانية ...

● الطريقة التى تتم بها زراعة الصحراء المصرية الآن طريقة غير دقيقة وتفتقر إلى الدراسات اللازمة لاستمرار نجاحها فالجهات التى تضع على عاتقها مسئولية غزو الصحراء لا تستعين في معظم الأحيان بدراسات وعلماء الصحراء وغيره من المعاهد المتخصصة وهذا يؤكده دائما علماء وباحثى معهد الصحراء .

● زراعة الصحراء تتم حاليا بلا ضوابط محددة لا تستند إلى خطة ثابتة سواء في أولويات التوسع أو استخدام الأنظمة الحديثة في الاستصلاح أو استغلال الأرض .. كما أنه يفتقر إلى مفهوم الخطة السمادية السليمة والدورة الزراعية والمحاصيل الملائمة والسلالات التى يجب أن تقاوم الملوحة والجفاف .

● خطر ثالث يهدد الصحراء المصرية وهو عملية وضع اليد المستمرة سواء من الأفراد أو الهيئات المختلفة دون ضابط مما تترتب عليه استغلال أراضى الدولة في المضاربة كسلعة بما يستهدف تحقيق المكسب الذاتى دون اعتبار إلى ما يصاحب ذلك من تدمير لهذه الثروة !

● دخول الدولة في مشروعات الاستصلاح على طبيعية في مثل ظروفنا ويجب أن تستمر الدولة في القيام بدور رئيسى في استصلاح الأراضى بجانب تشجيعها للقطاع الخاص .

● عدم الربط والتنسيق بين تقدم أعمال الاستصلاح وتنفيذ المرافق والبنية الأساسية.

● عدم وضع سياسة مسبقة للتصرف في الأراضى وأسلوب محدد لاستغلال وادارة مشاريع الاستصلاح من جانب الدولة .

● عدم وضع أولويات بالنسبة لطبيعة الأرض وأنتاجيتها وتكاليف الاستصلاح بعيدا عن الرغبة السريعة في التنفيذ والتوزيع الجغرافى والآراء الشخصية (٥٩)

● عدم مراعاة الطبيعة الخاصة لمشروعات استصلاح الأراضى الصحراوية بالنسبة للتخطيط والتصميم .

● عدم توفر مياه الرى بالقدر اللازم أحيانا أو عدم صلاحيتها بالنسبة لعمليات غسيل الأملاح .

● سوء التشغيل لعمليات الرى المتطورة (الرى بالرش)

● عدم اختيار مشاريع الاستصلاح على أساس قدره الأرض الانتاجية واقتصاديات عوامل الانتاج .

● عجز التمويل عن الوفاء باحتياجات عمليات الاستصلاح والاستزراع حيث اعترضت معظم مشاريع الاستصلاح مشكلة عجز التمويل عن الوفاء في الوقت المناسب باحتياجات عمليات الاستصلاح أو استكمالا مراحله ثم الاستزراع كذلك باحتياجات المرافق الأساسية والخدمات العامة .

● عدم قدرة القطاع العام على أدارة هذه الأراضى بكفاءة عالية ويرجع ذلك إلى عدم تطبيق الأسلوب العلمى في ادارة الشركات الزراعية وحداثة خبرتها في الادارةالمزرعية . مما كان له أكبر الأثر في عدم تحقيق هذه الشركات للأهداف الموضوعة لها والارتفاع بالأربحية الاقتصادية لمشروعات الاستغلال الزراعى من خلال مشروعات يتكامل فيها الانتاج النباتى والحيوانى مع التصنيع الزراعى .

● عدم قيام القطاع الخاص والجمعيات التعاونية بمسئوليتها في استصلاح الأراضى فدور القطاع الخاص في مجال استصلاح الأراضى في مصر كان ولا يزال محدودا جدا حيث لم يتعد ما كان يستصلحه بعض آلاف من الأفدنة وعلى الرغم من تخصيص مساحة كبيرة تبلغ ١٣٢) ألف فدان تم تخصيصها لنشاط الجمعيات التعاونية لاستصلاح الأراضى الا أنه بالرغم من مضى سنوات طويلة على هذا التخصص الا أن عددا محدودا جدا من تلك الجمعيات (٣٣٪) هى التى بدأت فعلا نشاطا محدوداً في عملية الاستصلاح وقد يعزى ذلك الى التأخر في انشاء البنية الأساسية أو لعجز التمويل أو لنقص في الخبرة أو لعدم الجدية والرغبة في تخصيص مساحات كبيرة من الأراضى أملا في المضاربة بها مستقبلا (٨)

هذه هى مشاكل الاستصلاح والاستزراع في مصر نسردها بكل الصراحة والوضوح ..

ولا يفوتنا أن نذكر في هذا الصدد أن الخطة الخمسية القادمة (٨٧ - ٩١ / ٩٢) تتضمن استصلاح مساحة حوالى (٥١١) ألف فدان وتقدر الاستثمارات المطلوبة لتنفيذها بنحو ٢٠٠٠ مليون جنيه باعتبار تحمل الدولة تكلفة مشروعات البنية الأساسية للجميع .. وقد اتجه الرأى إلى التصرف في هذه المساحة على النحو التالى (٢٦٠) ألف فدان بعد تمام استصلاحها وزراعتها زراعة استصلاحية للفئات الاجتماعية (٢٥١) ألف فدان بدون استصلاح داخلى للقطاع الخاى ..

أما بالنسبة للمياه المتاحة من جميع المصادر لأغراض الاستصلاح وحتى سنة ٢٠٠٠ فهى تكفى لمساحة ٢ مليون فدان تم اختيارها من بين جملة مساحة مصر البالغة حوالى ٢٣٨ مليون فدان أى بنسبة أقل من ١٪ ليتم أضافتها للأراضى المنزرعة حاليا وهى حوالى ٦ مليون فدان (٨)

● متطلبات تنفيذ الخطة وزيادة معدلات الاستصلاح :

يتطلب تنفيذ خطة الدولة للاستصلاح والوصول بمعدلات الاستصلاح إلى (١٥٠) ألف فدان سنويا اتخاذ الاجراءات التالية ..

١ - أعطاء نشاط استصلاح الأراضى أسبقية أولى في توفير النقد الأجنبى حتى يمكن توفير محطات الرفع للمناطق المرتفعة ومحطات الصرف للمناطق المنخفضة شمال الدلتا والمواسير والمهمات اللازمة لحفر الآبار الجوفية في الوادى الجديد وطلمبات الأعماق اللازمة لها والطاقة الكهربائية اللازمة علاوة على توفير النقد الأجنبى اللازم للمحافظة على طاقة شركات استصلاح الأراضى وذلك عن طريق تمكينها من احلال وتجديد معداتها ووسائل النقل بها وتدبير قطع الغيار اللازمة لها .

٢ - ضرورة الاتفاق على الاستخدام الأمثل للأراضى خاصة من حيث استغلالها نباتيا وسمكيا مع دراسة هذا الموضوع تفصيلا بواسطة تخصصات فنية واقتصادية واجتماعية وعلى أن يكون القرار ملزما للجميع علما بأن أراضى شمال الدلتا أقل استهلاكا للطاقة

لانخفاض منسوبها كما وأنها أقل احتياجا للطرق والخدمات وغيرها لقربها من العمران ـ علاوة على أنها ستتيح استخدام مياه الصرف (المخلوطة بالمياه النيلية) بدلا من اهدارها .

٣ ـ قيام وزارات وأجهزة الخدمات المختلفة بتوفير الخدمات الضرورية للمجتمع الجديد في مناطق الاستصلاح -- علما بأن الهيئة تقوم بتنفيذ مبانى هذه الخدمات والاسكان الادارى اللازم للعاملين فيها .

٤ ـ قيام وزارة الرى بتدبير مياه الرى اللازمة بالكميات الكافية وعلى المناسيب المقررة ولساعات التشغيل اللازمة ومنع أى مخالفات قد تحدث لنظم الرى المقررة ـ كذلك اصلاح أى اعطال قد تحدث بالمحطات واستبدال ما قد يتلف منها فى الوقت المناسب .

ومع كافة أمنياتنا بأن تحقق الخطة الخمسية الحالية أهدافها المنشودة في مجال استصلاح واستزراع الأراضى إلا أننا نقول :

في النهاية بأن مصر قادرة على خوض هذه القضية الهامة لو وجد الاصرار والجدية في العمل والاعتماد على أهل الخبرة والمعرفة والبعد عن أهل الثقة وتجدر الاشارة إلى أن المصريين قد استزرعوا أكثر من ٥٣٦ ألف فدان في أول خطة خمسية ٦٠ / ١٩٦١ ـ ٦٤ / ١٩٦٥ ويرجع ذلك في تقديرنا في المقام الأول إلى أن تحديد الأهداف في تلك الخطة كان مبنيا على أسس علمية سليمة ودراسة متعمقة قابلة للتنفيذ هذا من ناحية ومن ناحية أخرى يجب أن تشارك في خطط الاستزراع والاستصلاح كافة الجهات المعينة وأن يتم التنسيق بينها على الصورة المناسبة لتحقيق الأهداف القومية المأمولة في هذا المجال .

●●●

الفصل السابع



يخطىء من يعتقد أن مشكلة اللحوم في مصر قد بدأت منذ منتصف الستينات ذلك أن هذه الأزمة في الواقع ترجع الى بداية الاحتلال العثمانى لمصر عام ١٧١٥ عندما شح وجود اللحم وغلى سعره لعدم وجود المواشى لدرجة أن رطل اللحم الهزيل قد وصل إلى خمسة وعشرين ونصف - إن وجد والجاموسى إلى اثنى عشر ونصف وامتنع وجود اللحم الضانى بالأسواق كلية .

ولقد أرخ الجبرتى لهذه الفترة التاريخية بصورة تفصيلية مشيرا إلى أنه كلما وقع حمارا وحصان تزاحم عليه البشر وأكلوه نيئا ولو كان نتنا حتى صاروا يأكلون الأطفال والحمير من شدة البلاء وخراب البلاد في هذه الفترة المظلمة !!

ونظرة عميقة إلى النتائج المؤسفة التى ترتبت على أزمة اللحوم في بداية الاحتلال العثمانى ومقارنتها بما نحن فيه نجد أننا مازلنا ننظر إلى مشاكل الثروة الحيوانية بمنظار سطحى (يكشف بعض جوانب الأزمة ويغفل بعض الجوانب الأخرى والتى لا تقل أهمية عن سابقتها فالمتتبع لأسرار مشكلة اللحوم في مصر يجد أوضاعا معكوسة وجذورا للأزمة لم تمتد اليها يد الاصلاح الى الآن عموما هذه الأسرار وهذه المشاكل محور حديثنا فى هذا الباب .

● استراتيجية الوزارة

ولعله من المفيد قبل الحديث عن هذه المشاكل أن نستعرض الملامح الرئيسية لاستراتيجية الوزارة في مجال الانتاج الحيوانى في الثمانينات وكذلك ما تم من جهود وانجازات .

ترتكز سياسة الوزارة في هذا المجال على عدالة توزيع العلائق المركز وتعديل مستوياتها السعرية بما يتفق وما تسفر عنه الدراسات اللازمة لذلك .

كما تستهدف الوزارة تحسين كفاءة أداء المؤسسات والجمعيات التخصصية في مجال الحيوانات المزرعية

تفاصيل الاستراتيجية فى نهاية الكتاب (الملاحق)

الانجـــازات :

إن نصيب الفرد من اللحوم في مصر قد تراوح ما بين (٩.٦) إلى (١٠) كيلو جرامات في العام (٣٢) وهو نصيب منخفض جدا .. ونحن لا نطالب بأن يكون استهلاكنا من اللحوم مثل استهلاك الدول المتقدمة وإذا افترضنا رفع نصيب الفرد إلى ٢٠ كيلو فالمطلوب لـ ٥٥ مليون نسمة ١٥٠٠ مليون كيلو والحقيقة أن انتاجنا من اللحوم لا يزيد عن ٧ مليون كيلو جرام ! (٦٧

وأمام ذلك الانتاج المنخفض جدا وقلة نصيب الفرد من البروتين الحيوانى يتم اللجوء إلى استيراد اللحوم من الخارج وهذه الطريقة السهلة والسريعة للزيادة أو التنمية الأفقية للثروة الحيوانية وإن كان لهذه الطريقة آثارها السلبية والسيئة إذا ما اعتمد عليها كلية حيث يؤدى ذلك اهمال حيوانات البلاد الأصلية والخلط غير المرغوب وغير المدروس في تراكيبها الوراثية علاوة على ما يتطلبه هذا الاتجاه من توفير « نقد أجنبى » وما يصاحب ذلك من مشاكل .

ولكن حدثت مفاجأة المفاجآت ونجح المشروع القومى للبتلو والذى تنفذه وزارة الزراعة بالتعاون مع وزارة التموين والتجارة الداخلية في تغطية احتياجاتنا من اللحوم الحمراء حتى ابريل ١٩٩١ ففى اطار هذا المشروع تم التعاقد على شراء (١٧٠) ألف رأس حتى ذلك التاريخ .. وأنه من المتوقع طبقا لتقديرات وزارة الزراعة خلال الفترة من ابريل إلى مارس ١٩٩٢ أن يصل هذا الرقم الى (٢٥٠) الف رأس .. وهذه الأرقام تغطى احتياجاتنا بالكامل من اللحوم الحمراء وهى خطوة جديرة بالتشجيع والاهتمام والتقدير لكل الجهود المبذولة في هذ المجال .. وهذه الخطوة الناجحة قد وفرت (١٥٠) مليون دولار كانت موجهة إلى استيراد اللحوم من الخارج وقامت بتأمين الثروة الحيوانية في بلادنا من أخطار الأمراض الوافدة عن طريق الاستيراد وحققت الحراسة الأمنية على صحة المستهلك المصرى من اللحوم المجمدة والمستوردة وإن كانت هذه « الحراسة » لفترة قصيرة فتمنى أن تطول أكثر وأكثر !

● المشاكل

● ومن الحقائق الخطيرة في هذه القضية أيضا .. أن نسبة العقم في ماشيتنا قد وصلت إلى ٤٠٪ (٦) ومازال اختلاف خبرائنا مستمرا حول أساس هذه المشكلة !! يقول البعض إنها ترجع أساسا إلى نقص الأعلاف الذى أثر على انتاجية الحيوان سواء في اللحم أو اللبن لقد وصل العجز في الأعلاف إلى ٥٦ مليون طن سنويا فالحيوان في مصر يجد ٩٦٪ من حاجته الغذائية في الشتاء وتنخفض هذه النسبة في الصيف الى ٢٩٪ فقط وقال البعض الآخر أنها مشكلة رعاية بيطرية إذ ما يخصص للرعاية البيطرية على مستوى الجمهورية لا يزيد عن - مليون جنيه (٦٧) في السنة إلى حد قريب ! أى أن علاج الحيوان الواحد ورعايته الصحية لا يزيد نصيبه في السنة عن ٢ مليم يحدث هذا مع أن نسبة العقم وصلت إلى ٤٠٪ ولم تقل هذه النسبة منذ الخمسينات وإلى الآن .

قضية أخرى ينبغى الحديث عنها في هذا المجال وهى ارتفاع نسبة النفوق في العجول الصغيرة فمثلا إذا كان يوجد مليون عجل يموت ٢٠٪ منها أى أننا نخسر سنويا (٢٠٠) ألف عجل بل إن الخبراء يؤكدون بأن نسبة النفوق في العجول بالمزارع الحكومية قد وصلت إلى ٣٠٪ إن انخفاض الخصوبة بين الماشية قد تسبب في خسارة سنوية يقدرها الاحصائيون بـ ٧٠ مليون جنيه بالاضافة إلى الخسارة الناجمة عن نقص كميات اللبن عندما يحدث العقم أو النفوق .

ولا نستطيع أن نتحدث عن مشكلة اللحوم في مصر دون أن نشير إلى تلك المشكلة المزمنة أقصد الأعلاف تلك المشكلة التى تحتاج في المقام الأول والأخير إلى دورة زراعية

جديدة يكون لها فعل السحر في القضاء على هذه المشكلة بهدف الحد من نقص اللحوم الحمراء في مصر وعلى الجانب الآخر يجب أن نعمل على زيادة المصانع المنتجة للأعلاف من خلال اتاحة الفرصة كاملة أمام الشركات الأجنبية والمصرية لتساهم مساهمة ايجابية في توفير أعلاف الحيوانات خاصة بعد أن تم الاتجاه مؤخرا إلى رفع الاعفاءات الجمركية على الأعلاف كذلك ينبغى العمل على توفير المستوى الغذائى الملائم للحيوانات المنتجة في مصر وذلك من خلال التوصل إلى تقديم أعلاف للحيوان تحتوى على العناصر الغذائية بصورة متكاملة هذا إلى جانب ضرورة اعفاء الحيوان من الأعمال الحقلية وهذا يعتمد في تصورى على مدى امكانية ادخال الميكنة الزراعية في مصر ولعله من المؤكد عمليا في هذا الصدد بأن عدم ارهاق الحيوان في تلك الأعمال المضنية سوف يؤدى بلا شك إلى قيام الحيوان بطاقة العمليات الانتاجية على أكمل وجه من ولادات منتظمة أو لانتاج لحم أو لبن الخ .. هذا بالاضافة إلى أن اتجاه التوسع في الثروة الحيوانية يجب أن يكون من خلال الفلاح المصرى الذى يملك أكثر من ٩٠ ٪ من الثروة الحيوانية في مصر (٣٣) ويجب أن تقوم الدولة في هذا الإتجاه بمساعدته ومده بأكثر من حيوان انتاج « بقرة أو جاموسة » مع ضرورة توفير مقررات الاعلاف لهذه الحيوانات بصورة مناسبة

والحقيقة أن مشكلة الأعلاف هى العنصر المحدد للنهوض بالثروة الحيوانية والتوسع الأفقى والرأسى والقصور في الأعلاف في مصر واضح ومعروف وخاصة في الأعلاف الجافة المركزة والأعلاف لها نوعان أعلاف جافة وأعلاف خضراء والأولى منها الأعلاف المالئة مثل الأتبان والحبوب بكل أنواعها المختلفة الخ أما الأعلاف الخضراء في مصر فمثلها البرسيم شتاء وهو أهم الأعلاف صفة عامة نظرا لوفرته ولكونه عل متوازن التركيب والأعلاف الخضراء الصيفية منها الدراوة والدنيبة والذرة السكرية الخ .. والمساحة المنزرعة بالبرسيم الناتج خلال فصل الشتاء تغطى ٩٦٪ من احتياج الحيوانات المصرية في فصل الشتاء اما في فصل الصيف وتلك هى المشكلة أن محاصيل العلف تمد الحيوان ب ٢٩ ٪ من احتياجاته كما سبق وشرحنا سلفا (٣٣) .

هذا والحصول على الأعلاف الخضراء مثل البرسيم والدراوة والأتبان أمر ميسور نوعا للمربين والزراع وإن كانت أسعارها آخذة في الارتفاع السريع وتزيد بمقدار ٥٠ ٪ عاما بعد آخر وحصول الزراع على الأعلاف الخضراء يتم عن طريق زراعتها في أراضيهم وتغذية حيواناتهم عليها أما الأعلاف الجافة المركز والمصنع منها بالذات فالحصول عليها أصبح الآن يمثل مشكلة إذ أن الدولة عن طريق شركات القطاع العام تحتكر تصنيعها (كما يقوم بنك التنمية والائتمان الزراعى بتوزيع الأعلاف على الزراع والمربين والكميات المصنفة لا تكفى لتغطية أحتياجات الثروة الحيوانية صيفا

ومن الأمور الطبيعية أن ينشأ سوق سوداء لتجارة الأعلاف المصنعة وأن ترتفع أسعارها إذ أن المتاح لنا منها أقل كثيرا من المطلوب او الاحتياجات الفعلية للحيوانات والسؤال المطروح في هذه القضية من أين تأتى الأعلاف للسوق السوداء ؟ وما هى المصادر التى تغذيها بالأعلاف على الرغم من وجود قصور واضح في إنتاجها ؟

الواقع يؤكد أن تجارة السوق السوداء تأتى من مصدرين أساسيين هما المربى الوهمى أى الشخص الذى يدعى - على خلاف الحقيقة - إنه يربى ماشية في حين إنه لا يمتلك أو لا يقتنى أى عدد من رؤوس الماشية أو يقتنى عدد أقل من العدد المدرج قرين اسمه في

كشوف التأمين أما المصدر الثانى الذى يغذى السوق السوداء بالأعلاف فهو حائز ماشية الحصر العام .

وفى الحالة الأولى قد يلجأ الشخص إلى جمع حيوانات من الجيران يتم التأمين عليها حال حضور لجنة التأمين وبعد انتهاء عملية « التأمين » يقوم بردها لأصحابها ويحصل هو لمدة ٦ أشهر على الأقل على الأعلاف الخاصة بالماشية « الوهمية » ويكرر هذه العملية

باستمرار ليقوم ببيع الكسب والعلف فى السوق السوداء ويحصل على فرق السعر بدون أن يبذل أى جهد وقد يكون للحائز عدد من الرؤوس التى تم التأمين عليها ضمن ما جمعه من الجيران والأصدقاء والأقارب فيكون بذلك حائز وهمى جزئى .

أما أصحاب ماشية الحصر العام فإنهم فى معظم الأحيان يقومون ببيع مقررات مواشيهم لتجار السوق السوداء شهريا أو دفعة واحدة منذ بداية سريان فترة الحصر لتتسرب مقررات هذه الماشية إلى السوق السوداء ليعاد بيعها إلى المربين الحقيقيين بأسعار كبيرة ليقوم هؤلاء ببيع مواشيهم للذبح بعد التسمين بأسعار عالية يترتب عليها بالضرورة رفع أسعار اللحوم ومن هنا لابد من أسقاط التأمين بكامله عند قيام المربى ببيع بعض مواشيه دون أخطاء عنها ممثل هذا المربى يعتبر قدوة سيئة للغير وأيضا يجب وضع عقوبة رادعة فى حالات التأمين الوهمى أو التصرف فى الماشية بالبيع دون أخطار واعتبار الأعلاف أمانة طرف المربى الوهمى مع منع التأمين عمرة أخرى لأى مربى يسىء استخدام الأعلاف كليا أو جزئيا . (٦)

وما يزال حاليا وحتى كتابة هذه السطور اختلال آراء المتخصصين حول قضية دعم اللحوم بعضهم (٣٣) يرى أن قضية اللحوم فى مصر لن تحلها تسعيرة جبرية لأن القضية أساسا عرض وطلب وأنه يجب ألا نلجأ فى هذه القضية إلى الاستيراد والبعض الآخر .. يطالب (٦) برفع الدعم تماما من جانب الدولة على اللحوم المستوردة وتوفير هذا الدعم لشراء الأعلاف اللازمة لتربية الحيوان فى مصر بعد أن أحجم كثير من المربين عن تربية وتسمين العجول لذبحها خاصة بعد أن أصبح الحيوان يشارك الانسان جزء كبير من غذائه عند استخدام بعض المربين الحبوب ـ القمح والدقيق لتغذية الحيوان .. وعلى الجانب الآخر ما رأى يهاجم بشدة قضية الدعم للحوم بشدة فيقول إننا فى مصر شعب ذو دخل قليل واستهلاكنا من اللحوم قليل أيضا إذا قورنت بالدول المتقدمة فماذا سيحدث لو تم الدعم عن هذه السلعة الهامة ؟ وإذا كان فى ظل الدعم يصل متوسط نصيب الفرد فى السنة ١٠ كيلو من اللحوم فكم يصل نصيبه إذا رفعنا الدعم .

وللقضية جانب آخر يكمن فى ضعف السلالات المصرية فالحيوانات المصرية بصفة عامة ليس لها سلالات متميزة أو طراز يمكن أن يطلق عليها سلالة كذا وسلالة كذا وإن كان يطلق على بعضها تسميات منسوبة أصلا إلى أماكن تواجدها كالأغنام والبرقى والأوسيمى والرحمانى والبقر الدمياطى والدجاج البلدى والفيومى .. الخ .. وهذه الخاصية للأسف قد أضفت على الماشية المصرية ذات التراكيب الوراثية المتباينة وغير المحدودة .. عدم التحديد أو التمييز هذا علاوة على أن الحيوانات والدواجن المحلية بصفة عامة قليلة فى الانتاج سواء بالنسبة للحم أو اللبن أو البيض .. ويرجع الأسباب الرئيسية لهذا « العيب

الكبير » في الحيوانات المصرية إلى عدم الاهتمام أصلا بالثروة الحيوانية من قبل مركز البحوث الزراعية فلم يتم إلى الآن التوصل إلى تكوين سلالات مصرية متميزة ذات صفات محدودة وانتاجية متخصصة في اللحوم واللبن والبيض مثل ما نراه في الماشية والدواجن الأجنبية .. فهناك سلالات وحيدة الغرض وأخرى ثنائية الغرض .. الخ وكان بوسعنا منذ زمن طويل أن نحقق هذا الهدف إلا اننا لم نبدأ بعد ولم نحدد الهدف ونوحد الجهد لنحققه ولا شك أن تحسن السلالات في الماشية والأغنام والدواجن وانتاج سلالات مصر لكفيل بزيادة الانتاج

أما الطريق العلمى لتكوين السلالات المتميزة وتحسين السلالات المحلية فهو طريق معروف للجميع سواء على المستوى المحلى أو على المستوى العالمى وهو يحتاج فقط إلى الوقت وينحصر في اتجاهات علمية رئيسية نحضرها فيما يلى ...

١ ـ الانتخاب المستمر : ويتم ذلك عن طريق انتخاب وانتقاء الحيوانات المتميزة بالانتاج الوفير من الحيوانات المصرية جيلا بعد آخر وتسجيل بياناتها واستبعاد الحيوانات رديئة الانتاج باستمرار حتى نحصل على قطعان عالية الانتاج في النهاية .

٢ ـ التهجين .. ويتم ذلك عن طريق تغيير التركيب الوراثى للحيوانات المصرية عن طريق تهجينها مع الحيوانات الأجنبية التى تتميز بجودة الانتاج كما ونوعا . وطرق التربية سالفة الذكر : يمكن استخدامها بالنسبة لحيوانات اللحم أو اللبن وكذا بالنسبة للدواجن .

ولا يفوتنا في هذا الصدد إلى أن نشير إلى أهمية التلقيح الصناعى في الاخصاب للطلائق الممتازة واستعمال السائل المجمد للحيوانات الأجنبية عالية الانتاج حيث أن هذا سيفيد كثيرا الماشية المصرية ويرفع من كفاءتها الانتاجية

نقطة أخيرة نسوقها في حديثنا عن مشكلة اللحوم الحمراء في مصر وهى جمعيات الثروة الحيوانية والتى تم انشاؤها في الفترة الأخيرة على النحو التالى جمعية عامة للنهوض بالثروة الحيوانية يتبعها جمعيات فرعية على مستوى بعض القرى بالمراكز الادارية ببعض محافظات الجمهورية وهذه الجمعيات لو أحسن استخدامها وصلت نوايا القائمين عليها وبعدوا عن المنافع والمصالح الشخصية .. لكان لهذه الجمعيات دورا كبيرا متعاظما في امكانية النهوض بالثروة الحيوانية عن طريق التوسع الرأسى فى مجالاتها الانتاجية المتعددة وذلك إذا ما قام أعضاء تلك الجمعيات بتربية الأعداد التى يحصلون على قروض من أجلها ! خاصة وإنه يمكن لهؤلاء الأعضاء الحصول من جمعياتهم على الأعلاف الجافة المركزة والأدوية والأدوات البيطرية .. إن هى نشطت وقامت باستيرادها وفي ذلك حماية وتنمية للثروة الحيوانية وزيادة للناتج منها

ولكن الملاحظ للأسف إن معظم أعضاء هذه الجمعيات يفضلون الكسب والربح غير المشروع البعيد كل البعد عن الغاية والهدف من انشاء تلك الجمعيات وذلك عن طريق التأمين الوهمى على ماشية غير موجودة لديهم كليا أو جزئيا (٦) بقصد الحصول على الأعلاف لبيعها بأسعار مرتفعة في السوق السوداء .. وهذه ظاهرة ينبغى التصدى لها إذا أن الكسب والأعلاف تتسرب عن طريق هؤلاء إلى السوق السوداء ويحرم منها المربى الفعلى هذا علاوة على أن هذه الجمعيات مازالت قاصرة فقط على مربى الماشية أما مربى الدواجن والأغنام فليس لهم جمعيات خاصة بهم أو مشتركين مع آخرين لذلك فمن الضرورى بمكان

انشاء جمعيات تعاونية لمربى الدواجن ومربو الأغنام والماعز فهذه الثروات لا تقل أهمية في مقدارها ونوعها وانتاجها عن الماشية التى تمثلها الأبقار والجاموس وعموما ينبغى تشجيع الجمعيات التعاونية للمربين بأسلوب عملى وممجز وعلىأسس علمية هادفة تحقق التربية السليمة للحيوان في مصر .

ومن الظواهر الخطيرة التى يترتب عليها تدهور ثروتنا الحيوانية اللجوء باستمرار إلى ذبح إناث الحيوانات الولادة كبيرة السن منها وصغيرة فسكين الجزار المصرى لا تفرق بين هذا وذلك .. والاناث كما هو هو معروف هى الأمهات المنتجة للولدات .. وذبحها بمعنى القضاء عليها أو اعدامها .. وبالتالى ينعدم المصدر الوحيد لدنيا بالوالدات وهى أمهات المستقبل أو هى بتشبيه أعم عبارة عن معامل التفريخ التى تفرخ لنا الحيوانات بأنواعها المختلفة .. والاناث المنتجة أى الولادة من الأبقار والجاموس يذبح منها سنويا ما يصل إلى ٢٥٠ ألف رأس .. وهذا العدد يمكن أن يعطينا سنويا حوالى ٢٠٠ ألف ولدة .. وهذه الولدات تمارس نفس دور أمهات إذ منها الاناث التى تلد بعد عمر معين .. كما أنها سوف تدر اللبن أيضا ومنها الذكور التى تقتنى وتربى وتسمن لانتاج اللحم (٦)

ومن الظواهر غير المرغوبة فيها أيضا في مجال الثروة الحيوانية .. ظاهرة التفويت في الماشية المصرية .. وبالذات الجاموس المصرى .. وهذه الظاهرة تعنى أن تقوم الجاموسة بالولادة ثم يعقب هذه الولادة عدة سنوات بدون ولادة حتى تلد الجاموسة مرة ثانية وهكذا والتفويت ظاهرة يترتب عليها قلة في انتاج الولدات حيث تلد أنثى الجاموس بالذات مرة كل عدة سنوات بدلا من الولادة السنوية أو مرتين كل ٣ سنوات .

وانخفاض معدل الولادة بالصورة سالفة الذكر يترتب عليها بالقطع نقص في اعداد الماشية وهذه يترتب عليها قلة في انتاجنا من اللحم واللبن وقلة في عدد أمهات المستقبل وبذلك يكون الاحلال في الحيوانات والزيادة في اعدادها محدود وتلك خسارة يتعين تلافيها ومركز البحوث والجامعات يجب عليها أن تركز جهود علمائها والباحثين فيها إلى ضرورة البحث عن أسباب انتشار ظاهرة التفويت في الحيوانات المصرية وبالذات الجاموس ومتى أمكن الوصول إلى أسباب هذه الظاهرة أمكن بالتالى تقرير العلاج المناسب لها . (٦) .

حلول مقترحة :

● وفي النهاية نجمل مجموعة من التوصيات والمقترحات للنهوض بانتاجنا من اللحوم الحمراء والألبان فيما يلى ..

● رفع الكفاءة التناسلية للسلالات المحلية من الأبقار والجاموس عن طريق مشروع قومى يعالج حالات العقم والعمل على خصوبة الحيوانات المصرية .

● تقييم مراكز التلقيح الصناعى على مستوى القرية والعمل على تهجين سلالات الأبقار المحلية بالأجنبية لتحسين سلالتنا على الصورة المنشودة .

● التوسع في ادخال الميكنة الزراعية للعمليات المزرعية للحد من استخدام الماشية في العمل المزرعى فيتجه مجهودها إلى انتاج اللحوم والألبان

● ضرورة تنفيذ قانون منع ذبح الاناث المنتجة وقصره على الأبقار غير المنتجة أو كبيرة السن وتحريم ذبح العجول الصغيرة حتى يصل وزن الواحد على ٤٠٠ كيلو جرام مع استخدام بدائل الألبان في تغذية العجول والعجلات الرضيعة

● التوسع في تربية الأغنام حيث إنها تسهم بشكل فعال في انتاج اللحوم والألبان والصوف .

● تشجيع قيام الجمعيات التعاونية لصغار المربين حتى يمكن رفع مستوى الانتاج والدخل وتحقيق الكفاءة التسويقية بانشاء جمعيات تعاونية متخصصة لتسويق المنتجات الحيوانية لضمان وصولها للمستهلك بأسعار مناسبة مستقرة .

● اعادة النظر في أسلوب الدعم باجراء الدراسات الاقتصادية للوقوف على جدوى تحويل هذا الدعم لأسعار المستلزمات الانتاجية مما يؤدى إلى خفض التكاليف الانتاجية وزيادة العرض من المنتجات الحيوانية .

● زيادة الاستثمارات الموجهة لقطاع إنتاج اللحوم وبدائلها .

● تنظيم قطاع تسويق اللحوم بالاكثار من المجازر الآلية والثلاجات ومنافذ التوزيع وجعل وحدة العبوة في متناول الأسرة الصغيرة والأسرة ذات الموارد المحدودة .

● نظرا لأن المخلفات الحيوانية لا تجد الاستخدام الأمثل لتصنيعها واستخراج النواتج منها مما يؤدى إلى انخفاض الانتاجية الحيوانية .. فإننى أوصى وضع نظام لجمعها وتسعيرها وتصنيعها والاستفادة منها

● ضرورة توجيه نسبة كبيرة من قروض الأمن الغذائى لاتاحة مشروعات انتاج الدواجن والبيض الكبيرة وذلك عن طريق توفير المستلزمات الانتاجية لمثل هذه الصناعة كالمفرخات والمجازر الآلية والثلاجات والأعلاف المناسبة والبيض المنتخب .

● الاهتمام بالمربى الصغير عن طريق توفير البيض المنتخب له في المفارخ البلدية بالاضافة إلى توفير الأعلاف وأيضا الاهتمام بمختلف مصادر البروتين الحيوانى كالأوز والبط والحمام والطيور المائية بالاضافة إلى الدجاج وتشجيع انتاجها في القرى المصرية (٦) .

● الاهتمام بقيام مشروعات تربية الأرانب ليربيها صغار المربين في وحدات اقتصادية نظرا لسرعة نموها وكثرة انتاجها وجودة لحومها بالاضافة إلى امكانية الاستفادة منها كمصدر لتجارة الفراء .

● رفع كفاءة انتاج اللقاحات والأمصال البيطرية المحلية بتدعيم المعامل البيطرية ووسائل انتاج اللقاحات وطرق التشخيص الحديثة .

● تطوير وتدعيم المحاجر البيطرية بالأجهزة والمعامل الفنية بما يتناسب مع الأعباء الملقاة على عاتقها لمنع دخول الأمراض مع الحيوانات المستوردة (٦)

● انشاء المجازر الحديثة والانتفاع بالمخلفات الحيوانية .

● تعميم الوحدات البيطرية وتدعيمها بجميع أحتياجاتها من الأجهزة والأدوية والعمالة الفنية المدربة حتى تصل إلى مستوى كل قرية .

● مقاومة الطفيليات في الحيوانات عن طريق برنامج قومى للقضاء عليها بالتعاون بين وزارات الصحة والرى والزراعة .

● العمل من أجل السيطرة على الأمراض المشتركة التى تنتقل من الحيوان إلى الانسان وذلك بضرورة التعاون بين وزارة الصحة وأجهزة الطب البيطرى .

● توحيد ودعم الرقابة الصحية على اللحوم والمنتجات الحيوانية المحلية (٦) .

الفصل الثامن



أصبحت مصر منذ أوائل الستينات مستوردة للأسماك بعد أن كانت مصدرة لها .. ورغما عن الزيادة المتزايدة في الكميات المستوردة من سنة إلى أخرى .. فإن متوسط نصيب الفرد من الأسماك في تدهور مستمر إذ أن متوسط استهلاك الفرد من الأسماك قد تدهور تدهورا كبيرا خلال الفترة من ٦٢ إلى ١٩٧٧ ففى حين بلغ متسط نصيب الفرد من الأسماك أقصاه عام ٦٢ ـ ١٩٦٣ حين كان ٥ كيلو جرام سنويا فإنه انخفض إلى أدناه عام ٦٩ ـ ١٩٧٠ حيث بلغ حوالى ٢,٥ كيلو جرام للفرد (٣٨) وبلغ هذا المتوسط حاليا حوالى ٤ كيلو جرام على الرغم من التزايد السكانى المستمر (٩)

● الاستراتيجية :

وللقضية جانب مشرق نوضحه في الجهود المبذولة في هذا المجال في اطار استراتيجية وزارة الزراعة لتنمية الثروة السمكية والتى تهدف إلى حماية البحيرات وتغذية المصادر المائية بالزريعة وزراعة السمك في حقول الأرز وتوفير معدات الصيد وتوفير الكوادر الفنية وتدعيم الارشاد الأسمكى واستكمال وانشاء المزارع السمكية والتوسع في انتاج الزريعة .

تفاصيل استراتيجية في نهاية الكتاب الملاحق

● الانجازات :

وفى هذه السطور نلقى بعض الأضواء على الانجازات التى تمت فى هذا المجال خاصة وأن البروتين السمكى بروتين جيد لا يقل عن اللحم والبيض ولابد من زيادة الانتاج السمكى والتى تشير الدلائل إلى أنه قد وصل إلى أكثر من (٢٤٠) ألف طن حاليا .

● أولا .. الانجازات الخاصة بالمزارع السمكية :

● مزرعة الرسوة السمكية : يعمل بها نحو (٦٠٠) فدان وتعمل بكامل طاقتها وقدرها ألف فدان .

● مزرعة الزاوية السمكية : أمكن توفير المياه وتم تغذيتها بالأصبعيات وبدأ الصيد منذ ٦ سنوات .

● مزرعة برسيق السمكية تبلغ مساحتها ٢٠٠ فدان تم عمل المزرعة بكامل امكانياتها وغذيت بالأصبعيات .. هناك ايضا مزرعة المنزلة .

ثانيا في مجال المفرخات :

● تم الانتهاء من مفرخ ضغط خالد وتم تشغيله منذ عام ١٩٨٤ وأنتج في التجربة الأولى نحو ٥ مليون زريعة ويبلغ عدد الأصبعيات والزريعة المتوفرة حاليا بهذا المفرخ وحده نحو ٥ مليون زريعة .

● تم الانتهاء من مفرخ العباسة ومفرخ فوه اللذان يقدر انتاجهما بنحو ٣٠ مليون زريعة .

ثالثا في مجال البحيرات :

جهود كثيرة تبذل في هذا المجال لزيادة انتاجنا السمكى في كل من بحيرة ادكو والبرلس والمنزلة والبردويل ومريوط وقارون ووادى الريان -- كما تم اجراء التطهير اللازمة والدورية لبوغاز البرلس وقناة برميال وقناة برج مغزل .

وعلى صعيد آخر بدأت وزارة الزراعة في حملة قومية لتغذية بعض المصارف بأسماك المبروك بأنواعه المختلفة بمحافظات سوهاج والفيوم والشرقية كما تعمل الوزارة على زيادة المخزون من زريعة وأصبعيات البلطى لتغذية نهر النيل بها وكذلك تغذية بحيرة السد العالى بأمها المبروك العادى والفضى .

كما قامت الوزارة بحملة قومية لزراعة الأسماك في حقول الأرز حيث تمت تجربة موسعة فى مساحة ٥٤ ألف فدان وأنتج الفدان الواحد نحو ٦٠ كيلو جرام في المتوسط تتراوح قيمتها بين ٨٠ إلى ١٠٠ جنيها بالاضافة إلى تحسين محصول الأرز .

أيضا قامت الوزارة بتشكيل مجموعة عمل لرعاية الصيادين ودراسة الاستفادة من برنامج الغذاء العالمى في الحصول على جزء منه لصالح الصيادين على أحد البحيرات الشمالية كما تم نقل ادارة مشروع مريوط إلى العامرية توفير للنفقات الادارية وضمانا لتوافر الاشراف الفعلى في مواقع التنفيذ .

● المشاكل :

هذا ويرجع انخفاض وتدهور متوسط نصيب الفرد من الأسماك في مصر والتناقص المستمر للصادرات السمكية المصرية إلى عدة عوامل من أهمها ...

● أولا : زيادة الطلب المصرى على الأسماك بسبب الزيادة السريعة للسكان .

● ثانيا : تقلب اجمالى الناتج المصرى من الأسماك خلال تلك الفترات وأن هذا التقلب لم يظهر اتجاه محدد سواء بالزيادة أو بالنقصان أو الثبات رغما عن دخول مصادر جديدة لانتاج الأسماك إذ بدأ في عام ١٩٦٨ انتاج الأسماك من كل من بحيرة ناصر ومشروع الصيد المصرى للأسماك من أعلى البحار .

● ثالثا : تدهور انتاج المصايد الرئيسية المصرية لانتاج الأسماك وهى المصايد البحرية ومصايد البحيرات الشمالية إذ تعرضت هذه المصايد إلى ظروف غير عادية أدى إلى تدهور ناتجها السنوى ومن أهم هذه الظروف :

● تأثير بناء السد العالى وتناقص مياه الفيضان التى كانت تصب سنويا في البحر الأبيض منذ عام ١٩٦٤ .

● تأثير سياسة التوسع الأفقى للأراضى الزراعية في مساحة البحيرات الشمالية والتى أدت تناقص مساحة المسطح المائى بهذه البحيرات .

● تلوث المصايد المصرية البحرية والبحيرية بالمخلفات الكيماوية والمبيدات .

● عدم اتزان السياسة السعرية سواء للأسماك الطازجة أو الأسماك المجمدة .

● قصور اكتمال تنفيذ قوانين الصيد .

● قصور « التعاون السمكى » وهو يمثل ركيزة أساسية في انتاج الأسماك في مصر (ينتج حوالى ٩٥٪ من انتاجنا السمكى) عن أداء دوره المنشود بسبب العديد من المشاكل التى تعترضه وفي مقدمتها ما يلى ...

ـ انتشار الأمية بين الصيادين حيث لازالت مهنة الصيد تتوارث من الآباء إلى الأبناء مع التواجد المستمر في المياه مما لا يعطى الفرصة لنيل قسط من التعليم مما ينتج عنه انتشار الجهل والأمية بين أعضاء التعاونيات ومجالس ادارتها جعلت الأغلبية منهم غير قادرين على ادارة الجمعيات والنهوض بها .

ـ نقص العمالة مع عدم تطوير حرف الصيد وعدم الالمام بالمستحدث منها ويمكن التغلب على هذه المشكلة بنشر مراكز التدريب للصيادين والتعاونيين يساهم فيها معهد علوم البحار والمصايد لخبرته الواسعة في مجال تطوير الحرف والاتحاد النوعى وخبراء التعاون في مجال التدريب التعاونى .

ـ ضعف رأس مال صندوق الدعم وقصر أقراضه . على الجمعيات التعاونية للصيادين وقلة الموارد المالية لدى الصيادين الأمر الذى لم يمكنهم من شراء معدات الصيد الحديثة .

● عدم توفر معدات الصيد الحديثة لدينا حيث إن جميع معدات الصيد تقريبا من شباك ومراكب والمستخدمة حاليا غير متطورة كما أن الصيد يتم حاليا بطرق بدائية يترتب عليها أضرارا بليغة بالثروة السمكية والأضرار التى تنشأ بسبب استخدام معدات الصيد غير المتطورة ووسائل الصيد البدائية تنشأ أصلا عن طريق عدم التمييز بين الأسماك ذات الأحجام الكبيرة والأخرى ذات الأحجام الصغيرة وهو الأمر الذى يترتب عليه صيد الأسماك الصغيرة زريعة اليوم وأمهات المستقبل « ونظرا لصغر حجمها وقلة أوزانها فإنها تلقى على الشواطىء فتموت وهذه خسارة كبيرة يترتب عليها « قلة المنتج من الأسماك والقضاء على الزريعة .

● تلوث المجارى المائية .. وهو أمر له خطورته على الأسماك من حيث مقدار المنتج منها ونوعه وهذا يتم تلوث الممرات المائية فى مصر عن طريقين هما ...

ـ المخلفات الصناعية وهى ظاهرة خطيرة تهدد بعض البحيرات في الوقت الحاضر مثل بحيرة مريوط .. إذ أن عوادم المصانع من زيوت وشحومات .. الخ .. يتم القائها عن طريق ممرات مائية في تلك البحيرة .. الأمر الذى يترتب عليه تلوث مياه البحيرة .. وأصبحت مهدا غير صالح لنمو وتكاثر الأسماك لذلك فإنه من الضرورى أن تتصدى وزارة الزراعة المصرية لهذه الظاهرة بالتعاون مع المحافظين وذلك من خلال إلزام الشركات الصناعية « بالبحث » عن أماكن بعيدا عن البحيرات والمصارف والترع لتصريف عوادم مصانعها !

ـ علاج الحاصلات الزراعية المصابة بالمبيدات أمر خطير أيضا إذ أنه يهدد أمر الثروة السمكية بالفناء والدمار حيث يصل رذاذ المبيدات المتطاير من بشاير الطائرات حالة عبورها المجارى المائية أو أيضا يمكن أن يحدث ذلك من خلال رش الحقول المجاورة للمجارى المائية أو التى تتخللها تلك المجارى أو نتيجة إلقاء الفائض من المبيدات في تلك المجارى .. ونتيجة لذلك تموت الأسماك ويقضى عليها كلية حيث أن المبيدات تقضى على الأسماك كبيرها وصغيرها فهى لا تميز بين هذا وذلك .. لذلك ينبغى أن تقوم وزارة الزراعة بوضع علامات مميزة للطيارين على الترع والمصارف الرئيسية والفرعية وتنبه عليهم بضرورة قفل البشابير حال عبورهم تلك الممرات ومن جانب آخر مؤلم .. يقوم بعض الصيادين حاليا برش المبيدات لصيد الأسماك بطريقة سهلة وسريعة وغير مكلفة وهذه وسيلة « غير مشروعة » من وسائل صيد الأسماك يترتب عليها ليس فقط الأضرار بثروتنا

القومية من الأسماك بل يمتد الضرر أيضا إلى صحة الانسان عن طريق تناوله أسماك مسمومة تنقل إليه المبيدات الموجودة بها .. ومن هنا نطالب بشدة بزيادة مقدار عقوبة تجريم عملية صيد الأسماك بالمبيدات للضرب على أيدى معدومة الضمائر من الصيادين ...

● وجود عددا من القيود الخارجية مثل القيود الأمنية للقوات المسلحة في منطقة شمال غرب البحر المتوسط واشتراط عدم اقتراب الصيادين من الشواطىء في هذه المناطق رغم أن معظم الأسماك توجد قرب الشواطىء ..

● امكانيات هائلة :

والغريب أن نستورد أسماكا من الخارج وأن يكون لدينا مشاكل تعوق تنمية ثروتنا السمكية ونحن نملك امكانيات هائلة في هذا الصدد يمكن أن نحصرها فيما يلى .. البحيرات الداخلية .. المنزلة (١٩٠) ألف فدان - البرلس (١٣٠) ألف فدان - ادكو (١٦) ألف فدان - مريوط (١٥) ألف فدان - ملاحة بور فؤاد (١٥) ألف فدان - البردويل (١٦٠) ألف فدان - وادى الريان (٥٠) ألف فدان - قارون (٥٥) ألف فدان - السد العالى مليون (٢٠٠) ألف فدان .. ويلاحظ أن بحيرة المنزلة كانت مساحتها تقدر بنحو (٧٠٠) ألف فدان وتعرضت لعمليات تجفيف واستقطاع .. يضاف إليها مناطق الصيد الاقليمية بالبحار وحسب الاتفاقية الدولية الأخيرة التى مدت عمق البحار إلى ٢٠٠ ميل أى ٣٠٠٠ كيلو متر وطول سواحل البحر الأبيض المصرية وهى تقدر بنحو ١٠٠,٠٠٠ ميل أى حوالى ٣٠٠ ألف كيلو متر فيها السمك والمسماة بالرصيف القارى فهى كالآتى :

●● مناطق الرصيف القارى بالبحر الأبيض ٧ مليون فدان .

- مناطق الرصيف القارى بالبحر الأحمر وهى تنقسم لمنطقتين .. منطقة خليج السويس (٢٦٠) ألف فدان وباقى البحر الأحمر والمستغل فيه للثروة السمكية حوالى ٤ مليون فدان وكلها مناطق لا يزيد عمقها عن نهر النيل والترع الرئيسية والمصارف الرئيسية وتقدر بنحو ١٦٨ ألف فدان .. أى أن جملة هذه المساحات الممكن الاستفادة منها حوالى ١٣ مليون فدان وهى ما تعادل المساحة المحصولية لمصر (للأرض الزراعية) وذلك بفرض وجود ٦ مليون فدان تزرع مرتين في السنة .. أى أن ٥٠ ٪ من مساحة مصر ممكن أن تستغل في زيادة الخير لأبنائها .

كان هذا هو الحديث عن امكانياتنا السمكية بصورة موجزة .. أما إذا أردنا التحدث عنها بصورة تفصيلية فنشير إلى أمكانيات كل قطاع على حده وهى النحو التالى ..

● القطاع السمكى البحرى وهو من المصادر الرئيسية لانتاج الأسماك فى مصر .. إذ يبلغ رقعة مصايده قرابة ٤,٢ مليون فدان وتبلغ العمالة السمكية به قرابة ٢٠ ألف نسمة .

● القطاع السمكى البحيرى : وهو الركيزة الأساسية لانتاج الأسماك في مصر .. اذ تبلغ رقعة مصايد البحيرات مجتمعة قرابة ٣ مليون فدان ويبلغ عدد صيادى البحيرات (١٤٠) الف صياد .. وتنقسم البحيرات

● القطاع السمكى البحيرى : وهو الركيزة الأساسية لانتاج الأسماك في مصر اذ تبلغ رقعة مصايد البحيرات مجتمعة قرابة ٣ مليون فدان ويبلغ عدد صيادى البحيرات (١٤٠) الف صياد .. وتنقسم البحيرات إلى ثلاثة مجاميع رئيسية .. أولها البحيرات الشمالية

الساحلية وهى المنزلة والبرلس وادكو ومريوط وثانيها البحيرات الداخلية وهى بحيرات قارون وناصر ووادى الريان وثالثها المنخفضات الساحلية وهى البردويل وملاحة بور فؤاد ومنخفض القطارة ولاجون مطروح الا أن بحيرة الريان ومنخفضات القطارة ولاجون مطروح لم تستغل حتى الآن فى الانتاج السمكى الاستغلال الأمثل .

● البحيرات الشمالية .. تمثل أهم البحيرات المصرية ورغما عن ذلك فان الناتج السمكى لها قد تعرض لتدهور شديد ابتداء من عام ١٩٦٧ واستمر عند هذا المستوى حتى الآن (٣٧) .

● البحيرات الداخلية .. هى ناصر وقارون ووادى الريان ورغما عن حداثة تكوين هذه البحيرات باستثناء بحيرة قارون إلا أن أهميتها تتزايد سنة بعد أخرى اذ تبلغ رقعتها ١,٣ مليون فدان ويعمل بها حوالى ١٠ آلاف صياد .

● بحيرة ناصر تعتبر من البحيرات الصناعية المصرية التى تكونت نتيجة إقامة السد العالى منذ فيضان ١٩٦٤ وتقع البحيرة جنوب أسوان بحوالى ٧ كيلو متر ويبلغ طولها ٥٠٠ كيلو متر ومتوسط عرضها ١٠ كيلو متر ويصل عمقها إلى أكثر من ١١٠ مترا وتبلغ مساحتها المائية حوالى ١,٢ مليون فدان .

● بحيرة قارون .. تبلغ مساحتها (٥٥) ألف فدان

.● المنخفضات الساحلية هى بحيرة البردويل وملاحة بور فؤاد ومنخفض القطارة ولاجون مطروح وتعتبر المنخفضات الساحلية فيما عدا ملاحة بور فؤاد هى التوسع الأفقى لمصايد الأسماك المصرية والتى يمكن باضافتها إلى المصادر الرئيسية لانتاج الأسماك حل جزء من مشكلة الأمن الغذائى

● بحيرة البردويل ... عادت مع مبادرة السلام تلك البحيرة التى تبلغ مساحتها (١٥٠) ألف فدان وتتسم بارتفاع خصوبتها السمكية بدليل قيام اسرائيل بتحقيق معدلات انتاجية عالية منها إذ كانت تعتمد عليها اعتمادا رئيسيا في الاستهلاك والتصدير لهذا فإنه من الأجدر حفاظا على سمعتنا على المستوى العالمى الحفاظ على انتاجيتها بل وتطويرها أيضا باتباع سياسات انتاجية وتسويقية مدروسة ومتطورة بدلا من الاستغلال العشوائى الذى يتم حاليا .

● المزارع السمكية .. بدأت وزارة الزراعة بالاشتراك مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والمحافظات بانشاء ٧ مزارع سمكية على مساحة ٨ آلاف فدان هى مزارع الزاوية والخاشعة وبرسيق والمنزلة والبلاسى والديبة .. وتقع هذه المزارع في أربع محافظات هى كفر الشيخ وبور سعيد والدقهلية ودمياط .. ولا شك أن نجاح مشروعات المزارع السمكية يتوقف أساسا على مقدار ونوع المستلزمات الانتاجية للمزارع السمكية والتى من أهمها زريعة الأسماك والأسمدة الكيماوية والنتروجينية والفوسفورية والبوتاسية والأغذية الاضافية وأخيرا العمالة المدربة بالاضافة إلى الرى والصرف (٣٧)

● التسويق السمكى .. يتكون البنيان التسويقى للأسماك في مصر من :

١ - الشركة المصرية لتسويق الأسماك وفروعها ومعارضها للبيع بالتجزئة .

٢ - شركات المجمعات الاستهلاكية النيل - الأهرام - الاسكندرية .

٣ - الجمعيات التعاونية بالمحافظات .

٤ - القطاع الخاص ويشمل تجار جملة وتجار تجزئة .

ويمكن القول في هذا المجال أن القطاع العام التسويقى الذى يتمثل أساسا في تسويق الأسماك المجمدة التى تستوردها الدولة عن طريق الاتفاقيات التى تعقد مع الدول أو مشترياتها عن طريق المناقصات بالعملة الحرة .

● التعاون السمكى : يرجع بداية التعاون السمكى في مصر إلى ١٩٥٤ حيث أنشأت أول جمعية تعاونية لصائدى الأسماك بأدكو ثم توالى انشاء التعاونيات السمكية حتى بلغت حاليا ٧٠ جمعية تعاونية تضم في عضويتها حوالى ٣٧ ألف عضو ورأسمالها ألوف من الجنيهات .

● العمالة السمكية .. إن المتبع للعمالة السمكية في مصر يتبين له بوضوح مدى ندرة هذا العنصر وخاصة في السنوات الأخيرة التى تشكل حاليا أحد العوائق التى تقف في سبيل أحداث التنمية السمكية السريعة ...

وهناك ظاهرة نرصدها وهى هجرة الصيايين إلى الدول العربية والأوربية سعيا وراء الدخول المرتفعة التى تنتظرهم على سفن النقل أو سفن الصيد لذا لنا يجدر أن ينال الصياد المصرى الذى يتصف بالجد والقدرة على العمل والذكاء الفطرى أهتمام ورعاية الدولة باعتباره عنصرا نادرا من عناصر الانتاج السمكى عن طريق الاهتمام بالتعاون السمكى والنقابة العامة لعمال الصيد أى المنظمات التى تعمل على رعاية هذه هذه القوى العاملة النادرة ورفع مستواهم الاقتصادى والإجتماعى .

والتعاون السمكى يضم قرابة ٣٧ ألف صياد من العمالة السمكية التى تمتلك أدوات ومعدات الصيد بينما النقابة العامة لعمال الزراعة والرى والثروة المائية تضم القاعدة العريضية من هذه العمالة النادرة أى الصيادين الاجراء تلك القاعدة التى يبلغ عددها (١١٠) ألف صياد (٣٧) .

● الحل :

● برنامج قومى للنهوض بالثروة السمكية :

وحتى تكون الجهود أكثر اشراقا .. نقترح أن تتبنى وزارة الزراعة هذه المقترحات ووضعها في إطار برنامج قومى للنهوض بالثروة السمكية في مصر ...

● لما كانت تعاونيات الثروة السمكية تعتبر الدعامة الأساسية في الانتاج السمكى على المستوى القومى .. إذ يبلغ ما ينتجه أعضاء هذه التعاونيات من الأسماك نحو ٩٠٪ من الانتاج الكلى للجمهورية فأنه لابد من تحقيق ما يلى :

١ - زيادة رأسمال صندوق دعم الجمعيات التعاونية لصائدى الأسماك ليواكب الزيادة في حجم الأقراض بالجمعيات التعاونية لمقابلة ارتفاع الأسعار عالميا .

٢ - اعفاء الجمعيات التعاونية من شرط ايداع ما يقاب ثمن المعدات التى توفرها من المنطقة الحرة ببور سعيد بالعملة الصعبة في البنك قبل الافراج عنها جمركيا ..

٣ - اعفاء أدوات ومعدات الصيد التى تستورد الجمعيات التعاونية واللازمة لنشاط أعضائها من الرسوم الجمركية .

٤ - توفير الرعاية الصحية لعمال الصيد نظرا لطبيعة عملهم الشاق وخصوصا في بحيرة ناصر ..

٥ ـ تطوير نظام التسويق السمكى بما يضمن وصول الأسماك إلى المستهلك في الوقت المناسب والشكل المناسب وبأقل تكاليف تسويقية مما يخفف من حدة الطلب على اللحوم ويزيد من استهلاك الفرد من البروتين الحيوانى .

● تنظيم اتفاقيات الصيد في مناطق أعالى البحار خاصة وأن كثيرا من المشاكل قد وقعت مؤخرا للصيادين في اليمن .

٦ ـ توفير غرف الضغط الطبية لغطاسي الأسفنج وسرعة استخدام جهاز الكشف عن منابت الأسفنج وتدعيم هذا القطاع بالأجهزة الحديثة .

٧ ـ دراسة احتياجات قطاع الصيد من مراكز ومعاهد التدريب وتحديد مستوياتها .

٨ ـ حصر الكفاءات والخبرات العلمية في قطاع الثروة المائية ووضع برنامج عالمى للاستفادة منها .

٩ ـ حماية الممرات المائية من التلوث وزيادة تحريم عقوبة الصيد بالطرق المخالفة خاصة المبيدات لما لها من آثار سيئة على تربتنا السمكية والصحة العامة

١٠ ـ وضع تقييم شامل لتجربة زراعة الأسماك في حقول الأرز في ضوء تكلفتها والتى تقدر بالملايين واحتياجاتها الشديدة للمياه .

١١ ـ وقف تجفيف أى بحيرة سواء حاليا أو مستقبلا وتشديد العقوبة على كل من يخالف ذلك فقد منحنا الله مجارى مائية وبيئات طبيعية عظيمة بدون أن نبذل في انشائها أى جهد أو مال وعلى الرغم من ذلك فنحن لم نصن النعمة .. وقمنا بتجفيف حوالى ٦٨ ألف فدان من بحيراتنا الشمالية البالغ مساحتها ٥٢٩ ألف فدان (٣٧) وهذا الأمر من المضحكات المبكيات معا ..

١٢ ـ تضافر جهود كافة الأجهزة المعنية لحل مشاكل التى التعترض قطاع الصيادين الذين يبلغ تعدادهم نحو ـ مليون صياد في مختلف مواقع الانتاج العام والخاص .

١٣ ـ استخدام أفضل الأساليب العلمية والفنية للارتفاع بانتاجية الموارد المستثمرة في الصيد حاليا .

١٤ ـ التوسع في تنفيذ المشروعات الانتاجية والحديثة من أجل زيادة مساحات الانتاج السمكى .

الفصل
التاسع



ظلت جمهورية مصر العربية فترة طويلة بلدا منتجا للدجاج والبيض كما كانت إلى عهد ليس بالبعيد .. بلدا مصدرا للبيض واعتمد هذا الانتاج أساسا على القطعان البلدية في الريف المصرى ثم تناقص حجم هذا الانتاج شيئا فشيئا الى الحد الذى أصبح فيه انتاج الدجاج والبيض مجرد ناتج ثانوى من قطعان صغيرة الحجم تحتفظ بها المزارع للحصول على عائد نقدى ثانوى .

وكانت رعاية هذه القطعان تتم تحت ظروف بدائية لا تعتمد على التطورات العلمية والتكنولوجية المتبعة على مستوى العالم وبتطور نمط الاستهلاك في مصر زادت الحاجة إلى البروتينات الحيوانية مما دعى إلى تكثيف الجهود في مجال انشاء صناعة دواجن قوية تأخذ بالأساليب العلمية والتكنولوجية الحديثة والمتطورة باعتبار الدواجن تمثل مصدرا من أهم مصادر البروتين الحيوانى بل وتعتبر البديل الرئيسى للحوم التى تساهم في رفع نصيب الفرد من البروتينات الحيوانية.

ولقد واكبت صناعة الدواجن جهود عديدةومؤثرة في هذا المجال دعمها انشاء المؤسسة العامة للدواجن في الستينات كبداية حقيقية لاستخدام الأساليب التكنولوجية الحديثة في اقامة هذه الصناعة بما أدخلته من الأنواع الاقتصادية من دجاج اللحم والبيض وما يلزمها من أعلاف متزنة عالية القيمة الغذائية فضلا عن استخدام نظم الاسكان المجهزة بتكنولوجيات حديثة تلائم نظم الانتاج المكثف .

ثم تطورت صناعة الدواجن تطورا بالغ الأهمية خاصة خلال الفترة من (٨٠ إلى ١٩٨٥) حتى أصبحت أحد المصادر الرئيسية التى يعتمد عليها في سد جزء من الفجوة بين الانتاج والاستهلاك من البروتينات الحيوانية نظرا لاقبال المستثمرين (من شركات القطاع الخاص والأفراد) على الدخول في هذه الصناعة للأسباب الآتية :

- قصر الدورة فيها وعدم احتياجها لمساحات كبيرة من الأراضى .
- إرتفاع معدلات التحويل الغذائى وامكانية التحكم والتوسع فيها كصناعة .
- رخص ثمن وحدة البروتين فيها نسبيا .
- اقبال جمهور المستهلكين عليها كنمط تقليدى في غذائهم .

- الدفعات التشجيعية المستمرة من الدولة لمنتجى الدواجن عن طريق الاعفاءات الجمركية لمستلزمات الانتاج المستوردة والاعفاء من الضرائب في السنوات الأولى من التشغيل ومنح القروض ذات الفائدة المدعمة على الاستثمار والتشغيل .
- دعم مستلزمات انتاج الأعلاف وأهمها الأذرة الصفراء التى تمثل ٦٥ إلى ٧٠٪ من مكونات الأعلاف .

جدول رقم (١٩)

● ويوضح الجدول التالى :

توقعات استهلاك لحوم الدواجن فى مصر حتى عام ٢٠٠٠

السنة	جملة الاستهلاك بالألف طن	جملة عدد السكان بالمليون	متوسط الاستهلاك فرد / كجم
١٩٨٥	٣٥٩	٤٧,٧٧٩	٧,٥٢
١٩٩٠	٥٢٣	٥٤,٠٥٧	٩,٦٧
١٩٩٥	٧٦١	٦١,١٦١	١٢,٤٤
٢٠٠٠	١١٠٧	٦٩,١٩٨	١٦,٠٠

● المصـــــدر :
الادارة المركزية للانتاج الحيوانى ـ وزارة الزراعة ـ دراسة صناعة الدواجن فى مصر الوضع الحالى ·· والرؤية المستقبلية ـ سبتمبر ١٩٨٦ ·

جدول رقم (٢٠)

● كما يوضح الجدول التالى :

هيكل العرض لبيض المائدة عام ١٩٨٥ ومتوسط الفرد من البيض سنويا

القطاع	جملة الانتاج بالمليون بيضة	متوسط استهلاك الفرد / سنة	النسبة المئوية من جملة العرض
التجارى	٣٤٨٩	٧٣	٪٧٢
الريفى	١٣٤٤	٢٨	٪٠٢٨
الاجمالى	٤٨٣٣	١٠١	٪١٠٠

● المصـــــدر :
الادارة المركزية للانتاج الحيوانى ـ وزارة الزراعة ـ دراسة صناعة الدواجن فى مصر الوضع الحالى ·· والرؤية المستقبلية سبتمبر ١٩٨٦ ·

● استراتيجية الوزارة فى مجال الانتاج الداجنى :

تستهدف استراتيجية الوزارة فى هذا المجال تعزيز جهازى الارشاد والرعاية البيطرية وتوفيرها مجموع المنتجين ·

كذلك تستهدف استراتيجية الوزارة على انشاء ودعم الجمعيات والاتحادات التخصصية فى مجال الانتاج الداجنى حتى تكون هناك مؤسسات قوية فعالة قادرة على توفير الخدمات اللازمة لتلك الصناعات كانشاء المجازر الآلية أو المخازن المبردة أو توفير مستلزمات الانتاج ككتاكيت الهجن واللقاحات والأدوية والعلائق والطلائق المختبرة وغير ذلك من الخدمات الانتاجية والتسويقية ·

تفاصيل الاستراتيجية فى الكتاب الملاحق

● **الانجازات :**

بلغت جملة رأس المال المستثمر في هذه الصناعة عام ١٩٨٥ ٢,٥ مليار جنيه ووصلت الآن إلى ٤,٥ مليار .

وتوفر هذه الصناعة فرص عمل تقدر بحوالى ٢٠٠ ألف فرصة مما يتيح تشغيل الكوادر الفنية والعمالة المدربة .

وتفيد أرقام متوسط نصيب الفرد من دجاج اللحم بالكيلو جرام لكل سنة بحوالى ٧,٥ كيلو جرام .. وإنه من المتوقع أن يرتفع إلى ١١ كيلو جرام لكل فرد في السنة في نهاية عام ١٩٩٢ ثم إلى ١٦ كيلو جرام للفرد في السنة في عام (٢٠٠٠) .

بينما تفيد أرقام متوسط نصيب الفرد من البيض سنويا حوالى ١٠١ بيضة .. وتشير توقعات الاستهلاك إلى أن نصيب الفرد في نهاية عام ١٩٩٢ سيصل إلى ١٢٠ بيضة / فرد / سنة وذلك على أساس زيادة كفاءة استغلال الطاقات الانتاجية لتصل إلى ٥,٥ مليار بيضة / سنة مع استمرار تناقص مساهمة القطاع الريفى لتصل إلى ١,٢ مليار بيضة لكل سنة (١٧)

تطورا ملحوظا حيث تضاعف هذا الانتاج من حوالى (٦٨) ألف طن عام ١٩٦٠ الى ١٣٦ ألف طن عام ١٩٨٠ .. وخلال الفترة من (٨٠ / ١٩٨٥) قفز الانتاج بمعدل كبير حيث بلغ حوالى ٣٠٥ الف طن عام ١٩٨٥ أى أكثر من ضعف حجمه خلال عام ١٩٨٠ .

ولقد ساهم القطاع الخاص بنصيب كبير في هذا الانتاج حيث وصل إلى ٢٥٥ ألف طن بواقع ٨٣,٦ ٪ كما بلغ انتاج الشركة العامة للدواجن حوالى ٣٠ ألف طن بواقع ٩,٨ ٪ بينما يقدر انتاج القطاع الريفى بحوالى ٢٠ ألف طن بواقع ٦,٦ ٪

وتحليل هذه الأرقام يؤكد ما سبق أن أكدناه من أن النهضة الحقيقية لهذا القطاع الانتاجى بدأت فعلا منذ عام ١٩٨٢ وبلغت ذروتها عام ١٩٨٣ عندما سمحت الدولة لقطاع عريض من المستثمرين باستثمار مدخراتهم في هذه الصناعة لما تتميز به من تحقيق أربحية مناسبة نظرا لسرعة دوران رأس المال المستثمر وما اتخذته الدولة من تيسيرات للعمل على توفير متطلبات الجماهير من اللحوم البيضاء

جدول رقم (٢١)

● **يوضح الجدول التالى : تطور انتاج وجملة استهلاك اللحوم البيضاء**

السنة	الانتاج المحلى بالألف طن	الواردات بالألف طن	جملة الاستهلاك بالألف طن
١٩٨٠	١٣٦	٥٦	١٩٢
١٩٨٥	٣٠٥	٥٤	٣٥٩

● المصـــدر :
الادارة المركزية للانتاج الحيوانى ـ وزارة الزراعة ـ دراسة صناعة الدواجن فى مصر الوضع الحالى ـ والرؤية المستقبلية ـ سبتمبر ١٩٨٦ .

● عناصر صناعة الدواجن :

وتشمل صناعة الدواجن عنصرين أساسيين هما :
- ● صناعة دجاج بدارى اللحم .
- ● صناعة بيض المائدة

ويعتمد أى منهما على تكامل عدد من المقومات الرئيسية تتمثل فى :-
- ● قطعان الأمهات لانتاج بيض التفريخ لأى من النوعين .
- ● معامل التفريخ المؤهلة لتفريخ هذا البيض .
- ● محطات وعنابر تسمين دجاج اللحم أو انتاج بيض المائدة .
- ● صناعة أعلاف تعمل على انتاج نوعيات جيدة من العلف تتفق وطبيعة الانتاج .
- ● صناعات الأدوية البيطرية واضافات الأعلاف .

وسوف نتحدث بالتفصيل فى هذا الفصل عن هيكل انتاج هاتين الصناعتين (استنادا إلى بيانات عام ١٩٨٥ حيث بدأت النهضة الحقيقية لهذا القطاع الانتاجى فعلا عام ١٩٨٢ وبلغ ذروته عام ١٩٨٣ ثم بدأ فى التدهور بعد ذلك إلى أن تم حاليا توقف أكثر من ٧٠٪ من مزارع تسمين الدواجن وانتاج البيض عن الاستمرار فى العمل (١٧) وكذلك سنتعرض فى هذا الصدد للمشاكل التى تواجه كل منهما ... وأوجه التغلب عليها من خلال مجموعة من المقترحات والتوصيات ...

● أولا : صناعة بدارى اللحم :

(أ) هيكل الانتاج وتطوره :

تطور انتاج اللحوم البيضاء خلال الفترة من ١٩٦٠ الى ١٩٨٠ .

(ب) المشاكل :

تواجه صناعة بدارى اللحم فى مصر حاليا بعض المشاكل والمعوقات التى تحد من انطلاقها وتؤدى بالتالى إلى عدم الاستغلال الأمثل للطاقات الانتاجية الحالية ... وتتمثل تلك المعوقات فيما يلى ...

● عدم توافر السعات الكافية من المجازر الآلية والثلاجات يعتبر معوقا رئيسيا فى هذه الصناعة .. حيث يؤدى ذلك إلى عدم توافر بدارى مذبوحة مغلفة في صورة متناسبة مع تفاعل قوى العرض والطلب عليها على مدار السنة .. مما يؤدى إلى خفض الكفاءة الانتاجية لطول مدة بقاء البدارى بالمزرعة بعد الزمن الأمثل للتسويق ورفع تكاليف التسويق للبدارى الحية فضلاً على عدم استغلال مخلفات الذبح (والتى تقدر بحوالى ٠٫٦٪ من مادة بروتينية صافية من الوزن الحى يمكن تصنيعها ويقدر ثمنها بحوالى ١٢ مليون جنيها سنويا) وذلك بسبب عدم توفر المجازر والثلاجات (١٧)

● وجود احتكار تجار الجملة لتسويق البدارى ... إن انتاجنا من الدواجن سواء من القطاع الريفى أو من القطاع التجارى (الشركة العامة للدواجن) أو القطاع الخاص يتحكم

فى تسويقه فئة قليلة من تجار الجملة ... تتعارض مصالحهم مع كل من المنتج والمستهلك ويعمل هؤلاء التجار على تنظيم هامش ربحهم من خلال خفض السعر للمنتج ورفع السعر للمستهلك وذلك بالتحكم فى طرح كميات الانتاج بالأسلوب الذى يمكنهم من تحقيق مصالحهم .

كما ينتقون البدارى عالية الوزن ويبقون الأوزان الأقل لوقت لاحق والتى تؤدى إلى زيادة التكاليف لدى المنتج .

ونظرا لتقييد المنتجين بمواعيد استلام الكتاكيت والعلف فإنهم يضطرون فى كثير من الأحيان للتخلص من انتاجهم بأسعار منخفضة . وهذا النمط من تحكم التجار فى الأسعار جعل الكثير من المنتجين يحجمون عن الانتظام فى الانتاج .

وعموما فإن تشغيل العنابر لخمس دورات فى السنة لا يتم كنتيجة طبيعية للمخاطر التى يتحملها المنتج فى عملية التسويق وعدم الاستقرار بينما يتمتع منتجو مستلزمات الانتاج باستقرار أكثر وربحية أكبر ... وفى الواقع ... هذا الافتقار للتكامل الرأسى التعاقدى لهذه الصناعة يجعل المنتج والمستهلك هما الطرفان الغارمان فى هذه القضية (١٧) .

● مشكلة أعلاف الدواجن .. تعتبر تغذية من العوامل الرئيسية التى تؤثر تأثيراً بالغا ومباشراً إلى تدهور الانتاج ويقف عقبة أمام التوسع .... وتتمثل أهمية الأعلاف بالنسبة للمنتجين فى أنها تحتل مكانة كبيرة من تكلفة الانتاج فى مزارع التسمين والتى تقدر بـ $\frac{٢}{٣}$ أجمالى التكلفة ، ٦٠٪ من تكلفة البيضة فى مزارع انتاج بيض المائدة .. ولقد تطورت صناعة الأعلاف فى السنوات الأخيرة تطوراً كبيراً نتيجة لازدياد اعداد المزارع وزيادة الطلب عليها للوفاء بالاحتياجات الغذائية لقطعان التسمين وانتاج البيض .

إلا أن هذه الصناعة قد واجهت مشاكل عديدة حيث أن غالبية الخامات الداخلة فى التصنيع تستورد من الخارج (الذرة . فول الصويا الذى ينتج جزء منه محليا . المركزات) وذلك بسبب تذبذب الأسعار العالمية وارتفاع أسعار العملات الأجنبية محليا وقصور الاعتمادات عن الوفاء باحتياجات هذه الصناعة .

هذا وتقدر أحد الدراسات الاحتياجات من الأعلاف لسنوات الخطة ٨٧ / ١٩٩٢ بحوالى (٧٥٢) ألف طن سنويا يضاف إليها ٨٠٠٠ طن لمزارع الأمهات أى أن اجمالى أحتياجات الصناعة حاليا من الأعلاف تبلغ ٧٦٠ ألف طن منها ٥٠٠ ألف طن أذرة صفراء . ١٥٠٠ ألف طن فول صويا . ٧٥ ألف طن من المركزات ... وطبقا لذلك فأن احتياجات مزارع انتاج البيض فى نهاية سنوات الخطة ٨٧ / ١٩٩٢ من الأعلاف (١٧) ستصل إلى ١،١٧٠ مليون طن للقطعان التجارية . ٣٠ ألف طن لقطعان الأمهات أى أن اجمالى كمية العلف لانتاج البيض تبلغ ١،٢٠٠ مليون طن أعلاف منها ٧٥٠ ألف طن ذرة صفراء ، ٣٢٠ ألف طن كسب فول صويا ، ١١٥ ألف من المركزات .

كما تقدر احتياجات القطعان التجارية لانتاج بدارى التسمين وفقا للانتاج الحالى بحوالى ١،٢ مليون طن يضاف اليها (١٠٠) ألف طن لمزارع الأمهات أى أن اجمالى الاحتياجات يبلغ ١،٣ مليون طن منها ٨٥٠ ألف طن ذرة صفراء . ٢٦٠ الف طن كسب فول صويا . (١٣٠) الف طن مركزات .

وعلى ضوء هذه الارقام فأن احتياجات مزارع بدارى التسمين ومزارع الامهات من الاعلاف فى نهاية سنوات الخطة ٨٧ / ١٩٩٢ من الأعلاف ستصل إلى ٢.٨ مليون طن منها ١.٨٥ مليون ذرة صفراء . ٥٧٠ ألف كسب فول صويا . ٢٨٥ ألف طن مركزات (١٧) .

● مشكلة توفير الخدمات والرعاية الصحية البيطرية وتتمثل فيما يلى ..

(أ) عجز المعامل الأقليمية عن تأدية وظيفتها فى تشخيص أمراض الدواجن نظرا لنقص الأجهزة والمعدات والمواد والأيدى العاملة المتخصصة .

(ب) وجود نقص كبير فى الانتاج المحلى من اللقاحات والأمصال اللازمة لوقاية الدواجن من العديد من الأمراض .

(جـ) نقص انتاجنا المحلى من الأدوية البيطرية حيث يتم استيراد من ٩٠ إلى ٩٥٪ من الاحتياجات علاوة على رداءة المنتج المحلى .

● فى مجال استيراد الدواجن وغيرها من جهات بالكشف عليها للتأكد من خلوها من الأمراض والجهات الثلاث وزارة الصحة (مراقبة الأغذية) . وزارة الزراعة (الحجر البيطرى) . وزارة الاقتصاد (الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات) ... واشتراك ٣ جهات فى فحص المواد الغذائية يؤمن سلامة دخول أى سلع غذائية داخل البلاد وفى الوقت نفسه يؤخر الافراج عن السلع عند وجود اختلاف فى التحاليل المعملية .

● السياسة السعرية ... لجأت الدولة إلى دعم مستلزمات الانتاج وتقديم قروض ميسرة للمنتجين بهدف خفض تكاليف الانتاج إلا أن معوقات التسويق وعدم تناسق حلقات هذه الصناعة فى نظام تكاملى رأسى وانخفاض الكفاءة الانتاجية لم يجعل لهذه السياسة أثر على تكاليف الانتاج وجعل المستفيد بفروق الأسعار هم منتجوا مستلزمات الانتاج والوسطاء

كما عملت الدولة على استيراد دواجن مجمدة وتوزيعها بأسعار مدعمة مع توزيع انتاج القطاع العام بأسعار منخفضة مدعمة ولكن حجم هذا الانتاج لم يؤثر بالدرجة الكافية على سعر السوق لأنه لا يتعدى ٣٠٪ من جملة العرض فى السوق لأن غالبية الانتاج والذى يبلغ ٧٠٪ يسوق حراً ... ونظراً لعدم كفاية المجازر والثلاجات وعدم تنظيم كاف للسوق فإن تحديد الاسعار لم يكن فعالا بل أن عجز العرض على الطلب فى بعض المواسم واحتكار الوسطاء رفع الأسعار للارتفاع فى تلك المواسم وانخفاضها فى أوقات أخرى (١٧)

● التنظيمات والمؤسسات التسويقية ... إن نجاح صناعة الدواجن عالميا نابع من كونها تعتمد على مفهومين اقتصاديين رئيسيين :

١ - انتاج الحجم الكبير (Mass Production) مع هامش ربحى صغير لوحدة الانتاج وهذا عكس السائد حاليا نتيجة لانخفاض سعة انتاج المزرع الحالية (٥ آلاف كتكوت فى الدورة) وعلاج ذلك التكامل الأفقى بين هذه المزارع لامكانية خفض تكاليف الانتاج .

٢ - التكامل الرأسى للتسويق من حلقات الصناعة وهو (انتاج الكتكوت - العلف - التسمين - المجازر) فى نظام تعاقدى ملزم لجميع الأطراف .

ولعل شرحنا السابق لمعالم هذه الصناعة يؤكد أن التنظيم المؤسسى لهذه الصناعة بحيث تصبح صناعة تعاقدية سوف يؤدى إلى لحل معوقات هذه الصناعة حتى مسألة انخفاض الكفاءة الانتاجية .

● مستوى الكفاءة الانتاجية ... فيمثل انخفاض الانتاجية فى صورة ارتفاع تكاليف الانتاج لوحدة المنتج (الطن من الوزن الحى) .

ويرجع ارتفاع تكاليف الانتاج لعنصرين رئيسيين هما :

(أ) انخفاض كفاءة استخدام عناصر الانتاج

(ب) ارتفاع أسعار المدخلات .

وتتسم صناعة بدارى اللحم بارتفاع تكاليف الانتاج نتيجة انخفاض كفاءة استخدام عناصر الانتاج وزيادة الأسعار للمدخلات ويرجع ذلك إلى عدة عوامل منها انخفاض المستوى التكنولوجى للمزارع الصغيرة قد أدى إلى زيادة استهلاك العلف المستخدم عن المعدلات القياسية نتيجة زيادة الفاقد وكذا ارتفاع نسب النفوق بسبب انخفاض الرعاية البيطرية وضعف الراقبة على الأدوية البيطرية الواردة تستخدمها هذه المزارع وسوء طرق تخزينها لضعف امكانيات هذه المزارع - هذا بالاضافة إلى عديد من العوامل الخاصة بالادارة المزرعية وعدم توافر العمالة الفنية ... ومن جهة أخرى فإن انخفاض الكفاءة الانتاجية يرجع أيضا للمشاكل التسويقية .

(جـ) وسائل النهوض بصناعة بدارى اللحم :

● ايجاد صيغة للتكامل الأفقى بين وحدات الصناعة ذات النشاط الواحد والمشتركة فى الموقع الجغرافى لكى يمكنها الاستفادة من اقتصاديات الحجم الكبير والتقليل من عناصر المخاطرة - وصيغة أخرى للتكامل الرأسى بين حلقات الصناعة المختلفة حتى يمكن تحقيق عدالة توزيع الربح بين هذه الحلقات وكذلك تحمل جميع الحلقات بقدر مساو من المخاطرة .

ويمكن تحقيق التكامل فى صناعة الدواجن من خلال التعاونيات والنظم التعاقدية المختلفة .

● تعديل السياسات السعرية بما يؤدى إلى ازالة الدعم تدريجيا عن مستلزمات الانتاج *وهو ما يتم حاليا مع الاتجاه إلى دعم المنتجات النهائية للفئات المستحقة* ... هذا إلى جانب دعم تمويل البنية الأساسية التسويقية للعمل على استقرار الصناعة وأسعار المنتجات وخفض هوامش التسويق مع تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار فى هذه البنية الأساسية التسويقية .... كذلك ينبغى اعادة النظر فى توزيع بدء هوامش الربح على حلقات الصناعة المختلفة بدءا من انتاج مستلزمات الصناعة حتى المنتج الأخير ثم التسويق ومراجعة أسعار المنتجات النهائية على فترات دورية مما يتمشى مع التكلفة النهائية مع تحديد هامش ربح مجزى لجميع حلقات الانتاج .

● تدريب الكوادر الفنية العاملة فى هذا المجال وذلك من خلال تطوير امكانيات الدراسة العملية والتدريب الميدانى فى المعاهد العلمية الزراعية والمدارس الزراعية وانشاء مراكز التدريب المهنى المتخصصة فى أوجه صناعة الدواجن .

● رفع الكفاءة التسويقية لهذه الصناعة من خلال ما يلى :

١ ـ التشغيل الكامل للطاقات الانتاجية المتاحة فى كل مراحل الصناعة أخذا فى الاعتبار التوسعات المدرجة فى ميزانيات القطاع العام والتراخيص الممنوحة للقطاع الخاص .

٢ ـ ايجاد الشكل المؤسسى والتنظيمى للسوق الذى يتيح التناسق بين حلقات الصناعة المتتالية ويكفل توزيع المخاطرة على جميع حلقات الانتاج .

● العمل على توحيد أسعار الذرة بين القطاع العام والخاص والذى يمثل من ٦٠ إلى ٦٥٪ من تكاليف الأعلاف فى هذه الصناعة مع محاولة توفير أكبر كمية من الذرة المحلية البيضاء لمصانع علف الحيوان لتوفير الذرة الصفراء لغذاء الدواجن .

● تشجيع ودعم القطاع الخاص والتعاونى على استيراد الذرة الصفراء .

● الاتفاق مع المجازر على ذبح الطيور وتجميدها لحساب المنتجين مع منحهم قرض للتسويق يمثل ٨٠٪ من سعر البيع المنخفض فى السوق بما يسمح لهم باعادة التشغيل مع وجود فرص للبيع بأسعار أعلى بعد فترة بدلا من اضطرارهم إلى بيع الطيور حية بالسعر المنخفض .

● وقف استيراد الدواجن من الخارج طالما كانت الكميات المخزنة من الدواجن محليا بصورة شهرية تغطى الاحتياجات وإذا احتاج الأمر إلى استيراد كميات من الخارج لعجز فى الانتاج المحلى فيتم البيع بسعر لا يقل عن تكاليف الانتاج المحلية حتى لا يؤثر على أسعار الناتج المحلى من الدواجن .

● وحتى يمكن أن تتوفر لحوم دواجن مدعومة لطبقات الشعب الكادحة ـ يحدد سعر القطع المختلفة من الدواجن بحيث تباع الصدور بأسعار تغطى دعم أسعار الأجزاء الأخرى مثل (الأوراك والدبابيس والأجزاء الأخرى) بأسعار أقل إلى أن تصل إلى بيع الأجنحة والرقبة بأسعار منخفضة جدأ تتمشى مع الطبقات الفقيرة .

● وضع استراتيجية قومية لتوفير الخدمات والرعاية الصحية البيطرية للدواجن وذلك من خلال دعم المعامل الاقليمية المتخصصة فى تشخيص أمراض الدواجن وسد العجز الحالى فى انتاجنا الحالى من الأمصال واللقاحات والأدوية البيطرية .

● توحيد الجهات المشرفة على فحص الأغذية المستوردة فى جهة واحدة مع تدعيمها بالقوى البشرية والامكانيات اللازمة للارتقاء بالنظام الرقابى على الأغذية .

● ينبغى أن يكون للتعاونيات دور رئيسى فى انشاء وادارة المجازر الآلية والثلاجات والخدمات التسويقية حتى منافذ التوزيع حيث أن أداء هذا الدور فى ظل النظام التعاونى سيؤدى إلى خفض الهوامش التسويقية بما فى ذلك من تأثير ايجابى على أسعار المنتجات النهائية .

● ثانيا : بيض المائدة :

● أ) هيكل الانتاج وتطوره :

خلال الفترة من (٨١ ـ ١٩٨٥) أنشىء ٢٠٠ مشروع لانتاج البيض قدر انتاجها بحوالى ٢ مليار بيضة عام ٨٥ / ١٩٨٦ (١٧) هذا بالاضافة إلى بعض المشروعات الانتاجية الأخرى .
ـ وقد أقبل المستثمرون على اقامة مشروعات انتاج بيض المائدة على المستوى التجارى للأسباب الآتية :ـ

١ ـ ارتفاع أربحية مشاريع انتاج بيض المائدة .
٢ ـ التسهيلات التى منحتها الدولة للمستثمرين عن طريق الاعفاءات الجمركية للتجهيزات (المبانى سابقة التجهيز) والأجهزة والمولدات ووحدات تصنيع الأعلاف وغيرها ..
٣ ـ الاعفاء من الضرائب من بدء التشغيل ومنح قروض بفائدة ميسرة وشروط مبسطة .
٤ ـ دعم الدولة لمستلزمات انتاج الأعلاف وأهمها الذرة الصفراء .
٥ ارتفاع معدلات التحويل الغذائى وبالتالى رخص انتاج وحدة البروتين إذا ما قورن بمصادرة الأخرى من اللحوم الحمراء والبيضاء والأسماك .
٦ ـ تغير نمط الاستهلاك وخاصة فى المدن حيث أقبل المواطنون على استعمال بيض المائدة التجارى لكبر حجمه وانخفاض سعره عن المعروض من البيض البلدى .
هذا وقد ظل القطاع الريفى المصدر الأساسى لانتاج البيض فى السنوات السابقة لعام ١٩٨٠ حيث كان يرى الدجاج البلدى فى القرى باعداد كبيرة لتمد المدن بالبيض البلدى علاوة على ما يربى فى منازل المدى ويتغذى على الفضلات المنزلية .

ونظرا لقلة الأعداد التى تربى بالقرى لارتفاع مستوى دخول العمل الزراعيين على اختلاف جنسهم وأعمارهم مما أدى إلى تحول الكثير من القرى إلى مستهلكة للمواد الغذائية بعد ما كانت منتجة تفيض بالخير على سكان المدن --- ومن ناحية أخرى ونظراً لارتفاع أسعار الكتاكيت والحبوب خاصة فى المدن فقد انخفضت أعداد الدجاج الذى يربى بالمنازل واتجه المستهلكون إلى استعمال بيض المائدة التجارى .

(المشاكل) :

● تكلفة الانشاء فى الغالبية العظمى من هذه المشروعات كانت عالية لاتجاههم إلى النظام المقفل والذى يصل تكلفته إلى حوالى ١,٥ مليون جنيه فى مشروعات (١٥) مليون بيضة .

● ساعد على الاتجاه إلى هذه المشروعات الكبيرة التسهيلات الائتمانية التى وصلت إلى ٧٥٪ من قيمة هذه المشروعات مما يشكل عبء كبير على تكلفة البيض متمثلة فى أقساط وفائدة السداد (١٧)

● ارتفاع تكلفة مستلزمات الانتاج .
● موسمية استهلاك البيض فى مصر حيث يقل بشدة فى الصيف وأثناء صيام المسيحيين أى حوالى ٦ أشهر سنويا وطبيعة الانتاج المستمرة التى لا يمكن تخفيضها أو ايقافها فى هذه الفترات .
● التدخل فى الأسعار سواء بتحديد سعر منخفض وغير مناسب أو بيع كميات كبيرة من البيض بأقل من تكلفة الانتاج - خاصة فى مواسم زيادة استهلاكه والتى يعتمد عليها المنتج أساسا فى تعويض انخفاض الأسعار فى المواسم الأخرى .
● تأثير السلع البديلة مثل اللحوم الحمراء ولحوم الدواجن المستوردة والتى تقبل الطبقات الفقيرة عليها إذا ما توفرت ويقل استهلاكها للبيض .

● النمط الغذائى فى الريف والذى كان لفترة طويلة بائعا للبيض وليس مستهلكا له مما أدى الى عدم زيادة طاقات الاستهلاك للكميات المتزايدة من الانتاج فى الريف والذى يمثل جزءا كبيرا من السكان .
● تأثير النحشر فى مشروعات التسمين على أغراض الأسواق بيض التفريخ وأثره على أسعار واستهلاك البيض .
● عدم وجود خبرة كافية لدى كثير من المتخصصين سواء فى الانتاج أو التسويق إذ أن أغلبهم دخلوا هذه الصناعة معادين وأملا فى الأرباح .

(جـ) وسائل النهوض بصناعة انتاج بيض المائدة :

● تشجيع اقامة مشروعات أمهات البيض للوصول بطاقة المزارع الحالية إلى أقصى انتاج ممكن .
● أعطاء أولوية أولى لتوفير الذرة الصفراء لمزارع انتاج البيض خاصة الكبيرة منها لتغطية ١٠٠٪ من احتياجاتها وذلك لخفض تكاليف الانتاج .
صنع قنوات جديدة لتسويق البيض بدلا من احتكار التجار وذلك عن طريق تشغيل الخريجين لتوصيل البيض إلى المنازل نظير مبلغ معين ... كذلك يستلزم الأمر تطوير أسلوب التسويق الحالى عن طريق تشجيع انشاء محطات التجميع والفرز والتعبئة والتبريد ووسائل النقل المجهزة بالاضافة إلى التوسع فى انشاء منافذ تسويقية ... وقد يكون من المناسب أن تأخذ التعاونيات والمحليات والروابط والاتحادات دوراً رائداً فى إيجاد الاسلوب الامثل للتسويق .
وأخيراً ... وليس آخراً ... فمهما قيل عن هذه الصناعة وما نالت من دعم وترسيخ من الدولة وما خصص لها من قروض وتيسيرات فإن مردة إلى أنها وليدة سنوات معدودة ويقتضى الأمر توفير الحماية لها بما يكسبها القدرة على توفير احتياجات الجماهير .

●●●

الفصل
العاشر

التعاون الزراعي

تعد الحركة التعاونية الزراعية فى مصر أقدم الحركات التعاونية فى العالم العربى .. فقد احتفل فى مطلع ١٩٩٠ بمرور ٨١ عاما على تأسيس أول تعاونية زراعية فى مصر .

ولقد خرجت الدعوة الأولى لقيام التعاونيات ١٩٠٨ من بين صفوف الحزب الوطنى الذى أسسه الزعيم مصطفى كامل مناديا باستقلال مصر وخروج المحتل البريطانى منها .. فقد كان « عمر لطفى » أول من دعا إلى الفكرة التعاونية فى مصر أحد القادة البارزين فى الحزب الوطنى وأفسح له الحزب صحيفته وندواته واجتماعاته لينشر من خلالها دعوته والتى اثمرت بقيام التعاونيات الأولى ونقاباتها المركزية بمبادرات شعبية خالصة وبالاعتماد الكامل على النفس والموارد الذاتية للتعاونيين .

ولقد أنشأ « عمر لطفى » (شركة التعاون المالى) فى ٣٠ / ١٢ / ١٩٠٩ ثم أنشأ أول « جمعية تعاونية زراعية » بشبرا النملة بمحافظة الغربية فى ١٠ / ٤ / ١٩١٠ أتبعها بانشاء ١٦ جمعية أخرى ثم انشأ شركة التعاون المنزلى » لموظفى الحكومة بالاسكندرية .

وبعد وفاة « عمر لطفى » فى ٤ / ١١ /١٩١١ تعهد الحركة التعاونية أخوة « أحمد لطفى » الذى أنشأ « النقابة المركزية العامة » لتكون بمثابة ... اتحاد عام للجمعيات التعاونية لتؤدى فى نفس الوقت مهام الجمعية التعاونية للاتجار بالجملة وأعمال بنك التعاون المركزى .

وبعد عودة « ابراهيم رشاد » من انجلترا بعد دراسة التعاون والاقتصاد عين مديراً لمصلحة التعاون وبدأ ينشر المبادىء التعاونية وينشأ الجمعيات بنفسه وقد قابلته صعوبات كثيرة من تأسيس حركة تعاونية سليمة إلا أنه نجح عام ١٩٤٦ فى أن ينشر الحركة التعاونية فى الريف وأنجز قانون التعاون الذى يضمن اقامة أول بنك تعاونى بحت .. وقد كافح كثيراً من أجل نشر التعاون وقدم من خلاله كفاحه مشروع « الجمعيات التعاونية الانتاجية » ومشروع الاقطاعيات الزراعية لخريجى كليات ومدارس الزراعة ومشروع « القرية السعيدة » وفى عام ١٩٥١ قدم « ابراهيم رشاد » مشروع المزارع التعاونية .

وبقيام « ثورة ٢٣ يوليو » وحدوث تغييرات اقتصادية واجتماعية واسعة فى البلاد أمتدت وشملت الريف المصرى وغيرت من خريطته وحققت العدالة الاجتماعية بين مزارعيه ودفعت بالنشاط الزراعى وحققت معدلات مرتفعة فى كافة مجالات الانتاج الزراعى والنباتى والحيوانى ... والجدير بالذكر أن « الثورة » قد اتخذت « التعاون » شعاراً وأداة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وخلال فترة طويلة من الانجازات التعاونية شهدتها فترة الستينيات ... تم الغاء الاتحاد التعاونى الزراعى المركزى عام ١٩٧٦ .. وشهدت هذه الفترة وما قبلها أخطر قضية الاتحاد التعاونى » ... تلك القضية « الملفقة » والتى كان من آثارها الاساءة البالغة إلى « سمعة التعاون والتعاونيين » لدى رجل الشارع المصرى .. وبالرغم من فشل القضية فى هدم « رموز » الحركة التعاونية الزراعية فى ذلك الوقت ... وبراءة الجميع ... فالاشاعات

والأباطيل مازالت ملتصقة للأسف بفكر رجل الشارع المصرى على أية حال فقد انقضت هذه الفترة وارتفع صوت يؤذن ببزوغ فجر جديد للحركة التعاونية الزراعية بقيام الاتحاد التعاونى الزراعى المركزى عام ١٩٨١ ... ومازال الاتحاد التعاونى يحاول حل مشاكل المزارع التعاونى والزراعة المصرية .... ومازالت جهود تبذل .. إلا أن تقدم الحركة التعاونية الزراعية ... مازال يعترضه العديد من « العراقيل والأشواك والهضاب .. وهذا ما سنحاول ايضاحه بشىء من التفصيل خلال هذا الباب (٢) .

مفهوم التعاون

فلنبدأ الحديث عن مستقبل التعاون الزراعى بشرح موجز عن مفهوم « التعاون » يقصد بالتعاون من الناحية اللغوية « المساعدة المتبادلة .. » ومعنى تبادل المساعدة هذه هى حاجة الفرد إلى جهد ومعونة الأخرين أى الحاجة إلى المعونة المتبادلة ... فشعار « التعاون » أن الفرد للجماعة والجماعة للفرد » ... وعلى وجه العموم .. نقول إنه لمن الخطأ أن نلجأ إلى تعريف عام موحد للتعاون الذى هو أحد فروع الاقتصاد وذو طبيعة ديناميكية ترتبط بحركة المجتمعات ... ويعتبر علم « التعاون » قاسما مشتركا بين علوم الاقتصاد والعلوم الانسانية وكافة العلوم السياسية والاجتماعية .

وفى دراسات وبحوث « أفلاطون » أوضح بأنه لا يوجد إنسان على ظهر الأرض يستطيع أن يعيش معتمدا على « مبدأ الاكتفاء الذاتى » .. ومن ثم كان لازما على أبناء البشرية أن يتبادلوا العون والمبادلة طيلة فترة بقائهم على ظهر الأرض »

أما « أرسطو » فقد أشار فى دراساته إلى أن المجتمع والدولة لا يمكن لاحدهما أن يقوم إلا على أساس من التعاون والبناء بين أفراده
وقد عرف الدكتور « فوكية » التعاون بالكلمات التالية ....
« إن ما يميز جمعيات التعاون عن غيرها أنها جمعيات أشخاص لا شركات أموال ... وأنها جمعيات تميل دائما إلى الخدمة بينما المشروعات الرأسمالية تميل إلى استثمار رؤوس الأموال التى طلبها المساهمون »

وقد عرفها « دريتو » بأن التعاون هو تلك المشروعات التى يرغب أعضاؤها فى القيام بعمل مشترك وتوزيع الأرباح الناتجة فيما بينهم على نحو أعدل مما يتبع فى المشروعات العادية وتصل إلى ذلك عن طريق الغاء الوسيط » (٢٥)

والقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٠ قد عرف التعاون فى مادته الاولى بأنه حركة شعبية ديمقراطية ترعاها الدولة وبأنه هو الاداة المساهمة فى تنفيذ الخطة العامة للدولة فى القطاع الزراعى .. كما عرف الجمعية التعاونية الزراعية بأنها وحدة اقتصادية واجتماعية تهدف الى تطوير الزراعة فى مجالاتها المختلفة علاوة على مساهمتها فى تحقيق التنمية الريفية فى مناطق عملها وذلك بهدف رفع مستوى اعضائها اقتصاديا واجتماعيا فى اطار الخطة العامة للدولة .

● التعاونيات آداة من أدوات التنمية :

وهذا ويعتبر انشاء التعاونيات ونموها أداة من الأدوات الهامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ووسيلة لتحقيق التقدم الانسانى مما يوجب إنشاء التعاونيات وتطويرها باعتبارها وسيلة لتحقيق الأهداف التالية ...

● تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للأفراد ذوى الموارد والفرص المحدودة وتنمية وتشجيع صفات المبادأة والابتكار لديهم .

● زيادة الموارد الرأسمالية والشخصية والقومية عن طريق تشجيع الادخار والقضاء على الربا واستخدام الائتمان استخداما سليما .

● خدمة الاقتصاد بتوفير درجة متزايدة من السيطرة الديمقراطية على النشاط الاقتصادى وتوزيع الفائض الاقتصادى توزيعا عادلا .

● زيادة الدخل القومى وحصيلة الصادرات والعمالة عن طريق استثمار الموارد استثمارا أفضل وأكمل .

● تحسين الظروف الاجتماعية واستكمال الخدمات فى بعض المجالات مثل الاسكان - مجالات الخدمات الصحية والتعليمية وخدمات المواصلات (٣٤)

● استراتيجية الوزارة

أكدت استراتيجية الوزارة فى الثمانينات فى هذا المجال على ضرورة تحسين كفاءة أداء المؤسسات التعاونية واتحادات المنتجين والتعاونيات المتخصصة .

وقالت الاستراتيجية فى هذا الصدد أن تحسين كفاءة هذا المؤسسات سوف يؤدى إلى ازدياد كفاءة وتوقيت أداء الخدمات التى يستلزمها الانتاج الزراعى .

وأكدت الاستراتيجية أن تنمية المؤسسات التعاونية أمرأ يتطلب تخليص ادارتها من الانتهازيين والقضاء على الفساد الذى قد يسود مباشرتها لنشاطها وأن تنفيذ هذا الاجراء يؤدى الى تحسين الخدمات التى تؤديها واكتساب ثقة الزراع وتكاتفهم مع الدولة وأجهزتها المختلفة .

الايجابيات :

ورغم السلبيات الكثيرة التى صاحب مراحل التطبيق التعاونى فى مصر ... إلا أنه قد تم تحقيق ايجابيات وانجازات لجماهير الفلاحين والزراعة على مدى عمر الحركة ... ونحصرها فيما يلى ....

١ - وفرت الجمعيات التعاونية الزراعية لجماهير المزارعين مستلزمات الانتاج (أسمدة - تقاوى - مبيدات - آلات زراعية) بأسعار بعيدة عن الاستغلال وفى توقيت زمنى ملائم .

٢ - قامت الجمعيات بتوفير السلف النقدية والتسهيلات الائتمانية اللازمة للأنتاج الزراعى بمعدلات معقولة وسعر فائدة منخفض .

٣ ـ نجحت الجمعيات فى تنظيم عمليات تسويق المحاصيل الاستراتيجية (القطن والأرز والقمح والبطاطس والبصل) ... وحدت من الوسطاء والسماسرة والمضاربين .
٤ ـ ساهمت الجمعيات فى تنظيم الدورة بما يحقق أهداف السياسة الزراعية (٣٤)

والحقيقة انه مازالت أزمة الحركة التعاونية الزراعية مستمرة!... ومازالت مشاكلها متراكمة دون حل منذ سنوات طويلة ... ومازالت بعض الاقلام تكتب بكل الصراحة والموضوعية مطالبة بعودة الروح إلى جسد الحركة التعاونية الزراعية ولكن دون جدوى ! .. فالجمعيات مهملة وبلا اختصاصات أو موارد أو عمل ! ... وبنك التنمية ينمو وشعبية الحركة التعاونية الزراعية تكاد تفقد بسبب سيطرة الأجهزة التعاونية الرسمية أحيانا ... والوصاية الحكومية دائما ... أما الادارة التعاونية فهى غائبة ! ... وديمقراطية الادارة فهى مؤجلة بسبب عد م انعقاد الجمعيات العمومية للجمعيات منذ فترة طويلة ! .. والاتحاد التعاونى ماذا يفعل ؟ وفقا « لاختصاصات هلامية » منحها له قانون ظالم تم اعداده ليناسب مرحلة معينة بالرغم من أنه يعد به بعض الجوانب الطيبة .

... هذا هو حال الحركة التعاونية الزراعية بكل الصراحة والوضوح ... والذى سنتناوله بمزيد من الايضاح والتفصيل من خلال هذه السطور ... والذى يتم من خلالها عرض لأبرز مشاكل التعاون الزراعى فى مصر

● قائمة المشاكل :

● سلبية القيادات التعاونية فى الدفاع عن الحركة التعاونية
● وجود سلبيات كثيرة فى قانون بنوك القرى رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٦ .
● تعدد الأجهزة المشرفة على التعاونيات وفقدان التنسيق بينهما .
● ضعف عمليات الرقابة التعاونية نتيجة لعدم وجود وسائل انتقال لمفتشى التعاون وعدم حصولهم على بدل انتقال .
● ترك التعاونيين التنفيذيين « فريسة تحت رئاسة قيادات القطاع الزراعى وفى هذا ظلم بين حيث تتساوى مؤهلات التعاونيين وأقدميتهم مع زملائهم رؤساء القطاع الزراعى علاوة على ممارستهم عملهم نظريا وعمليا .
● استيلاء بنوك القرى على مخازن ومقار الجمعيات مما لا يمكنها من قيامها بدورها المنشود فى عملية بيع مستلزمات الانتاج .
● قصور الوعى التعاونى على صورة لم يسبق لها مثيل فى العديد من دول العالم إلى جانب ضعف الممارسة الديمقراطية .
● ضعف التدريب التعاونى وعدم ربطه بخطة التنمية الزراعية والفكر التعاونى المتطور .
● عدم صنع المناخ الملائم لكى تأخذ التعاونيات الزراعية دورها المنشود فى تحقيق التنمية الزراعية ودورها المأمول على خريطة التنمية الاقتصادية .
● النظر إلى التعاونيات باعتبارها « أداة » من أدوات الدولة فى تنفيذ الخطة القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ... مما أفقد التعاونيات طبيعتها المتميزة كمنظمات

« شعبية » ... علاوة على التدخل الحكومى متنوع المصادر فى أنشطة التعاونيات تارة بدعوى ضمان تنفيذ خطة الدولة مما قيد حركة التعاونيات وقلص فرص نموها .

● القصور الشديد فى طاقة التمويل المتاح للتعاونيات علاوة على ضعف امكانيات التمويل الذاتى .

● قصور الأساليب الادارية فى التعاونيات ونقص الجهاز الوظيفى الفنى والادارى .

● كثرة القوانين التعاونية وعدم تفهم الظروف الموضوعية عند إعدادها ... وبذلك جاءت غير ملبية للاحتياجات الفعلية لمختلف أوجه النشاط التعاونى فعلى سبيل المثال ... فى عام ١٩٢٣ ... صدر أول تشريع تعاونى وهو القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٣ ... ولم يكن للتعاون الاستهلاكى نصيب فيه .. إذ جاء خاصا بالجمعيات التعاونية الزراعية . بالاضافة إلى أن هذا القانون قد أغفل تخصيص جزء من صافى الأرباح لتحسين الشئون الاقتصادية والاجتماعية .

● يعانى التخطيط التعاونى فى مصر من كثير من المشكلات فى مقدمتها انعدام كفاءة تحليل النشاط الاقتصادى للتعاونيات . عدم وجود جهاز قادر على تحديد الأسعار . افتقار النشاط التسويقى إلى التحديد . ضعف كفاءة الخطة المالية . عدم كفاءة التقارير التى يمكن الاعتماد عليها فى مرحلة اعداد الخطة وتمويلها ... هذا إلى جانب المشكلات الادارية التي تتمثل فى غياب الأساليب العلمية بالنسبة لكثير من الأمور المرتبطة بتنظيم وادارة التعاونيات ومنها على سبيل المثال .. الاعتماد على رأس المال المقترض أكثر مما ينبغى . عدم استكمال الأساليب العلمية فى التخزين . الاهمال فى امساك الدفاتر بكافة أنواعها سواء المحاسبة أو المالية أو المتعلقة بشئون العضوية وحركاتها فى النشاط الاقتصادى والاجتماعى (٢)

● انعدام الاهتمام ببرامج التنمية الاجتماعية .

● المرحلة الحالية :

ولكن ماذا عن المرحلة التعاونية الحالية ؟

فى الحقيقة ... تتميز المرحلة التعاونية الحالية بصدور قانون التعاون الزراعى الجديد رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨ وتتسم هذه المرحلة بالعمل فى ظل أسس ومبادىء هامة تضمنها القانون وأبرزها ..

الأخذ بمبدأ اختيارية العضوية فى الحركة التعاونية تدعيما للديمقراطية التعاونية . توحيد الحركة التعاونية الزراعية وأخضاعها لتشريع واحد . الاتجاه فى التشريع التعاونى نحو التخصيص . تحديد مناطق عمل الجمعيات بما يكفل توافر الحجم الاقتصادى . ايجاد علاقة بين بنوك القرى والجمعيات التعاونية لخدمة أهداف الانتاج الزراعى . مضاعفة مسئولية أعضاء مجالس الادارة وتضامنهم فى المسئولية . أشراف الجهات القضائية على انتخابات مجالس ادارة الجمعيات لضمان جديتها . أجازة تملك الجمعيات التعاونية الزراعية للأراضى وادارتها وكذلك تملك وادارة المشروعات الزراعية . تحديد أختصاصات

ووظائف الجمعية لكل مستوى من المستويات - تحديد مدة مجلس الادارة بخمس سنوات لاتاحة الفرصة للقيادات للتحرك الايجابى - تدعم الدولة الجمعيات التعاونية الزراعية بما تحتاجه من جهاز وظيفى عن طريق الندب - اعفاء الجمعيات وأعضائها من الرسوم والجمارك والرسوم المحلية بالنسبة لاستيرادالآلات الزراعية - الجهاز المركزى للمحاسبات هو الجهاز المختص بالمراجعة الحسابية للتعاونيات على مستوى الجمهورية والمحافظات ... ويختص الاتحاد التعاونى بالمراجعة الحسابية لباقى مستويات البنيان - للجمعيات لهاالحق في انشاء بنك تعاونى تسهم فيه الجمعيات بصفتها الاعتبارية وأعضاؤها لتقديم القروض وانشاء المشروعات اللازمة للتعاونيات على اختلاف مستوياتها ونوعياتها .

● وسائل الانطلاق :

إن تحقيق وسائل الانطلاق للحركة التعاونية الزراعية أمراً يتطلب الاسراع بتحقيق مجموعة الركائز التالية والتى تعكس فى جوهرها طريق الخلاص للتعاونيات الزراعية من كبوتها الحالية ..

● نشر الوعى والثقافة التعاونية وتحقيق الممارسة العملية والفعالة لديمقراطية الادارة وذلك من خلال العمل الحقيقى للجمعيات العمومية ومجالس الادارة .

● تحويل البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى إلى بنك تعاونى أو انشاء بنك للتعاون حيث أن انسياب التمويل يعد ضرورة أساسية لنجاح تنفيذ الاستراتيجية التعاونية .

● التحول التدريجى من تعاونيات الخدمات إلى تعاونيات الانتاج لخدمة أهداف التنمية الزراعية وتطوير العلاقات الانتاجية فى الريف إلى مستوى أرقى .

● ضرورة تحديد دور محدد وواضح للبنيان التعاونى الزراعى ممثلا فى قمته الشعبية الاتحاد التعاونى والجمعيات العامة فى التخطيط للسياسة الزراعية وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تمثيل التعاونيات الزراعية فى كافة اللجان المختصة بوضع هذه السياسات .

● ضرورة التخطيط العلمى للحركة التعاونية الزراعية ووحدات البنيان .. حيث إنه من المفروض أن يبذل الاتحاد التعاونى الزراعى المركزى والوحدات المكونة للبنيان جهودها فى وضع خطط مبدئية تعبر عن احتياجاتها وأهدافها بما يسمح من خلال التنسيق مع الأجهزة الحكومية بوضع من خلال التنسيق مع الأجهزة الحكومية بوضع خطط نهائية فى اطار الخطة القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية مع الاهتمام بتوفير قاعدة سليمة من البيانات الضرورية لاجراء دراسات فنية تسمح بوضع هذه الخطط على أسس علمية دقيق

● تدعيم التنسيق والتكامل بين وحدات البنيان التعاونى وقطاعاته .

● تحسين مستوى الادارة التعاونية ... ويشمل ذلك الفصل بين واجبات ومهام الادارة التوجيهية الاشرافية التى تتولاها المجالس التعاونية المنتج وبين مهام الادارة التنفيذية التى يتولاها فنيون ومهنيون كذلك تمتع ذاتى عن ادارة الجمعية نفسها وتحسين أوضاع العاملين بالتعاونيات .

● توسيع مجالات الأنشطة الاقتصادية للتعاونيات وذلك بالاهتمام بالمشروعات الانتاجية الموجهة للسوق والميكنة الزراعية والتسويق التعاونى والتصنيع والتوريد والائتمان المتنوع الاغراض والتأمين والفروع الاستهلاكية والارشاد الزراعى .

● تدعيم البنية الأساسية للتعاونيات .... ويشمل ذلك استكمال المقرات والمخازن والتجهيزات الادارية ووسائل النقل والاتصال ومحطات صيانة الآلات واصلاحها .

● توحيد أجهزة الاشراف والرقابة بقدر الامكان على الحركة التعاونية وتحديد دورها بجلاء ... إذ أن التنظيمات التعاونية ... تخضع لعديد من أجهزة الرقابة مما يعوق حركتها وانطلاقها .

● ضرورة الابتعاد بالتنظيمات التعاونية عن الخلافات السياسية وصولا إلى تعبئة كافة الجهود لتحقيق المصالح الاجتماعية والاقتصادية المشتركة فى اطار من المودة والتعاون

● أن تشترك التنظيمات التعاونية فى صياغة قوانينها التعاونية ... وفى صياغة الخطط الاجتماعية والاقتصادية الخاصة بها فى اطار الخطة العامة للدولة (٣٤)

●●●

خاتمة

« عزيزى القارىء ...

قدمت لك كتابى الأول .. الذى حاول أن يعكس مشاكل أرها رئيسية للزراعة المصرية ويضع لها حلولاً أراها ملائمة .. مستنداً فى ذلك إلى المعايشة الواقعية لهذا القطاع كصحفى متخصص عمل فى بلاط « الصحافة التعاونية الزراعية » لأكثر من ١٢ عاما .. إلى جانب الاستفادة من نتائج العديد من البحوث والدراسات الهامة التى أجريت على الزراعة المصرية خلال السنوات الماضية .

وربما يكون مهما أن أوضح لقارئنا العزيز بأننى بمجرد أن فرغت من إعداد هذا الكتاب قد تبلورت لدى قناعة شخصية من أن « أم المشاكل » التى تواجه الزراعة فى بلادنا هى أختفاء « المثلث المتساوى الأضلاع » الذى يربط بين البحث والارشاد والائتمان على المستوى الزراعى القومى .

صحيح أن هناك جهوداً قد بذلت لتحقيق هذا الهدف .. إلا أن أضلاع المثلث الثلاث ظلت تعمل بعيدة عن بعضها البعض فى بعض الأحيان ! وملتصقة ببعضها فى أحيان أخرى !

إن المتأمل لخريطة الزراعة العالمية شرقا وغربا يجد أن العديد من دول العالم قد أخذت بمنهج هذا المثلث وطبقته ... وكانت النتيجة ... معدلات مرتفعة من الانتاج الزراعى ... وخطوات واسعة على طريق الثورة الخضراء والاكتفاء من الغذاء ... والأمثلة على ذلك عديدة ومتعددة ونذكر منها على سبيل المثال لا الحصر الولايات المتحدة الأمريكية والهند وتايوان وتايلاند ... والبقية تأتى !

إن هذا المنهج ليس جديداً ... إنما هو شعار رفعته منظمة الأغذية والزراعة « الفاو » فى السبعينات وحولته بعض دول العالم إلى واقع عملى فكان لها هذا النجاح المضطرد فى مجال التنمية الزراعية بمفهومها الشامل .

ولقد أدركت استراتيجية التنمية الزراعية فى الثمانينات والتى وضعتها وزارة الزراعة المصرية أهمية هذا المنهج وتم تطبيقه وحقق الكثير من أهدافه ... وجاءت استراتيجية التنمية الزراعية فى التسعينات لتؤكد من جديد حرصها على تبنى هذا المنهج وتحقيق كافة أهدافه والاستفادة الكاملة من نتائج تطبيقه .

ولعل هذا يؤكد ما تعيشه الزراعة المصرية حاليا من تطوير ... وتحديث ... وانفتاح على أرقى التجارب العالمية فى مجال الزراعة ... وغد مشرق على خريطة الزراعة المصرية .

وبعيداً عن الحديث عن « أم المشاكل » التى تواجه الزراعة المصرية .. فلقد رصد الكتاب العديد من المشاكل الأخرى والتى لا تقل فى أهميتها عن هذه المشكلة ... ولم يقف الرصد بالطبع عند هذا الحد ... فقد قام « الكتاب » بالتحليل والتمحيص والعرض التفصيلى قدر ما سمحت الطاقة لكافة الجهود التى تبذلها وزارة الزراعة حاليا للتغلب على هذه المشاكل وما تم تحقيقه من أنجازات حققت الكثير على طريق تطوير الزراعة المصرية وتحديثها وتحقيق الاكتفاء الذاتى من الغذاء للملايين من أبناء شعبنا العظيم ولعلنا بهذا الجهد المتواضع نكون قد أسهمنا بقدر ما أتيح لنا من معلومات وامكانيات فى مسار الجهود المبذولة فى سبيل تنمية زراعية مصرية



المـراجـع

١ـ د . ابراهيم عنتر ـ د . سامى الفلالى ـ تعمير الصحراء وتوفير الغذاء ـ دراسة ـ جهاز تحسين الاراضى ـ وزارة الزراعة ١٩٨٧

٢ ـ د . ابراهيم مجرم ـ نظرة مستقبلية لدور التعاونيات فى التنمية الزراعية فى مصر ـ (بحث) ـ ندوة دور التعاونيات فى التنمية الزراعية بالوطن العربى (١٥ ـ ١٨ ديسمبر ١٩٨٤) مركز عمر لطفى الاسماعيلية .

٣ ـ د . احمد السيد العادلى ـ أساسيات الارشاد الزراعى ـ كتاب ـ ـ دار المطبوعات الجديدة ـ سبتمبر ١٩٧٣ .

٤ ـ د . احمد على سامى ـ بعض العوامل المثبطة لانتاج الدواجن فى مصر ـ وكيفية التغلب عليها ـ دراسة ـ كلية الطب البيطرى ـ جامعة الاسكندرية عام ١٩٨٦

٥ ـ د . أحمد محمد عمر ـ المجالات العامة فى الارشاد الزراعى ـ محاضرة ـ مؤتمر الارشاد الزراعى بالاسماعيلية بالتعاون مع مؤسسة فريدريش ناومان ١٩٩٠ .

٦ ـ المهندس السيد عبد الرحمن بسيونى ـ الامن الغذائى وامكانيات تحقيقه ـ كتاب ـ وزارة الزراعة ١٩٨٤ .

٧ ـ استصلاح الاراضى فى مصر (الخطة والمسار) دراسة ١٩٨٦ (نوفمبر) ـ الهيئة العامة للجهاز التنفيذى لمشروعات تحسين الاراضى ـ وزارة الزراعة .

٨ ـ استراتيجية وأسلوب العمل والتعرف فى استصلاح الاراضى ـ دراسة ـ مارس ١٩٨٢ ـ وزارة التعمير والدولة للاسكان واستصلاح الاراضى .

(٩) « السياسة الزراعية » ـ تقرير (٣٥) مجلس الشورى ١٩٨٦ ـ مطبوعات الشعب .

١٠ ـ التقرير الربع سنوى عن الفترة من (١ / ١٠ حتى ٣١ / ١٢ / ١٩٨٩) لانجازات مشروع الانتاج الزراعى والائتمان ـ البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى .

١١ ـ « أهمية استصلاح الاراضى » ـ دراسة الهيئة العامة للجهاز التنفيذى لمشروعات تحسين الاراضى ـ وزارة الزراعة ـ نوفمبر ١٩٨٦ .

١٢ ـ « جريدة التعاون » ـ (٦ / ٥ / ١٩٨٦) ـ د . عبد السلام جمعة (حوار)

١٣ ـ جريدة « التعاون » ـ (٣١ / ١٠ / ١٩٨٩) ـ م . عادل عزى (حوار)

١٤ ـ د . حسنى محمود السواح ـ نظرة على الاستراتيجية القومية للرقابة على الاغذية ذات الاصل الحيوانى فى مصر ـ دراسة ـ مركز البحوث الزراعية ـ وزارة الزراعة ١٩٨٦ .

١٥ ـ م . رمضان أمين محمد ـ م / سمير محمد سلطان ـ أهمية التنسيق والربط بين المؤسسات الائتمانية والارشادية والبحثية لتحقيق التنمية الاقتصادية الحقيقية فى القطاع الزراعى ـ دراسة ـ البنك الرئيسى ١٩٨٩ .

١٦ ـ د . سمير طوبار ـ الأمن الغذائى العربى والفجوة الغذائية فى مصر ـ دراسة ـ المؤتمر العربى الأول يناير ١٩٨٧ .

١٧ ـ صناعة الدواجن فى مصر الوضع التالى --- والرؤية المستقبلية ـ دراسة ـ الادارة المركزية للانتاج الحيوانى ـ وزارة الزراعة ـ سبتمبر ١٩٨٦ ٠

١٨ ـ المهندس عادل عزى ـ موقف مشروعات الدواجن فى مصر ـ دراسة ـ البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى ١٩٩٠٠

١٩ ـ د ٠ عبد السلام جمعه ـ استراتيجية وزارة الزراعة فى مجال التقاوى ـ دراسة ـ مركز البحوث الزراعية ١٩٨٩ (٢٩) عصام رفعت ـ دور القطاعين العام والخاص فى التنمية الزراعية منذ قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ حتى الآن ـ دراسة ـ مؤتمر تطوير التنمية الزراعية فى مصر (١٦ ـ ١٨ يوليو ١٩٨٥) ـ الاهرام الاقتصادى ٠

٢١ ـ المهندس عبد الوهاب سليم ـ علامات على الطريق فى مجال استصلاح الاراضى الجديدة ـ وتعميرها واقامة مجتمعات جديدة عليها ـ دراسة مؤتمر تطوير التنمية الزراعية ودور عمال الزراعة والرى فى زيادة الانتاج (١٦ ـ ١٨ يوليو ١٩٨٥) ـ القاهرة ٠

٢٢ ـ د ٠ على الحصرى ـ العمالة والميكنة تحت الظروف المحلية للزراعة المصرية ـ مؤتمر تطوير الزراعة فى مصر (١٦ / ٧ ـ ١٨ / ٧ / ١٩٨٥) ـ القاهرة ٠

٢٣ ـ كتاب مركز البحوث الزراعية (١٨٩٨ ـ ١٩٨٣) ـ المؤتمر الثانى لمركز البحوث الزراعية (٩ ـ ١١ أبريل ١٩٨٤) ـ مركز البحوث الزراعية ٠

٢٤ ـ كتاب « البحث العلمى فى خدمة التنمية ـ مطابع الهيئة العامة للاستعلامات ـ ١٩٨٧ ٠

٢٥ ـ د ٠ كمال أبو الخير ـ « التعاونيات الزراعية -- والتنمية الزراعية » (بحث) ـ ندوة دور التعاونيات فى التنمية بالوطن العربى (١٥ ـ ١٨ ديسمبر ١٩٨٤) مركز عمر لطفى الاسماعيلية ٠

٢٦ ـ محاسب كمال الدين طه ناصر ـ « مشروع المزارع الصغير » ـ دراسة ـ البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى١٩٨٧ ٠

٢٧ ـ محاسب كمال الدين طه ناصر ـ « مشروع الانتاج الزراعى والائتمان ـ دراسة ـ البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى ١٩٨٧ ٠

٢٨ ـ محاسب كمال الدين طه ناصر ـ مستهدفات مشروع الانتاج الزراعى والائتمان ١٩٨٩ ـ دراسة ـ البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى ٠

٢٩ ـ محاسب كمال الدين طه ناصر ـ د ٠ ابراهيم صديق ـ د ٠ محمود صادق العضـى د ٠ بهاء الدين مرسى ـ التمويل الزراعى ودور البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى فى تحقيق خطة التنمية الزراعية فى مصر ـ دراسة ـ ادارة البحوث الاقتصادية ـ وزارة الزراعة ـ العلاقات الخارجية ١٩٨٩ ٠

٣٠ ـ محاسب كمال ناصر ـ د ٠ ابراهيم صديق ـ نحو تطوير نظم مستلزمات تسويق الانتاج الزراعى ـ الندوة القومية للسياسات السعرية والتسويقية الزراعية ـ منظمة الاغذية والزراعة ـ وزارة الزراعة ـ القاهرة ١٩٨٧ ٠

٣١ ـ مجلة « الأرض الطيبة » ـ العدد رقم (٥٩) ـ مدير معهد بحوث الصحراء (حوار)
٣٢ ـ مجلة « الأرض الطيبة » ـ العدد رقم (٤٦) ـ مايو ١٩٨٣ ـ دور الجمعيات فى الميكنة الزراعية (ندوة) .
٣٣ ـ مجلة « الأرض الطيبة » ـ العدد رقم (٦٧) سبتمبر ١٩٨٧
٣٤ ـ محمد رشاد ـ الحركة التعاونية المصرية الواقع والمستقبل ـ سلسلة الثقافة التعاونية ـ العدد الخامس ـ الاتحاد التعاونى الاستهلاكى أغسطس ١٩٨٥ .
٣٥ ـ محمد عبد المعز هلال ـ رسالة ماجستير ـ دور بنوك القرى فى التنمية الريفية ـ كلية الزراعة ـ جامعة عين شمس .
٣٦ ـ م . محمد مجدى جابر الربيعى ـ م . محمد صبرى أمبابى ـ أبعاد الميكنة الزراعية فى الدول النامية والتجربة المصرية ـ دراسة ـ ادارة الدراسات الدولية ـ العلاقات الخارجية ـ وزارة الزراعة .
٣٧ ـ مختار عبد الحميد ـ راشد البراوى ـ د . عادل يوسف ـ مؤتمر الثروة السمكية ـ ووسائل تطويرها لدعم سياسة الأمن الغذائى ـ تقرير ـ مريوط ـ (٥ ـ ٧ يناير ١٩٨٠) ـ الاسكندرية
٣٨ ـ مشروع الانتاج الزراعى والائتمان ـ التقرير الربع سنوى حتى ٣٠ يونيه ١٩٨٨ ـ مريوط ـ لدعم سياسة الأمن الغذائى ـ تقرير ـ
٣٨ ـ مشروع الانتاج الزراعى والائتمان ـ التقرير الربع سنوى حتى ٣٠ يونيه ١٩٨٨ ـ البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى .
٣٩ ـ د . منير عزيز مرقص ـ الميكنة الزراعية ودورها فى تنمية قطاع الانتاج الزراعى ـ دراسة ـ كلية الزراعة ـ جامعة القاهرة
٤٠ ـ د . نجلاء محمد والى ـ التغذية الصحية وأثرها على البيئة ـ مؤتمر الغذاء والتغذية ديسمبر ١٩٨٧ ـ دراسة ـ جامعة الزقازيق مشتهر .
٤١ ـ د . يحى حسن ـ الثروة المائية فى مصر ـ محاضرة ـ الموسم الثقافى (٢٨ / ١ / ١٩٨٥ وزارة الزراعة .
٤٢ ـ د . يوسف والى ـ استراتيجية الزراعة فى الثمانينات ـ وزارة الزراعة .

●●●


الملاحق

استراتيجية مركز البحوث الزراعية

فى الثمانينات

فى اطار تحقيق استراتيجية المركز تسعى برامج مركز البحوث الزراعية البحثية إلى تكثيف برامج التربية والانتخاب للمحصول العالى مع الحفاظ على صفات الجودة والحفظ إلى جانب الدمج الكامل لبرامج التربية مثال ذلك الأصداء فى القمح واللفحة فى الأرز والذبول المتأخر والمتفحم فى الذرة الشامية والتفحم فى القصب والعفن الابيض فى البصل والهالوك فى الفول البلدى والذبول فى السمسم هذا علاوة على استنباط أو أقلمة أصناف مبكرة النضج عالية المحصول وذلك للمساعدة فى زيادة معدلات التكثيف المحصولى (القطن . القمح . الذرة الشامية . الأرز . عبد الشمس) وكذلك استنباط أصناف تتحمل الملوحة أو الجفاف وذلك لاتاحة التوسع فى مناطق الساحل الشمالى أو الواحات أو مناطق البحيرات الشمالية (القمح والشعير والذرة الرفيعة) إلى جانب دراسة نظم تعاقب المحاصيل المختلفة وعلاقتها بخصوبة التربة والاحتياجات السمادية من العناصر الكبرى والصغرى وكذلك الميزات الاقتصادية لكل دورة وتأثيرها على دخل المزارع تحت ظروف التكنولوجيا الحالية والمتوقعة نتيجة لتعميم أساليب الزراعة الآلية أو درجات متفاوتة منها .

مع اعطاء أولوية كبيرة لزيادة انتاجنا من الحبوب الرئيسية والتى تشمل القمح والذرة الشامية والرفيعة والأرز حيث أنها المكون الرئيسى لغذاء الانسان المصرى فضلا عن أهميتها المطلقة فى مستقبل صناعة الأعلاف اللازمة لتطوير معدلات انتاج اللحوم البيضاء والحمراء والألبان فضلاً عن أنها تشكل النصيب الأوفى فى حجم الفجوة الغذائية الراهنة .

ومن أهداف استراتيجية المركز أيضا دراسة العلاقة بين النبات والأرض والمياة وأثر الممارسات الحالية فيما يختص بالافراط فى استخدامات مياه الرى وأثر ذلك على أرتفاع مستوى الماء الأرضى وظهور مشاكل الملوحة بدرجات متفاوته ووضع حلول عملية لهذه المشكلة على المستوى الحقلى وذلك بهدف تحقيق أقصى انتاج ممكن مع المحافظة على خصوبة التربة وتعظيم العائد للدولة والأفراد من الأسمدة ومياه الرى .. كذلك دراسة مدى تغير الاحتياجات السمادية للمحاصيل المختلفة حقلية وبستانية فى ضوء تغير خصائص التربة ومياه الرى فى السنوات الأخيرة إلى جانب ضرورة تحديث خرائط الحصر التصنيفى والحوضى إلى جانب ضرورة تحديث خرائط والحوضى للأراضى الزراعية وربطها بمستويات الانتاجية الحالية والمأمولة وربط كل ذلك ببرامج تحسين والمحافظة على خصوبة الأراضى المصرية وتعديل الأولويات الموضوعة لهذه البرامج طبقا للنتائج التى تتجمع فى هذا الخصوص .

وتؤكد استراتيجية المركز أيضا على أهمية دراسة امكانية ادخال محاصيل بقولية أو زيتية وأقلمتها خاصة فى الأراضى المستصلحة حديثا وتكثيف برامج الأقلمة خاصة فى الأراضى المائية والسمادية ومواعيد الزراعة الملائمة وحصر الآفات والأمراض السائدة فى هذه المناطق بحيث تسبق هذه الدراسات أى برامج موسعة للاستصلاح والاستزراع والتوطين وتكثيف دراسات الميكروبيولوجيا الزراعية بهدف تعميم الحاصلات البقولية وحل المشاكل القائمة فى هذا الصدد وكذلك دراسة استخدامات مخلفات المزرعة واكثار السلالات المناسبة من الطحالب المعدنية لتثبيت الأزوت الجوى فى زراعات الأرز بهدف توفير بعض الأسمدة المستخدمة حاليا وكذلك تكثيف دراسات توليد الطاقة باستغلال مخلفات المزرعة .

واجراء الدراسات البيولوجية والبيئية على الآفات التى تصيب الحاصلات الحقلية والبستانية وحيوانات المزرعة مع ايجاد الطرق الملائمة لمقاومتها مع توجيه اهتمام خاص إلى دراسات حماية الثروة الحيوانية بشكل عام ورفع الكفاءة الانتاجية لحيوانات المزرعة وخاصة فى مجالات التحسين الوراثى والتغلب على بعض المشاكل الرئيسية القائمة مثل العقم فى الجاموس وتأقلم الحيوانات الأجنبية عالية الادرار تحت الظروف المصرية وأساليب انتاج اللبن النظيف وتصنيعه وتداوله وطرق تصنيع الأعلاف غير التقليدية لاستغلال ما يقرب من عشرة ملايين طن من مخلفات المحاصيل متاح سنويا

وتستهدف استراتيجية المركز احداث الربط بين مشروعات المعونة الفنية فى مجالات البحوث والارشاد بالمركز وتوجيهها لخدمة الاهداف الرئيسية التالية --- تغطية أحتياجات البرامج البحثية التطبيقية المتكاملة طبقا لأولويات الخطة البحثية على مستوى المركز وزيادة كفاءة العمل والتشغيل والصيانة فى محطات البحوث والمزارع الانتاجية بما يحقق الارتقاء بمستويات الأداء فى مجال البحوث وانتاج التقاوى المنتقاه وزيادة القدرة على نقل التكنولوجيا الزراعية الجديدة سواء ما وجدمنهابالفعل أو ما يمكن توليه فى المستقبل وذلك فى أقصر وقت ممكن وعلى أوسع نطاق تعليمى وعن طريق تقوية جهاز الارشاد الزراعى وتنظيم حملات قومية ارشادية يكون هدفها دفع معدلات الانتاج إلى مستويات أعلى وربط النشاط الارشادى على المستوى المحلى بمحطات البحوث الاقليمية المنتشرة فى مختلف أنحاء الجمهورية .

ومن أبرز مستهدفات استراتيجية المركز هو احداث الربط بين الارشاد الزراعى وأجهزة البحوث الزراعية وذلك بهدف نقل نتائج البحوث الزراعية فى صورة توصيات انتاجية مبسطة قابلة للتبنى والانتشار بين جماهير المزارعين --- ولما كان هذا الربط قد تأخر كثيراً --- ولم يحقق الأهداف المرجوة منه --- فقد تم وفقا لاستراتيجية المركز اعادة تنظيم الارشاد الزراعى بحيث يضم مجموعتين رئيسيتين :

● مجموعة الارشاد التخصصى : وتضم المسئولين عن البرنامج القومى للارشاد بما فى ذلك الباحثين المتخصصين فى مجال الأراضى والمياه ووقاية وأمراض النباتات والمعاملات الزراعية وتتعاون هذه المجموعة مع البرامج البحثية على المستوى المركزى والاقليمى

فى أختيار ومواءمة مجموعة التوصيات الانتاجية تحت ظروف المزارع ومساعدته على تبنيها فى داخل نظامه المزرعى إلى جانب ذلك تقوم بتنفيذ برامج تدريبية للمرشدين الزراعيين على مستوى المركز والقرية والرد على المشاكل المحددة التى ترد من المرشدين والزراع ونقلها أولا بأول إلى الأجهزة البحثية المعنية بالمشكلة واعداد النشرات الفنية المبسطة التى تلخص نتائج البحوث بأسلوب مبسط يهدف إلى زيادة وتشجيع اقبال المزارعين على التكنولوجيا الجديدة فى ضوء ميزانيتها الاقتصادية الواضحة .

● مجموعة الارشاد العام : وتضم العاملين الادارة العامة للارشاد الزراعى على مستوى القرية والمستويات الأعلى بالمراكز والمحافظات ومهمتها الرئيسية نقل عناصر التكنولوجيا الزراعية الجديدة والعمل على انتشارها على أوسع نطاق ممكن ويجب تحرير هذه المجموعة من أى واجبات تنفيذية تتعلق بتطبيق الدورة الزراعية أو اقامة الآفات أو ادارة الجمعيات التعاونية بل يجب أن تتفرغ بالكامل للعملية التعليمية كما يجب تكثيف البرامج التدريبية لهذه المجموعة بما يمكنها من أداء مهامها على الوجه المطلوب .

هذا وقد تضمنت استراتيجية المركز وخطة البحثية (١٢) برنامج قومى فى المجالات الزراعية التالية .

١ - البرنامج القومى للنهوض بمحصول القطن ومحاصيل الألياف .
٢ - البرنامج القومى للنهوض بالقمح والشعير .
٣ - البرنامج القومى للنهوض بالذرة الشامية والرفيعة
٤ - البرنامج القومى للنهوض بمحصول الأرز .
٥ - البرنامج القومى للنهوض بالمحاصيل الزيتية والبصل .
٦ - البرنامج القومى للنهوض بالمحصيل السكرية
٧ - البرنامج القومى للنهوض بمحاصيل البقول والعلف
٨ - البرنامج القومى للنهوض بمحاصيل الفاكهة ونباتات الزينة .
٩ - البرنامج القومى للنهوض بمحاصيل الخضر والنباتات الطبية والعطرية .
١٠ - البرنامج القومى لأقلمة وتطوير الزراعة الآلية .
١١ - البرنامج القومى للنهوض بالثروة الحيوانية وحمايتها .
١٢ - البرنامج القومى لدراسات الدورة واقتصاديات الزراعة .

●●●

مكانة « الارشاد الزراعى »

فى استراتيجية التنمية الزراعية فى الثمانينات

ذكرت استراتيجية التنمية الزراعية المصرية يجب أن ترتكز على ركيزتين أساسيتين تتعلق أولاهما بنقل التكنولوجيا فى المجال البيولوجى كما هو الحال فى تبنى الأصناف الجديدة عالية الانتاج أو معدلات التسميد أو الرى أو التقاوى الجيدة المضمونة أو تركيب العلائق الحيوانية والداجنة والأمصال أو اللقاحات أو التلقيح البكتيرى أو غيرها من الأساليب التكنولوجية العصرية ذات الطبيعة البيولوجية أما فيما يتعلق بالأساليب التكنولوجية غير البيولوجية - كما هو الحال فى الآلات والمعدات ومواصفات ومواد البناء وغيرها فإن تبنيها وتشجيعها لابد وأن يستند إلى ملائمتها وتناسقها مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية للزراعة المصرية وأن ذلك يتطلب بدوره النظر بعين الاعتبار إلى المجتمعات التى تتفق ظروفها وتلك الخاصة بالمجتمع المصرى كما فى الهند وتايلاند وتايوان وكوريا الجنوبية واليابان وعلى أى فإن دفع مراكز ومحطات البحوث وتشجيعها لتخليق التكنولوجيا غير البيولوجية والتى تتلائم وظروف المجتمع المصرى ضرورة لا بديل له وعلى الأخص فى المدى الطويل .

ولتحقيق هذا الهدف أوضحت الاستراتيجية أنها تهدف إلى دمج جهاز الارشاد الزراعى ومركز البحوث الزراعية وهذا ما تحقق بالفعل .

وأشارت استراتيجية التنمية الزراعية فى الثمانينات إنه فى أطار تحسين كفاءة آداء المؤسسات الزراعية سيتم أصلاح الارشاد الزراعى ليصبح كفء وقادر على نقل نتائج البحوث والدراسات إلى الزراع .

وكذا تجميع مشاكل المنتجين ورفعها إلى معاهد البحوث بما يحقق ازدياد كفاءة الانتاج الزراعى ومن ثم صافى الناتج القومى الزراعى وفضلا عن ذلك فإن سياسة الوزارة فى هذا الصدد مؤداها نقل التكنولوجيا البيولوجية على أوسع نطاق سواء ما يتعلق بالزروع النباتية - كما هو الحال فى التقاوى المنتقاه والأصناف مرتفعة الغلة أو أساليب التسميد ومكافحة الآفات أو معاملات ما بعد الحصاد - أو الحيوانية - كما هو الحال فى الهجن عالية الانتاج وتركيب العلائق المركزة والاستفادة القصوى من مخلفات المزرعة والأعلاف الخضراء فى هذا الصدد .

- أما فيما يتعلق بالأساليب التكنولوجية العصرية الآلية فان سياسة الوزارة ترتكز على تبنى الآلات والأدوات والمعدات التى تؤدى إلى زيادة كفاءة تشغيل الانسان والحيوان وفى هذا الخصوص فإن عناية فائقة ستبذل لانتقاء التجارب الناجحة التى تتماثل ظروفها الاقتصادية وخصائصها الاجتماعية مع تلك الخاصة بالمجتمع المصرى

وأشارت الاستراتيجية فى هذا الصدد أن الوزارة قامت على وجه الخصوص بدراسات متأنية جادة لتجارب كوريا الجنوبية واليابان وتايلاند وتايوان والهند فى هذا الخصوص ... كما أنها ستنتج سياسة مؤداها تشجيع مراكز البحوث وشركات الآلات والمعدات الهندسية لتصميم وانتاج الآلات التى تتفق والظروف الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية للمجتمع المصرى ومن ثم ترسى قواعد تخليق التكنولوجيا الزراعية الآلية المصرية .

وأكدت الاستراتيجية أن ضمان النمو الذاتى لقطاع الزراعة لن يتأتى إلا من خلال اقامة مؤسسات قوية قادرة تتولى توفير الخدمات والمرافق اللازمة فى الانتاج الزراعى سواء من حيث المقادير اللازمة أو التوقيت الأمثل لتوفير تلك الخدمات ... وأن أجهزة الارشاد والتعاونيات والبحوث هى الركائز الأساسية للمؤسسات المؤهلة للقيام بهذه الأدوار .

وجاء فى الاستراتيجية أن تطوير وتنمية الزراعة المصرية لن يتحقق إلا من خلال الاستفادة بتجارب ناجحة للزراعة فى المجتمعات ذات الحيازات الصغيرة كما هو الحال فى كوريا الجنوبية واليابان وتايوان والصين وغيرها من الدول ... ومن هذا المنطلق يبرز الدور الرئيسى الذى يمكن أن تلعبه المؤسسات الزراعية المصرية وعلى الأخص الارشاد والتعاونيات (٤٢)



أختصاصات الادارة العامة

للارشاد الزراعى بالوزارة حاليا

● وضع الخطط الارشادية للوصول إلى أقصى حد من الكفاءة الانتاجية للأراضى الزراعية والحيوانية عن طريق بذل الجهود لارشاد المزارعين وتبنيهم فى مختلف المجالات الزراعية وفقا لتوجيهات الوزارة وحسب ما تمليه نتائج البحوث الزراعية .

● تخطيط البرامج الهادفة للوصول إلى أقصى حد من الكفاءة الانتاجية للأسرة الريفية والمساعدة على زيادة دخلها عن طريق توصيل خدمات الارشاد الزراعى إلى المنزل الريفى من خلال الشباب والمرأة والفتاة الريفية .

● استخدام أحدث الوسائل الاعلامية المرئية والمسموعة والمقررة فى تخطيط وتنفيذ البرامج الارشادية الزراعية المختلفة .

● تطوير رسالة الوحدات الزراعية كمركز إشعاع لمن حولها من المزارعين تطلق منه ثورة الميكنة وأساليب الزراعة الحديثة والمستهدف تحقيقها وتعميمها بين جماهير الفلاحين .

● تطوير رسالة المجالس الاستشارية الزراعية بحيث تضع القنوات الطبيعية لنقل مشاكل الزراع إلى المختصين فى الوزارة وأجهزة البحث العلمى لحلها وكذا توصيل التوصيات ونتائج البحوث لتطبيقها فى الحقول .

● الهيكل التنظيمى :

١ ـ مراقبة النهوض بالمحاصيل الزراعية وتشمل :
(أ) قسم النهوض بالمحاصيل الحقلية .
(ب) ـ قسم النهوض بالمحاصيل البستانية .
(جـ) قسم الوحدات والحقول الارشادية .
(د) قسم المجالس الاستشارية الزراعية .

٢ ـ مراقبة الارشاد الحيوانى وتشمل :
(أ) قسم الارشاد الحيوانى .
(ب) الارشاد الداجنى .

٣ ـ مراقبة التنمية الريفية وتشمل :
(أ) قسم الاقتصاد المنزلى .
(ب) قسم تنمية الدخل الريفى .

٤ ـ مراقبة الوسائل الارشادية وتشمل :
(أ) قسم النشرات والمطبوعات .
(ب) قسم وسائل الاعلام .
(جـ) قسم الاعداد الفنى .
٥ ـ مراقبة الميكنة والمشروعات المشتركة وتشمل :
(أ) قسم الميكنة الزراعية والمشروعات المشتركة .
(ب) قسم الدعم الاعلامى .
٦ ـ مراقبة البرامج الارشادية وتشمل :
(أ) قسم البرامج .
(ب) قسم اعداد القادة وتوعية الزراع .
(جـ) قسم المتابعة والتقييم .

● انشاء ادارة عامة للارشاد التخصصى :ـ

ولتحقيق هذا الربط اقتضى الأمر تكوين ثلاث وكالات لمركز البحوث الزراعية بالقرار الوزارى رقم ٤٩ لعام ١٩٨٣ أحداها لشئون البحوث والثانية لشئون الانتاج والمحطات والثالثة لشئون الارشاد وفى ١٥ / ٢ / ١٩٨٣ صدر القرار الوزارى رقم ٢١١ لعام لشئون الارشاد لعام ١٩٨٣ بتنظيم وكالة المركز لشئون الارشاد الزراعى إلى ٣ مكونات تنظيمية هى :

١ ـ ادارة الارشاد العام .

٢ ـ ادارة الارشاد التخصصى .

٣ ـ الارشاد البحثى وهو ليس بديلا لمعهد بحوث الارشاد الزراعى

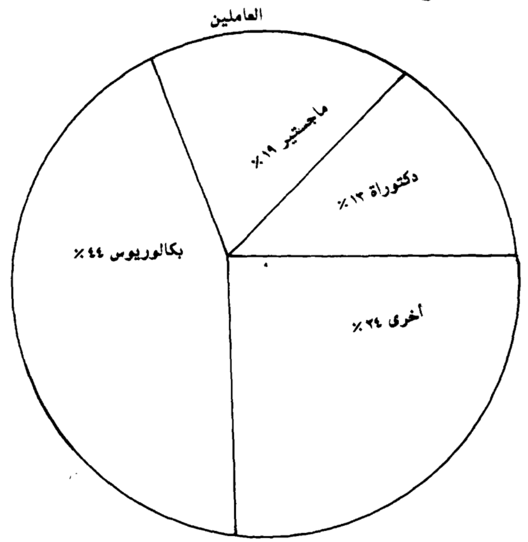
ولقد تحددت مهام الارشاد العام وفقا للقرار الوزارى المشار اليه إلى ادارة تنمية القدرات البشرية وادارة تنمية البرامج وادارة المتابعة الميدانية ... كما تحددت مهام الارشاد التخصصى على ضوء ذلك فى اعداد جهاز من المرشدين المتخصصين بالاضافة إلى أختيار وموائمة مجموعة التوصيات الفنية تحت ظروف المزارع ومساعدته على تبنيها و ونقل مشكلات المرشدين إلى الأجهزة البحثية المعينة للعمل على حلها ثم تبليغ هذه الحلول إلى الزراع عن الطريق العام هذا بالاضافة إلى الاشراف على مكاتب الاتصال الارشادية بمعاهد البحث والجامعات وكذلك اعداد النشرات الارشادية والتخصصية التى تعمل على تنمية قدرات التنمية الزراعية وجهود المسترشدين وعلى ضوء هذه المهام فقد تم تقسيمها إلى ثلاث ادارات هى :

(أ) ـ ادارة المعينات الارشادية .

(ب) ـ الارشاد الجماهيرى .

(جـ) ادارة المعلومات الفنية للانتاج النباتى وادارة (٢٣) المعلومات الفنية للانتاج الحيوانى .

أما المكون الثالث وهو الإرشاد البحثى والتقييم فقد ظلت أختصاصاته كما هى منذ انشائه كمعهد وهى اجراء الدراسات والبحوث الارشادية المتنوعة وقد عدلت أقسامه إلى بحوث البرامج والتدريب والتنظيم الارشادى وبحوث المرأة الريفية وتطوير الشباب الريفى وبحوث نتائج العمل .



● ويوضح هذا الرسم نسب الحاصلين على الماجستير والدكتوراه البكالوريوس بمعهد بحوث الارشاد الزراعى والتنمية الريفية عام ١٩٨٧

● المصدر : كتاب دليل مركز البحوث الزراعية الصادر فى عام ١٩٨٨

●●●

أستراتيجية بنك التنمية والائتمان الزراعى

وقد أعتمدت وزارة الزراعة الأهداف التالية باعتبارها استراتيجية مستقبلية للبنك خلال عقد التسعينات .

اولا - فى مجال التنمية والاستثمار :

١ - أصدار القواعد والتعليمات الخاصة بصرف القروض لمشروعات تحسين الأراضى وانشاء الآبار فى نهايات الترع وحدود فئات الصرف .
٢ - تحديد أنواع الأنشطة الانتاجية والاستثمارية التى سيقوم البنك بتمويلها خلال المرحلة القادمة مع مراعاة المستحدثات فى التمويل بما يتوالم مع استراتيجية وأهداف البنك .
٣ - أعطاء دفعة قوية للتوسع الأفقى والرأسى للأرض الزراعية باستخدام التكنولوجيا المتطورة والملائمة مع وضع نظام مناسب للاقراض .
٤ - تسويق قروض انشاء وتشغيل مزارع الثروة السمكية والتغلب على عقبات كفالة ضمان تلك القروض .
٥ - تدعيم تعاونيات الصيادين وتقديم التمويل اللازم لها بضمان أصولها الثابتة والمنقولة .
٦ - وضع الحلول المناسبة لمشاكل منتجى الدواجن على ضوء الدراسة المقدمة للجنة التموين والتجارة الداخلية بالحزب الوطنى .
٧ - دراسة تعديل القرار ٣٠٥ الخاص بقروض استصلاح الأراضى من حيث (زيادة فترة السماح والسداد ونسبة المساهمة الذاتية - حدود الأقراض - تعديل نسبة الـ ١٪ الخاصة بصندوق المخاطر)
٨ - تشجيع قيام تعاونيات لحائزى المزارع السمكية .

ثانيا : فى مجال الائتمان الموسمى :

تطوير أساليب الائتمان وتبسيط اجراءاته بالأخذ بما جاء بدليل الائتمان .

ثالثا : فى مجال مشروع الانتاج الزراعى والائتمان :

١ - منح القروض فى مشروع الانتاج الزراعى والائتمان حسب طبيعة كل بنك قرية .
٢ - المتابعة الائتمانية على المستوى المركزى وعلى مستوى بنك المحافظة .
٣ - تعيين أخصائى تحليل مالى على مستوى كل بنك قرية .
٤ - الفصل بين سياسة الأقراض للميكنة وبين الأعمال التجارية .

٥ ـ صرف الحافز المادى للعاملين فى المشروع على مستوى بنوك المحافظات والبنك الرئيسى وأجهزة وزارة الزراعة من وعاء الـ ٢ ٪ من الفائدة المربوطة على حجم المبالغ

٦ ـ تقييم تجربة تفويض الصلاحيات لمديرى بنوك القرى مع مراعاة عدم عضوية مدير بنك القرية فى لجنة القروض لابعاد أى تأثير له على أعمال اللجنة .

٧ ـ تنفيذ تمويل الأنشطة المتعلقة بالزراعة فى مشروع الانتاج الزراعى والائتمان على مستوى فرع واحد بكل بنك محافظة تمهيدا لتعميمها على مستوى المحافظة .

٨ ـ توحيد سعر الفائدة عن الأقراض للميكنة بصرف النظر عن مصادر توفير التمويل .

٩ ـ مراعاة شروط أقراض المستوردين والوكلاء التجاريين للآلات والمعدات الزراعية والزامهم بما يلى :

(أ) أن تكون المعدات المطلوب تمويلها قد ثبت صلاحيتها من خلال التجربة وتوصية مراكز البحوث .

(ب) توافر قطع غيار لاتقل قيمتها عن ٢٠٪ من قيمة الآلات أو المعدات الزراعية .

(جـ) توفير مراكز الصيانة بمناطق توزيع المعدات .

(د) اجراء عمليات التجارب الميدانية للآلات الزراعية بمواقع العمل .

● رابعا ـ فى مجال العلاقة بين البنك والتعاونيات خلال المرحلة القادمة :

١ ـ اشراك التعاونيات مع البنك فى مشروع الانتاج الزراعى والائتمان بتمثيلها فى فريق الادارة المزرعية على أساس تمثيل مندوب عن الجمعيات التعاونية على مستوى بنك القرية ورئيس الجمعية المشتركة على مستوى المركز ورئيس جمعية المحاصيل على مستوى بنك المحافظة .

٢ ـ التعامل مع الجمعيات التعاونية الزراعية الراغبة فى صرف مستلزمات الانتاج الزراعى وأعضائها بشرط أن يكون لها مجلس ادارة قوى وحسابها الجارى دائن ويسمح بسداد مصروفات التشغيل لمدة عام . ولديها امكانيات تخزينية . وذات موقع ملائم .

٣ ـ أن تقوم الجمعيات التعاونية الزراعية بصرف مستلزمات الانتاج الزراعى بالنقد فقط . وعلى أن يقوم البنك باعتماد القروض للزراع واستخراج أذون الصرف على مخازن هذه الجمعيات .

٤ ـ تدعيم العلاقة مع التعاونيات ومساندتها للقيام بدورها فى التنمية الزراعية والريفية .

● خامسا : فى مجال التمويل والعمل المصرفى :

١ ـ تنمية القدرات والمهارات الادارية والفنية لدى جهاز القروض الدولية .

٢ ـ الاعتماد على التمويل الذاتى وذلك بتنمية الودائع والمدخرات .

● سادسا : فى مجال مستلزمات الانتاج والعمليات التجارية :

١ - رفع الدعم عن السلف التى تصرف لشراء (الجرارات - المقطورات التى تسير على أربع عجلات ويمكن استخدامها فى غير الأغراض الزراعية) على أن تظل سلف باقى معدات الميكنة مدعمة .

٢ - حظر الحصول على عمولات أو حوافز على فواتير العرض .

٣ - السماح لبنوك المحافظات بقبول العرض للمعدات والنوعيات الغير متعاقد عليها بمعرفة البنك الرئيسى

٤ - قبول فواتير العرض الواردة من التعاونيات ذات السعر الأقل من سعر تعاقد البنك وعلى نفس مستوى الكفاءة التى يتيحها القطاع الخاص .

٥ - السماح للبنوك بالتعاقد مع الوكلاء التجاريين الغير متعاقد معهم البنك الرئيسى والتى تقدم معدات ذات سعر أقل من سعر البنك الرئيسى (مع عدم زيادة حوافز العاملين والعمولة على النسب التى يتقاضاها البنك الرئيسى) وعلى أن يخطر البنك الرئيسى بهذه التعاقدات .

٦ - السماح بالتعامل بصفة مؤقتة فى نوعيات المعدات التى وردت بالبروتوكول بين الانتاج الحربى والقطاع الزراعى وذلك لحين توافر الانتاج الحربى .

٧ - السماح لبنوك المحافظات بالوجه القبلى بالتعاقد على الجرارات ذات القدرات الأكبر -- من ٦٦ حصان .

٨ - تشجيع استخدام وسائل الرش الارضى المتطور فى المرحلة القادمة لتضاؤل استخدام الرش بالطائرات نظرا للمصاعب التى تعترضه .

٩ - توصية بأن يكون للأجهزة المختصة بوزارة الزراعة دور رئيسى ورقابى فى حالة دخول القطاع الخاص فى مجال استيراد وتوزيع مستلزمات الانتاج .

١٠ - ضرورة قيام الشركات المنتجة للتقاوى بتوزيعها مباشرة وبمعرفتها .

١١ - قيام القطاع الخاص بتوزيع ٧٥٪ من المبيدات وعلى أن يتزايد نصيبه فى توزيع الأسمدة التقليدية خلال السنوات القادمة .

١٢ - دراسة الاجراءات الخاصة بمشاركة البنك فى رأس مال شركة مستلزمات الانتاج بالغربية .

● سابعا : فى مجال التخطيط والتنظيم والتدريب :

١ - وضع خطة ومستهدفات تخدم المحاور المختلفة للأنشطة بما يحقق أهداف واستراتيجية البنك خلال المرحلة القادمة بحيث تحقق نسبة نمو فى كافة الانشطة وارتباطها بخطة القطاع الزراعى .

٢ - تعديل نظم وخطط التدريب بما يتوائم وتنفيذ استراتيجية البنك فى المرحلة القادمة .

● ثامنا : فى مجال انشاء وتطوير نظم المعلومات :

١ - استخدام الميكنة كمدخل من مداخل التطوير لتحسين الأداء بحيث يتوفر نظام للمعلومات يتسق وأهداف البنك .

٢ - الاعداد للقاءات متكررة لقطاع النظم بهدف التعريف بالنظام واستيعابه على مستوى جميع البنوك .

٣ - عقد دورات تدريبية تمهيدية وتخصصية للقيادات فى مجال الكمبيوتر .

٤ - سرعة الانتهاء من اعداد وتقييم النظام المحاسبى بمعرفة لجنة تطوير النظام المحاسبى .

● تاسعا : القانون ١١٧ لسنة ١٩٧٦ :

بتشكيل لجنة برئاسة السيد الاستاذ / نائب رئيس مجلس ادارة البنك الرئيسى لاعداد مشروع تعديل القانون ١١٧ لسنة ٧٦ يتواءم مع قيام البنك فى التعامل بالنقد الاجنبى وزيادة رأس مال البنك ومساهمة التعاونيات فى نسبة من رأس مال البنك (٢٩)

● القوانين المنظمة لأعمال الائتمان فى مصر :

ينظم أعمال الائتمان فى جمهورية مصر العربية قانون البنوك والائتمان رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ والقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ فى شأن البنك المركزى المصرى والجهاز المصرفى .

● أنواع الائتمان المصرفى :

اولاً : من حيث أجل القرض

١ - قروض قصيرة الأجل :

وهى القروض التى لا تزيد مدتها عن سنة للقروض التجارية ولا تزيد عن ١٤ شهرا بالنسبة للقروض الزراعية .

٢ - قروض متوسطة الاجل :

وهى القروض التى لا تزيد آجالها عن خمس سنوات للقروض التجارية ولا تزيد عن ١٠ سنوات للقروض الزراعية والصناعية .

● ثانيا من حيث الغرض من القرض :

١ ـ القروض التجارية :

وتمنح للأفراد والمنشآت والشركات التى تعمل فى مجالات التجارة والصناعة .

٢ ـ القروض الزراعية :

وتمنح للأفراد والجمعيات التعاونية والشركات والهيئات التى تعمل فى مجال الزراعة والانتاج الحيوانى والتصنيع الزراعى .

٣ ـ القروض الصناعية :

وتمنح للحرفيين وصغار الصناع والجمعيات التعاونية والشركات التى تعمل فى مجال الصناعة

٤ ـ القروض العقارية :

وتمنح للأفراد والجمعيات التعاونية التى تعمل فى مجالات الاستثمار وفى مشروعات الاسكان .

● مصادر تمويل البنك :

١ ـ المصادر الداخلية :

وتتمثل فى رأس مال البنك واحتياطياته وهى التى يعبر عنها بحقوق الملكية أو حقوق المساهمة أو أصحاب رأس المال

ويجب التنويه إلى أنه لا يوجد حجم أمثل لرأس المال للبنك يمكن تطبيقه فى جميع الحالات اذ يرتبط ذلك باهداف البنك ونشاطه وبما يسمح له بتغطية مصروفاته وتحقيق عائد مناسب لرأس المال .

ويطالب البنك بأن بوجود وتعديل بعض التشريعات المصرفية لتوافر حد أدنى لرأس مال البنك .

٢ ـ الاحتياطيات :

وهى المبالغ التى يتم تجنبها من أرباح البنك فى شكل احتياطى قانونى أو احتياطى عام أو احتياطى خاص بهدف دعم المركز المالى للبنك

وتعتبر الاحتياطيات مصدر تمويل بلا تكاليف .. وينص قانون البنوك والائتمان رقم ١٦٣ لعام ١٩٥٧ وقانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨٢ على قواعد تكوين الاحتياطى القانونى والاحتياطى العام .. وعادة ما يقف تكوين الاحتياطى القانونى عندما يصل إلى نسبة معينة من رأس مال البنك .

٢● المصادر الخارجية :

فهى تتمثل فى القروض من بنوك محلية وهيئات دولية بالاضافة إلى الودائع والمدخرات .. حيث يحصل البنك على جانب من موارده فى شكل قروض من البنوك التجارية المحلية أو ما يسمى بالسحب على المكشوف .

وتعد ودائع ومدخرات العملاء من المصادر الهامة للتمويل وتقبل البنوك هذه الودائع بشروط وقواعد يتفق عليها مع العملاء وتحدد هذه الشروط درجة سيولة الوديعة أو بمعنى آخر امكانيات توظيف البنك لموارده المالية منها وعلى أساس هذه الشروط يتم تبويب الودائع على النحو التالى :ـ

- الودائع الجارية وتحت الطلب .
- الودائع لأجل وباخطار سابق .
- ودائع التوفير .
- الودائع المحتجزة مقابل ضمانات .

● وبالنسبة للمنح والقروض الأجنبية فهى كما يلى :

(أ) منحة مشروع الانتاج الزراعى والائتمان :

وقيمتها ١٢٣ مليون دولار منها :ـ

١٠٠ مليون دولار مخصصة لتدعيم مصادر تمويل البنك ـ ٢٣ مليون دولار معونة فنية تشمل الخبرة اللازمة وانشاء نظام للمعلومات فى البنك والتدريب عليه ـ معدات والأجهزة اللازمة ـ وسائل الانتقال ـ الانشاء مراكز التدريب وتجهيزها بالمعدات الحديثة ـ تدريب أجهزة البنك والارشاد الزراعى .

(ب) قرض السوق الأوروبية :

أتاحت المجموعة الاقتصادية الأوروبية قرضا بلغ قيمته ٤٣ مليون وحدة سحب أوروبية تستخدم لمنح صغار ومتوسطى المزارعين قروضا للمشروعات المختلفة ولتوفير مستلزمات الانتاج الزراعى والمعدات والآلات الزراعية وتم تطبيق المشروع بمحافظتى البحيرة والاسماعيلية

(جـ) قرض المجموعة الاقتصادية الأوروبية للتخزين بمبلغ ١٠ مليون وحدة سحب :

أتاحت المجموعة الاقتصادية الأوروبية للبنك قرضا قيمته ١٠ مليون وحدة سحب لانشاء مخازن لتخزين مستلزمات الانتاج الزراعى .

(د) قرض البنك الدولى للتنمية الزراعية الثانى :

يبلغ القرض ١٠٣ مليون دولار أمريكى ويستخدم فى توفير النقد الأجنبى للوكلاء التجاريين لاستخدامها فى استيراد الآلات والمعدات اللازمة للزراعة -- على أن يعاد استخدام حصيلة السداد فى أقراض المزارعين لشراء الآلات الزراعية

وقد لجأ البنك إلى الحصول على هذه القروض كمصدر لتوفير النقد الأجنبى للدولة واستخدامه كأحد مصادر التمويل واتاحة الفرصة لاستيراد احتياجات القطاع الزراعى (٢٩) والمزارعين وذلك لتخفيف العبء عن السوق المصرفى المحلى بالاضافة إلى أن هذه القروض تستخدم كمصادر لتمويل القروض المتوسطة وطويلة الأجل .

جدول رقم (٢٢)

● والجدول التالى يوضح الأهمية النسبية لمختلف

أوعية التمويل فى نهاية عام ٨٨ / ٨٩ لاجمالى مصادر التمويل

١	رأس المال	٦٢ مليون جنيه	بنسبة ٢ ٪ منها
٢	أحتياطيات	١٢٨ مليون جنيه	بنسبة ٤,١ ٪ منها
٣	قروض ومنح أجنبية	٣٧٥ مليون جنيه	بنسبة ١٢,١ ٪ منها
٤	الودائع والمدخرات	١١٣٧ مليون جنيه	بنسبة ٣٦,٧ ٪ منها
٥	البنوك التجارية	١٤٠٠ مليون جنيه	بنسبة ٤٥,١ ٪ منها
	(سحب على المكشوف)		
		٣١٠٢	١٠٠ ٪

● المصـــدر :
البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى - دراسة ٥٨ عاما فى خدمة الفلاح

ويتضح من الجدول أن رأس مال البنك واحتياجاته وهى المصادر غير المكلفة لا تزيد عن ٦ ٪ -- وأن هذا الوضع يعتبر خللا فى الهيكل التمويلى للبنك لانخفاض نسبة حقوق الملكية إلى رقم أعمال البنك مما يضطر معه البنك إلى الاعتماد أساسا على مصادر تمويل ذات أعباء بلغت تكلفتها ٢٠٥ مليون جنيه تقريبا فى عام (٨٨ . ٨٩) وتمثل فوائد تمويل للبنوك التجارية أو الأوعية الادخارية وهى تبدأ من ٩ ٪ إلى ١٦,٢٥ ٪ بل وأن فوائد القروض التى يمنحها البنك المركزى لبنك التنمية قد تبلغ ٢١ ٪ حاليا .

استراتيجية وزارة الزراعة فى مجال التقاوى فى الثمانينات

تقوم الادارة المركزية للتقاوى بتنفيذ واجباتها من خلال الاطارات التالية ...

١ ـ التعاقد على حقول الانتاج والاشراف على درجات الاكثار المختلفة داخل مزارع الدولة أو تجمعات الاصلاح الزراعى أو الجمعيات والأفراد وذلك بالنسبة لتقاوى المحاصيل الحقلية التى تنتجها .

٢ ـ الاشراف على حقول انتاج الذرة والخضر وبعض محاصيل العلف المتعاقد عليها بمعرفة الشركات أو الهيئات المنتجة .

٣ ـ تقييم اللوطات بالفحص المعملى ويجرى فى ٣ محطات هى الجيزة وطنطا والمنيا .

٤ ـ غربلة معظمها يتبع الهيئة الزراعية ومدس والسرو فهى تتبع الادارة المركزية للتقاوى .

٥ ـ حلج الأقطان ومعالجة البذرة وتعبئتها فى حوالى ٧١ محلج تتبع وزارة الاقتصاد .

٦ ـ الاشتراك مع الجهات البحثية فى تحديد ورسم السياسة الصنفية للمحاصيل .

٧ ـ تخصيص وتوزيع لوطات الأصناف المعدة للاكثارات والانتاج وتعبئتها وتخزينها .

وقد بدات الادارة المركزية للتقاوى فى تطوير العمل فى هذا المجال بتدعيم وانشاء الأجهزة الآتية :

١ ـ تخصيص أخصائى انتاج تقاوى تحدد له مساحة معينة من المحصول سواء فى مزارع الوزارة أو فى حقول المتعاقد بكل مركز وتحديد هذه المساحة يتوقف على توزيع المساحات فى المنطقة .. بحيث يعمل المختص فى محصول شتوى وآخر صيفى ويقوم بالاشراف على كل خطوات الانتاج بداية من معرفة مصدر التقاوى والزراعة حتى الحصاد واجراء عملية نقاوة الغريبة بالحقل .

٢ ـ انشاء جهاز تفتيش حقلى على مستوى ادارات التقاوى بالاقاليم لمتابعة جودة حقول التقاوى فى حقول انتاج التقاوى الخاصة بالادارة بالاضافة إلى انشاء جهاز تفتيش حقلى على المستوى المركزى من خلال لجان تشكل من السادة الباحثين بكل محصول يعاونه أخصائى انتاج وفحص من الادارة المركزية حيث تقوم اللجنة باجراء التقييم لحقل الانتاج طبقا للمستويات التى يجرى وضعها لتصديق واعتماد الحقول وتقوم اللجان بتحديد الحقول المقبولة للتقاوى والتى تستمر متابعتها حتى الحصاد والدراس .

اما بالنسبة للحقول المرفوضة متتابع أيضا حتى يمكن التحقق من عدم استخدامها فى انتاج تقاوى رديئة .

٣ ـ تطوير جهاز فحص البذور وتحديث أساليبه ومعداته بحيث يواكب التقدم العلمى وتعدد الأصناف المتقاربة من الناحية الوراثية .

إن المهمة الرئيسية للادارة المركزية للتقاوى بالاضافة إلى اشرافها على نشاطات كافة الشركات والهيئات التى تعمل فى مجال التقاوى ورقابة حقول الانتاج واعداد التقاوى بها فان لها دورا أساسيا فى انتاج التقاوى فهى تعمل على اكثار بذور الأصناف المحسنة والممتازة والمنتجة بواسطة المربى بالكميات التى تكفى لتغطية المساحات المطلوبة فى الخطة الزراعية ـ خاصة بالنسبة للمحاصيل التى لا ترغب الشركات أو الهيئات فى انتاج تقاويها مثل القطن والقمح والأرز والمحاصيل البقولية .

وعموما فان الهدف الأساسى فى النهاية هو تغطية كل المساحة المحصولية بتقاوى عالية النقاوة والجودة للأصناف عالية الانتاجية والمستنبطة بمعرفة الأجهزة البحثية بالوزارة أو أية جهة بحثية أخرى .

وفى الوقت الحالى يتم اعداد التقاوى للمحاصيل بالنسبة الآتية :

أ ـ جميع المساحات المحصولية لكل من القطن وبصل التصدير وفول الصويا .
ب ـ نصف المساحة الكلية من القمح والأرز والفول البلدى والعدس وغيرها من المحاصيل البقولية وأيضا بالنسبة للمحاصيل الزيتية مثل الفول السودانى والسمسم .
جـ ـ ١٠٪ من مساحة الشعير والبرسيم المصرى .

وتقوم الادارة المركزية بأجهزتها المختلفة باعداد وتجهيز حوالى ١٫٥ مليون أردب سنويا (١٨٠) ألف طن وفى سبيل ذلك يتم فحص وغربلة ضعف هذه الكمية (٣ مليون أردب) والتى تنتج حوالى ½ مليون فدان (١٩)

الهيكل التنظيمى للادارة المركزية للتقاوى :

ويعمل بالادارة ٥٠٠٠ عامل ثلثهم من الحاصلين على مؤهلات زراعية عليا ومثلهم من الحاصلين على مؤهل زراعى متوسط . ٩٠٠ من الاداريين ، ٣٧٠ حرفى . ٥٠ فنى هندسى . ٤٣٠ من العمال ويوجد للادارة تمثيل على هيئة ادارة تقاوى فى ١٨ محافظة تكون مسئوليته بالدرجة الأولى كل الأمور التى تتعلق بالاشراف على انتاج التقاوى من البذرة الى البذرة

ولدى الادارة أيضا ٣ محطات فحص بذور محطة رئيسية فى الجيزة (أنشئت فى عام ١٩٣٣) وأخرى فى طنطا (أنشئت فى عام ١٩٤٤) وثالثة فى المنيا (أنشئت عام ١٩٥٢) حيث يجرى فيها إختبارات الفحص طبقا للقوانين المعمول بها حاليا والتى تتناسب مع التعليمات الدولية لفحص البذور .

كما يتبع الادارة المركزية للتقاوى ٤ محطات غربلة فى سخا والجميزة وسدس والسرو بينما تشرف على ١١ محطة غربلة لتنظيف المحاصيل الزراعية طاقتها الكلية فى حدود ١٠٠ طن / ساعة ـ وكذلك تشرف على الادارة حوالى (٧١) محلج لحلج الأقطان أغلبها محالج حديثة .

« محاوير استراتيجية الزراعة الآلية المصرية فى الثمانينات

عززت الدولة استراتيجية الميكنة الزراعية باصدار قانون تطوير الميكنة الزراعية عام ١٩٧٩ ويهدف هذا القانون إلى تطوير وحماية صناعة المعدات الزراعية بأسلوب متكامل ومنسق مع جميع أجهزة الدولة بهدف نشر الميكنة الزراعية واتاحة وتنمية الموارد الحالية لغرض تنفيذ سيامة التصنيع الزراعى واقراض المزارعين لتوفير متطلباتهم من المعدات الزراعية وتمويل البحوث الزراعية وغيرها مما يتيح الفرصة لصنع نظام متكامل للميكنة الزراعية مبنى على المحاور الست التالية ..

● المحور الأول : محطات الزراعة الآلية :

تعتمد الزراعة الآلية بالدرجة الاولى على وجود محطات تعتبر قواعد مركزية منتشرة فى المحافظات لتتولى الوزارة م خلالها نقل تكنولوجيا الزراعة الآلية للمزارعين وبما يتفق مع احتياجهم ومتطلبات كل منطقة ومن ثم فان استراتيجية الوزارة أستهدفت انشاء ١٥٠ محطة للزراعة الآلية بواقع محطة لكل مركز ادارى من مراكز الجمهورية .

والحكمة من ذلك هى أن تهتم كل محطة بأحياجات البيئة المحيطة بها لتأتى نتائجها من واقع التركيب المحصولى والدورة الزراعية لهذا المركز ـ كما أن وجود المحطة داخل المركز يسهل على المزارعين سهولة الحركة وسرعة الاتصال بالتكنولوجيا الحديثة المطلوب نقلها اليهم وتختص هذه المحطات بما يلى :ـ

١ ـ ارشاد المزارعين عن الآلات والمعدات والأساليب التى يثبت صلاحيتها مع تقديم الاستشارات اللازمة لهم فى مجال استخدام وتشغيل وصيانة هذه الآلات واعلامهم بنوعيتها ومميزات وعيوب كل آلة .

٢ ـ تخطيط وتنفيذ برامج تدريبية للعمال وللمزاعين وطلبة وخريجى المدارس الزراعية والصناعية وكليات الزراعة على ادارة وتشغيل وصيانة وأصلاح الآلات والمعدات التى يتم الارشاد عليها .

٣ ـ تشجيع واتاحة الفرصة للشركات المصنعة للآلات والمعدات الزراعية المحلية والأجنبية على اجراء التجارب اللازمة تحت الظروف المصرية ومعاونتهم على تطوير صرى .

● المحور الثانى: التعاونيات المتخصصة وشركات القطاع الخاص :

إن الوظيفة الأساسية لوزارة الزراعة هى أجراء التجارب والبحوث التطبيقية لحل مشاكل الزراعة المصرية ثم ارشاد المزارعين على أنسب الأساليب لحل هذه المشاكل وقيامها بتخطيط وتنفيذ البرامج التدريبية العملية لزيادة نصيب الدولة من المهارات ـ ومن أجل ذلك كانت فلسفة انشاء محطات الزراعة الآلية طبقا للمحور الأول بتأدية هذه الوظائف

فى مساحة لا تتجاوز ١٠٪ من المساحة المحصولية - على أن يترك باقى المساحة للمزارعين والتنظيمات الأخرى المنتشرة فى الريف وهى :-

● التعاونيات المتخصصة فى الزراعة الآلية :

نظراً لتفتت الملكية الزراعية وانتشار الحيازات الصغيرة فلا مناص لتكوين جمعيات تعاونية للمزارعين تتولى اقتناء وملكية الآلات الزراعية وتأجيرها للمزارعين بأجور عادلة - حيث أن معظم الآلات الزراعية غالية الثمن بما لا يسمح للمزارع الصغير باقتنائها وتهدف استراتيجية الوزارة إلى تدعيم وتطوير هذه الجمعيات وانشاء المزيد من وتقييم المشورة الفنية لها من خلال محطات الزراعة الالية وتقديم الكوادر الفنية اللازمة .

٢ - الشركات المتخصصة فى الزراعة الآلية :

إن وجود شركات قطاع خاص وقطاع عام متخصصة فى الزراعة الآلية تمتلك الآلات وتقوم بتأجيرها للمزارعين يعتبر من الاحتياجات الأساسية فى هذا المجال حتى تتوفر المنافسة الشريفة لصالح الزراعة المصرية .

٣ - الأفراد ومجموعة الأفراد :

نظرا لأنه يوجد حاليا فى الزراعة المصرية بعض كبار المزارعين وبعض المستثمرين الذين يرغبون فى اقتناء بعض الآلات الزراعية بهدف تأجيرها لصغار الزراع كنشاط استثمارى ومن ثم يمكن الاسراع فى نشر الخدمات الآلية وتعميم الميكنة إلى جانب تنشيط الاستثمارات الخاصة

ويقوم فعلا وحاليا بعض الأفراد فى محافظات مختلفة بشراء الآلات الحديثة التى نجحت تجاربها فى محطات الزراعة الآلية فى منية النصر والمحلة وسخا .

وتهدف الاستراتيجية إلى تشجيع وتدعيم هؤلاء الأفراد والعمل على جذب رؤوس الأموال وتوجيهها لمثل هذه الأنشطة الاستثمارية سواء رأس المال الوطنى والأجنبى والعربى لما للقطاع الخاص من قدرة وكفاءة فى ادارة الأنشطة الاستثمارية إذا ما وجدت الاستثمارات الفنية والكوادر المدربة والارشاد الآلى البناء الذى توفره محطات الزراعة الآلية التابعة للوزارة .

● المحور الثالث : تعزيز وتطوير البنية الاساسية للميكنة الزراعية وتنظيماتها

إن احكام ادارة وتطوير الميكنة والزراعة الآلية فى مصر يرتبط بوجود البنية الأساسية للميكنة الزراعية والزراعة الآلية فى اطار تنظيمى بناء سليم كقاعدة أساسية تضمن استراتيجية العمل الآلى وديناميكية حركته ومن ثم فإن الخطة القومية تعتمد تنظيميا على ما يلى :-

١ - تطوير وتعزيز معهد بحوث الزراعة الآلية وهو أحد المعاهد البحثية التابع لمركز البحوث الزراعية كقاعدة رئيسية لا غنى عنها تتولى اجراء البحوث العلمية فى مجالات الهندسة الزراعية والميكنة والزراعة الآلية طبقا لاحتياجات المجتمع المصرى كمنارة علمية تواصل تطوير الزراعة الآلية وايجاد الحلول الفورية لمشاكل الزراعة المصرية وكمصدر مستمر لامداد محطات الزراعة الآلية بالجديد وأحدث التكنولوجيا العالمية وتهدف الاستراتيجية إلى تدعيم الكوادر الفنية والبحثية بهذا المعهد وتطوير انشاءاته ومعاملة وورشة وتوفير التمويل اللازم له ليؤدى رسالته ويقوم بدوره المستهدف .

٢ - وكالة الوزارة للشئون الهندسية وهى احدى وكالات وزارة الزراعة التى تعتبر القاعدة الفنية الأساسية وراء أى تطوير فى الزراعة الآلية لتتولى جميع الأعمال التنفيذية الهندسية والمدنية والميكانيكية والكهربائية إلى جانب ما تقوم به الورش التابعة لها من تصميمات وتصنيع الاحتياجات السريعة للزراعة الآلية وتهدف الاستراتيجية إلى تعزيز وتدعيم هذه الوكالة بالكوادر الفنية إلى تعزيز وتدعيم والامكانيات المادية والمالية وتطوير الورش حتى تؤدى رسالتها على خير وجه .

٣ - وكالة الوزارة للميكنة الزراعية والحملا والحملات القومية لتتولى تخطيط وتنفيذ وتطوير وادارة محطات الزراعة الآلية السابق الاشارة إليها ضمن المحور الأول ضمن المسئولية فى أسلوب تنسيقى ومتكامل مع معهد بحوث الزراعة الآلية ووكالة الوزارة للشئون الهندسية علاوة على تخطيط وتنفيذ الحملات القومية لزيادة الانتاج الزراعى .

● المحور الرابع : توفير التمويل المحلى الأجنبى وترشيد استخدام المعونات الأجنبية :

لاشك إن نجاح أى استراتيجية هى ترجمتها إلى سياسة رشيد . ووضع السياسة موضع التنفيذ فى أطار خطة تنفيذية بناءة وما لم يتوافر التمويل اللازم لهذه الخطة فإنها ستظل عقيمة وحيث أن الزراعة الآلية تعتمد بالدرجة الأولى على استثمارات مكثفة فى شكل آلات ومعدات تحتاج إلى التمويل المحلى والأجنبى وكذلك فى صورة كوادر فنية مدربة يحتاج صقلها إلى خبرات محلية ودولية وأيضا إلى انشاءات ومبانى تحتاج إلى التمويل المحلى ومن ثم فإنه لا مناص من توفير التمويل المحلى والأجنبى للزراعة الآلية حيث تم ما يلى :.

١ - تم تدبير بعض المحلية سواء من القرض السلعى الأمريكى أو قرض البنك الدولى أو القرض الدورى وتعتمد الاستراتيجية على المعدات اللازمة للزراعة الآلية سواء كانت المحطات أو التعاونيات والشركات التى ستنشأ إلى جانب سعى الوزارة نحو الحصول على مزيد من هذه القروض .

٢ - قامت الوزارة بالاتفاق مع البنك الدولى على تقديم قرض لتوفير العملة الأجنبية لشراء الآلات الزراعية للمحطات والتعاونيات والقطاع الخاص .

٣ - تم توفير مجموعة من المعونات الأجنبية لتدعيم الزراعة الآلية سواء فى صورة تمويل لشراء الآلات أو فى صورة مشروعات مشتركة تشمل علاوة على شراء الآلات وتقديم المعونات الفنية لاجراء البحوث والتدريب .

٤ - قامت الوزارة بتخصيص حصيلة بيع معونات السوق الأوروبية للانفاق منها على تنفيذ خطة الميكنة الزراعية وذلك بالاشتراك مع وزارتى التخطيط والمالية

● المحور الخامس : تدعيم وتطوير ورش القطاع الخاص للصيانة والاصلاحات

إن نجاح عمليات تعميم الميكنة الزراعية والزراعة الآلية يرشد ارتباطا وثيقا بمدى توفر امكانيات الصيانة والاصلاح لهذا الكم الهائل من الآت والمعدات الزراعية المستهدف الحصول عليها خلال السنوات الخمس القادمة ومن ثم فإن هذه المهمة الأساسية لا يجب أن تقتصر فقط على ورش الصيانة والاصلاح التى ستنشأ ضمن محطات الزراعة الآلية بل يجب أن يقوم القطاع الخاص بأنشاء ورش بهدف صيانة واصلاح هذه المعدات بالأجر أسوه بما هو جارى الآن فى الورش الأهلية للسيارات والجرارات والمعدات الأخرى الغير زراعية .

وتهدف الاستراتيجية إلى تدعيم ورش القطاع الخاص الحالية وتشجيع انشاء المزيد منها عن طريق تقديم القروض الحالية وتشجيع انشاء المزيد منها عن طريق تقديم القروض الميسرة وتوفير قطع الغيار والعدد والآلات والمعدات لهذه الوش سواء من السوق المحلى أو السوق الأجنبى وتوفير التدريب اللازم لكوادر العاملين فيها وحتى يتسنى قيام شبكة من هذه الورش على مستوى الجمهورية كدعامة أساسية لأى نشاط فنى مستقبلى .

● المحور السادس : توثيق الصلة والربط والتنسيق مع الوزارات الأخرى المعنية :

إن مواجهة مشكلة العمالة الزراعية والتغلب عليها بالزراعة الالية جهد قومى تتحمل مسئوليته بالدرجة الأولى وزارة الزراعة بالتنسيق والدعم مع كل من وزارات الصناعة والتعليم والانتاج الحربى والمالية والاقتصاد والتخطيط ومن هذا المنطلق فإن استراتيجية الوزارة تهدف إلى توثيق الصلة واحكام التنسيق بين هذه الوزارات كل فى اختصاصه (٣٦)

●●●

استراتجية الحكومة

فى مجال الاستصلاح فى الثمانينات

أكدت استراتيجية الحكومة فى الثمانينات على أن الرقعة الأرضية المزروعة لم تحقق معدلات نمو تناهز تلك التى حققها الازدياد السكانى فمنذ بداية القرن وحتى الآن والرقعة المزروعة تتراوح بين ٥,٥ إلى ٦ مليون فدان بل شهد العقدين الأخرين من القرن العشرين ازديادا مطردا نحو تحول شطر منها للاستعمالات اللا زراعية سواء فى الاسكان أو اقامة المنشآت التصنيعية والتجارية أو لاقامة المرافق العامة .

وقدرت الاستراتيجية المعدل السنوى للاستقطاع من الأراضى المزروعة خلال السبعينات بنحو ٧٥ ألف فدان ومن ثم فإنه مع مطلع القرن الحادى والعشرين فمن المتوقع أن تنكمش تلك الرقعة إلى ما يقرب إلى ١,٥ مليون فدان .

وأوضحت الاستراتيجية أن المجتمع المصرى فى خلال الستينات قد شهد تركيزا واسع النطاق على توسيع الرقعة المزروعة أفقيا باستزراع مزيد من الأراضى حتى أمكن تحقيق ذلك بمعدل يبلغ نحو ١٥٠ ألف فدان سنويا إلا أنه مع مطلع العقد السابع توقفت عمليات الاستزراع بعد أن شملت ما يقرب من نحو ٩١٢ ألف فدان ورغما عن ذلك تؤكد الاستراتيجية بأن القرن العشرين قد شهد قيام المجتمع المصرى باقامة العديد من مشروعات الرى الضخمة لتخزين ونقل مياه النيل وكذا لزيادة الجزء من ايراد النهر الذى يمكن استخدامه فى الانتاج ولقد ترتب على ذلك امكانية التحول إلى الرى الدائم مما حقق ازديادا كبيرا فى الرقعة المحصولية حتى زادت عن ١٠ مليون فدان إلا أنه ترتب عدم مصاحبة مشروعات الصرف لنظيرتها الخاصة بالرى ارتفاع مستويات المياه الأرضى ومن ثم تدهور القدرة الانتاجية لقدر كبير من تلك الأراضى .

وتقول الاستراتيجية بأن قد انعكس عدم التوازن بين نمو كل من السكان والأراضى المزروعة فى صورة اختلال واسع النطاق فتراجع نصيب الفرد من الرقعة المزروعة من نحو ٠,٣٣ فدان فى ١٩٣٧ إلى نحو ٠,٢٢ فدان فى ١٩٦٠ ثم إلى قرابة ٠,١٦ فى ١٩٧٥ ونحو ٠,١٣ فدان فى مطلع الثمانينات كما تراجع نصيب الفرد من الرقعه المحصولية من نحو نصف فدان فى ١٩٣٧ إلى ما يقرب من ٠,٤ فدان فى ١٩٦٠ مقابل نحو ٠,٣ فدان فى ١٩٧٥ وقرابة ٠,٢٥ فدان فى مطلع الثمانينات --- وبعبارة أخرى فإن نصيب الفرد من الرقعة المزروعة حاليا يقل عن ٦٠٠ متر مربع ومما لا شك فيه أن مثل هذه الرقعة تعجز عن توفير الاحتياجات الغذائية والكسائية للفرد فى العالم المعاصر .

وأكدت الاستراتيجية فى المدى القصير على ضرورة تنمية الأراضى الصحراوية الجرداء وتزويدها بالمرافق وخدمات البنية الأساسية التى تعزى الأفراد ورجال الأعمال على اقامة منشآتهم بها .

وطالبت الاستراتيجية بالضرب بكل شدة على أيدى المضاربين الذين يتم لهم تخصيص أجزاء ضخمة من أراضى المدن الجديدة ويتركونها كما هى لحين ارتفاع أسعارها ومن ثم يحققون من ورائها المكاسب الطائلة والثروات الضخمة ... حتى ولو اقتضى الأمر تكاتف المجتمع المصرى بكافة طوائفه وطبقاته لتمويل ودعم تلك السياسة .

وقالت الاستراتيجية بأن مواجهة مشكلة التجريف لن تتم إلا من خلال توفير البدائل للطوب الأحمر وبكميات كافية وبأسعار تقل عن تلك الخاصة به ويمكن تنفيذ هذه السياسة بفرض ضرائب تستهدف دعم انتاج وتوزيع بدائل الطوب الأحمر بحيث يترتب عليها توقف مصانع الطوب الأحمر عن ممارسة نشاطها .

وأكدت الاستراتيجية فى المدى الطويل على إنه لا سبيل أمام المجتمع المصرى فى ظل معدلات النمو السكانى الراهنة إلا باستزراع المزيد من الأراضى الصحراوية بغية تعديل الاختلال بين الموارد البشرية واللا بشرية فى الزراعة ومن ثم تعظيم صافى الناتج القومى . كما أن ازدياد رصيد الزراعة من السلع الرأسمالية سوا ء الملتصقة بالأرض كما هو الحال فى المبانى والطرق والترع والمصارف والسدود والخزانات والأشجار وغيرها أو غير الملتصقة بالأرض كالآلات والمعدات والحيوانات يؤدى إلى تعديل الاختلال فى التناسب بين كل من الموارد البشرية واللا بشرية بما يترتب عليه تدينه التكاليف وازدياد صافى الناتج الصافى .

● خدمات الأرض الجديدة :

تتولى وزارة التعمير (هيئة التعمير والمشروعات الزراعية) مسئولية تمويل وتنفيذ مشروعات البنية الأساسية والتى تتضمن الترع والمصارف ومحطات الرى ومحطات المحولات وشبكات توزيع الطاقة الكهربائية ويتم ذلك بالتنسيق مع وزارتى الرى والكهرباء ووفقا للمواصفات الفنية التى تعتمدها الوزارات المختصة .

ومن البديهى أنه يلزم أن تتولى كل وزارة ادارة وتشغيل وصيانة هذه المرافق بمعرفتها فتتولى وزارة الرى تدبير المياه اللازمة بالكميات الكافية وعلى المناسيب المقررة ولساعات التشغيل اللازمة ومنع أى مخالفات لنظم الرى المقررة كما تتضمن مسئوليتها عملية اصلاح ما قد يحدث من أعطال بالمحطات وكذلك استبدال ما يتلف منها فى الوقت المناسب .

كذلك تتضمن مسئولية وزارة الكهرباء ادارة وتشغيل وصيانة محطات المحولات وصيانة شبكات الطاقة الكهربائية بما يكفل عدم انقطاع التيار الكهربائى اللازم لتشغيل محطات الرى .

كما تتولى هيئة التعمير والمشروعات الزراعية مسئولية تنفيذ مبانى الخدمات العامة بالمناطق المستصلحة وتتضمن المدرسة ونقطة الشرطة والوحدة الصحية والسوق التجارى

والمخبز والمسجد ومديرية الزراعة ـ كذلك تقوم بانشاء مبانى الاسكان الادارى اللازمة لاقامة العاملين اللازمين من الوزارات المختلفة لادارة هذه المرافق .

وتتولى الهيئة اخطار الوزارات كل فيما يخصه بانتهائها من تجهيز هذه المرافق وتطلب من كل وزارة ترتيب تواجد العاملين اللازمين لادارة وتشغيل وصيانة ما يخصها منها حتى تتوفر الخدمات اللازمة للمستثمرين والمنتفعين بالأراضى الجديدة .

وتؤكد على الأهمية البالغة لقيام كل وزارة بالدور المطلوب منها بالأرض الجديدة حتى تتوفر الخدمات الأساسية للمواطنين بهذه المناطق .

● القروض التى تمنحها الدولة للقطاع الخاص والتعاونى :

عملية استصلاح الأراضى عملية مكلفة نسبيا وبطيئة وحتى تشجع الدولة الاستثمار فى هذا المجال الحيوى فإنها تراعى أن يتم البدء فى تحصيل ثمن الأرض بعد فترة سماح مناسبة وهى الفترة التى تحتاج انفاق يفوق العائد منها كما يتم التقسيط على سنوات طويلة بعائد استثمار منخفض للغاية ـ علاوة على ذلك يتم صرف قروض ميسرة للجمعيات والشركات والأفراد سواء لأغراض الاستصلاح حيث تمنح ١٢٥٠ جنيه لكل فدان بنظام الرى المتطور ويتم اعطاء فترة سماح ٤ سنوات وتقسيط القيمة على ٢٠ سنه .

كما يتم منح قروض لتطوير نظم الرى تتراوح بين ٢٠٠ إلى ٧٠٠ جنيه وفقا لنظم الرى التى يتم التطوير إليها ويتم اعطاء فترة السماح سنتين والتقسيط على فترة من ٤ إلى ٦ سنوات .

كذلك يتم صرف قروض لأغراض الاستزراع بمبلغ ٤٠٠ جنيه يصرف على سنتين (٨)

●●●

التشريعات المنظمة للملكية بالمناطق الصحراوية

● أولا : التشريعات المنظمة للملكيات والحقوق العينية المكتسبة بوضع اليد فى المناطق الصحراوية :

لقد عنيت الدولة منذ أمد بعيد بسن الشتريعات التى تكفل تقنين هذه الحقوق وتبيان أساليب ممارستها وحمايتها لأصحابها من تعدى الغير .

وقد مرت هذه التشريعات بعدة مراحل متعاقبة نوجزها فى الآتى :

● الأوامر العالية :

وكان يطلق عليها اسم الديكريتات وقد صدرت فى عهود الخديويين .. وكان بعضها يمنح العربان الحق فى استغلال الأراضى الصحراوية بينما كان البعض الآخر يعلق تملك هذه الأراضى على إذن مسبق من الحكومة .

● القانون المدنى القديم :

اعتبر الأراضى الصحراوية الواقعة خارج الزمام من الأراضى المتروكة التى يجوز تملكها بالاستيلاء عليها بطريق الزراعة أو الفراس فيها أو البناء عليها .

● الأمر العسكرى رقم ٦٣ لسنة ١٩٥٠ :

بشأن تملك العقارات بأقسام الحدود الذى مد العمل باحكام المرسوم بقانون ١١١ لسنة ١٩٤٥ والذى يقضى وجوب حصول المصريين على إذن سابق بالنسبة إلى ما يمتلكونه بغير طريق الميراث من العقارات ومنها الأراضى ونص على بقاء الحال على ما هو عليه .

● القانون المدنى المصرى الجديد رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٨ :

قضت المادة ٨٧٤ منه بأن الأراضى غير المزروعة التى لا مالك لها تكون ملكا للدولة ولا يجوز تملكها أو غرسها أو البناء عليها ويملك فى الحال الجزء المزروع أو المغروس أو المبنى ولو بغير ترخيص من الدولة .

ويفقد حق الملكية هذا بعدم استغلال الارض لمدة خمس سنوات متعاقبة خلال الخمسة عشر سنة التالية للتملك .

● القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٥٨ بتنظيم تملك الأراضى الصحراوية :

صدر هذا التشريع فى ظل جدل احتدم بين رجال القانون حول ما تضمنته نص المادة ٨٧٤ من القانون المدنى المصرى الجديد رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٨ من جواز تملك الأراضى الصحراوية بطريق الاستيلاء الحر وبينما إذا كانت هذه المادة قد نسخت أحكام المرسوم بقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٤٢ الذى كان يعلق تملك الأراضى الصحراوية على الحصول على إذن مسبق من الحكومة ·

وانقسم الرأى فى اتجاهين متعارضين ·

الرأى الأول :

يرى أن هذه المادة نسخت المرسوم بقانون المشار اليه لأنها لا حقه فى صدورها على المرسوم ·

الرأى الثانى

يعارض الأول بحجة أن المرسوم بقانون المنوه عنه ينظم التملك فى الأراضى بينما القانون المدنى الجديد ينظم التملك بصفة عامة ومن ثم يظل المرسوم بقانون قائما باعتباره تشريعا خاصا ·

هذا وقد جاء القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٥٨ مؤيداً للرأى الثانى ومخيبا لآمال المواطنين بالأراضى الصحراوية ومضيعا لحقوق الملكية المترتبة على حكم المادة ٨٧٤ من القانون المدنى الجديد إذا اقتصر على اقرار الحقوق على الملكيات التى تستند إلى عقود مسجلة أو أحكام نهائية سابقة على العمل به أو عقود صدرت من الحكومة ولم تسجل أو أحكام نهائية سابقة على العمل به أو عقود صدرت من الحكومة ولم تسجل إذا كانت شروطها قد نفذت ·

ولقد أوضح تطبيق هذا القانون جوانب القصور التى شابته وقد استقر الرأى إلى وجوب تعديله بما يكفل العدالة واحترام الحقوق المكتسبة للمواطنين ·

● القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ :

والخاص بتنظيم تأجير العقارات المملوكة للدولة ملكية خاصة والتصرف فيها : أورد القانون فى المادة ٧٥ منه أحكاما انتقالية تصدر بها اقرار الملكيات السابقة على القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٥٨ والاعتداد بها وكذا أقرار حالات الملكية المستندة إلى حكم المادة ٨٧٤ من القانون المدنى الجديد ولكنه اشترط بالنسبة إلى حالات الملكية السابقة على نفاذ القانون ١٢٤ لسنة ١٩٥٨ المستنده الى وضع اليد على الأراضى الواردة عليها تلك الملكية بطريق الغراس أو الزراعة فيها لمدة سنة كاملة على الأقل سابقة للعمل بأحكام القانون رقم

١٢٤ لسنة ١٩٥٨ دون الحالات التى تزرع فيها هذه الآراضى أو تغرس بصفة غير منتظمة على مياه الأمطار فقط ٠

وتضرر المواطنون الذين يعتمد فى ريهم لأراضيهم على ميا الأمطار واعتبروا فى هذا الشرط اهدار لحقوقهم وعامل من عوامل عدم استقرار أوضاعهم وتأمين حياتهم ـ هذا بالاضافة إلى أن المهلة التى تحددت لكل ذى شأن من أصحاب الحقوق العينية للتقدم باخطار جهة الاختصاص المعنية ببيان الحق الذى يدعيه كانت تنتهى فى ٣١ / ١٢ / ١٩٦٩ إلا أن العدوان على سيناء فى يونيو ١٩٦٧ حدث قبل نهاية الأجل الذى تحدد كموعد نهائى لتقديم الاخطارات السابق الاشارة اليها وشكل عذراً قهريا حال دون تمكين بعض مواطنى سيناء من ممارسة حقوقهم التى كفلها لهم القانون فى حين نجم عن العدوان ضياع الاخطارات والمستندات التى تقدم بها البعض الآخر وتعذر الاستدلال عليها بطول المدة ٠٠ وخلاصة القول أن مواطنى سيناء لم يستفيدوا من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ وأصبحت الحاجة ملحة الى صدور تشريع جديد ٠

● القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ فى شأن الأراضى الصحراوية :

تضمنت المادة ١٨ منه فقرة ٣ « النص التالى » مع مراعاة الحد الأقصى للملكية المنصوص عليه فى هذا القانون يعد مالكا للأراضى الخاضعة لأحكامه من استصلح واستزرع حتى تاريخ العمل به أرضا داخلة فى خطة الدولة للاستصلاح وغير مخصصة للمشروعات العامة ووفر لها مصدرى دائم وذلك بالنسبة لما يقوم بزراعته بصفة فعلية مستمرة ودون التزام الجهات المختصة بالمحافظة على حالة الأرض أو بتوفير مصادر أخرى للرى إذا تبين عدم صلاحية المصدر الذى وفره المستصلح ورغبة من المشرع فى سد كل الثغرات التى قد تنشأ فى مجال تطبيق القانون خاصة فيما يتعلق بشرط الاعتداد بالملكية التى تضمنها فقد نصت « المادة ١٩ » من القانون المشار إليه على الآتى : « مع عدم الاخلال بحكم المادة ١٨ يصدر رئيس الجمهورية قراراً باضافة حالات أخرى للاعتداد بالملكية بما يتفق مع ظروف وأوضاع وطبيعة الأراضى الواقعة فى كل من شبه جزيرة سيناء والوادى الجديد والبحر الأحمر والصحراء الغربية أو أى مناطق تروى من مياه الأمطار أو عيون أو آبار طمست أو تناقصت مياهها قبل العمل بهذا القانون ٠

ويتضمن القرار بيان بالحالات المضافة والشروط والأوضاع التى يتم على أساسها الاعتداء ».

وبذلك ترك المشرع الباب مفتوحا لدراسات متأنية لأوضاع المناطق الصحراوية بمشاركة من مواطنيها على المستوى الشعبى لايجاد أفضل الحلول لممارسات حقوق الملكية فيها ٠

ولكن يجب التنويه إلى أن القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ المشار اليه يقتصر مجال تطبيقه فى المحافظات الصحراوية على الأراضى الصحراوية المملوكة للدولة ملكية خاصة الكائنة بدع مساحة كيلو مترين من كردونات المدن والقرى القائمة من تاريخ العمل بأحكامه والتى تقام مستقبلاً ـ وعلى ذلك فإن أصحاب حقوق الملكية الواردة على أراضى كائنة داخل كردونات المدن والقرى بالمحافظات الصحراوية فلن تطبق عليهم أحكامه بل تخضع أراضيهم لولاية الحكم المحلى وبالتالى فلن يستفيدوا من قرار السيد رئيس

الجمهورية المنوه عنه بالمادة ١٩ من القانون حال صدوره أسوءة بزملائهم التى تقع أراضيهم فى نطاق تطبيق القانون المشار اليه أى بعد كردونات المدن والقرى بمسافة كيلو مترين .

ومما يزيد من تعقيد المشكلة إنه بصدور قانون الحكم المحلى رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ فإن المحافظات قد بالغت فى توسيع نطاق كردونات المدن والقرى بها مستهدفة بذلك زيادة موارد المجالس المحلية فيها الأمر الذى يجعل من العدالة التنسيق بين التشريعات بالقدر الذى يحقق المساواة فى حقوق الملكية لمواطنى المحافظات الصحراوية سواء منهم من كانت أراضيهم كائنة فى نطاق ولاية الحكم المحلى أو نطاق تطبيق القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ المشار اليه .

● ثانيا : التشريعات المنظمة للملكيات المترتبة على التصرف بالبيع فى الأراضى الصحراوية :

وهذه تنقسم بدورها إلى قسمين :

١ ـ الأراضى الصحراوية الداخلة فى خطة الاستصلاح والاستزراع التى يتم التصرف فيها بقصد استصلاحها واستزراعها .

اشترطت المادة ١٢ من القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ فى شأن الأراضى الصحراوية أن يكون المدخل فى التصرف فى مثل هذه الأراضى عن طريق تأجيرها لمدة ٣ سنوات .. فإذا ثبتت الجدية فى الاستصلاح تملك الأرض لمستأجرها بقيمتها قبل الاستصلاح والاستزراع مع خصم القيمة الايجارية المحددة من قيمة الأرض وإذا لم تثبت الجدية اعتبر عقد الايجار مفسوخا واستردت الأرض من المستأجر .

وقد عجز المشروع عند صياغة هذا النص على تأكيد الضمانات لاستصلاح الأرض فعلاً وللحيلولة دون قيام البعض بالعدول عن عملية استصلاحها واستغلالها فى أغراض أخرى .

٢ ـ الأراضى الصحراوية المستصلحة التى يتم التصرف فيها بالبيع .

هذا وتختلف أساليب التصرف فيها باختلاف فئات المنصرف إليهم وكذا نوعية الاستغلال .

والقاعدة العامة هى التصرف فيها بالمزاد العلنى باستثناء حالتين فقط تطبيقا لنص المواد ١٣ و١٤ من القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ المشار اليه .

الحالة الاولى :

المشروعات التى تفيد فى تنمية الاقتصاد القومى بحسب حجمها وهذا يتم التصرف فى الأراضى الصحراوية اللازمة لها بغير طريق المزاد العلنى بشرط موافقة مجلس الوزراء بناء على توصية مجلس ادارة الهيئة .

الحالة الثانية :

مشروعات التوزيع على الفئات الاجتماعية وهم المسرحين وأسر الشهداء ومصابى العمليات الحربية وصغار الزراع وخريجى المعاهد والكليات الزراعية والعاملين بالدولة والقطاع العام عند تركهم الخدمة أو انتهائها بموافقة رئيس الهيئة وطبقا للقواعد والاجراءات التى يضعها مجلس الادارة .

وفى جميع الأحوال كانت الحدود القصوى للملكية فى الأراضى الصحراوية تحددها القوانين العامة للدولة ومنها قوانين الاصلاح الزراعى وبعد صدور القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ فقد راع المشرع فيه واقع الأراضى الصحراوية وجاء متمشيا مع سياسة الدولة فى التوسع الأفقى بالمناطق الصحراوية ومشجعا للقادرين من أبناء الشعب على استثمار أموالهم فى استصلاح المزيد من الأراضى الصحراوية لصالح المجموع وكذا تشجيع الجمعيات والشركات على زيادة الاستثمارات فى مجال الانتاج الحربى

فنصت المادة (١١) منه على الآتى :

يكون الحد الأقصى للملكية فى الأراضى الصحراوية الخاضعة لأحكام هذا القانون وفقا لما تحققه أساليب وطرق الرى من ترشيد واقتصاد فى استخدام مصادر المياه المتاحة وبما يتفق مع التطورات العلمية فى هذا المجال وذلك على النحو التالى :

(أ) إذا كان الرى على المياه الجوفية أو استخدمت فيه الطرق الحديثة كالرش أو التنقيط أو أى أسلوب للرى يعتمد على ضغط المياه يحدد الحد الأقصى للملكية على الوجه الآتى :

١ ـ ٢٠٠ (مائتان) فدان للفرد و٣٠٠ (ثلاثمائة) فدان للأسرة وتشمل الأسرة الزوجة والأولاد القصر غير المتزوجين .

٢ ـ ١٠٠٠٠ (عشرة آلاف) فدان للجمعية التعاونية بحد أقصى مقداره ٣٠ (ثلاثون) فدانا للعضو .

٣ ـ ١٠٠٠٠ (عشرة آلاف) فدان لشركات الأشخاص والتوصية بالأسهم بمراعاة ألا يجاوز الحد الأقصى لملكية الفرد ١٥٠ (مائه وخمسين) فدانا .

٤ ـ ٥٠٠٠٠ (خمسون ألف) فدان للشركات المساهمة .

(ب) وماذا كان الرى بأسلوب الرى السطحى الذى يتم الاتفاق عليه بين الوزير المختص بالاستصلاح وبين وزير الرى أما بالنسبة للمساحات المجففة من أراضى البحيرات فيكون الحد الأقصى للمكلية بما لا يجاوز ½ الحدود القصوى المشار اليها .

وفى جميع الأحوال يجب ألا تقل ملكية المصريين عن ٥١ ٪ من رأس مال الشركة ولا تزيد ملكية الفرد على ٥ ٪ من رأس مالها ولا يجوز أن تؤول أراضى الجمعيات التعاونية والشركات عند انقضائها إلى غير المصريين .

ولا تخضع شركات القطاع العام لأى حد أقصى واستثناء من الأحكام المنظمة لملكية الفرد والأسرة فى الأراضى الزراعية وما فى حكمها لا يدخل فى حساب الحد الأقصى للملكية وفقا لاحكام هذا القانون المساحات المملوكة فى غير الأراضى الصحراوية .

وفى جميع الأحوال يكون تحديد المساحات الجائز تملكها بقرار من مجلس ادارة الهيئة فى حدود ما تقتضيه طبيعة المشروع وما تسمح به القدرات الفنية والمالية لطالبى التملك (٨) .

استراتيجية وزارة الزراعة
فى مجال الانتاج الحيوانى فى الثمانينات

تستهدف استراتيجية الوزارة فى الثمانينات فى مجال الانتاج الحيوانى فى المدى القصير إلى تحقيق عدالة توزيع العلائق المركزة وتعديل مستوياتها السعرية بما يتفق وما تسفر عنه الدراسات اللازمة لذلك .

كما تستهدف الوزارة فى المدى القصير أيضا تحسين كفاءة آداء المؤسسات والجمعيات التخصصية فى مجال الحيوانات المزرعية .

أما فى المدى الطويل فتستهدف سياسة الوزارة تحسين الحيوانات المزرعية المحلية عن طريق البرامج الفنية الخاصة بطرق وأساليب التربية الحديثة .

كما تستهدف الوزارة فى هذا المدى آيضا تحرير الحيوان من العمل الزراعى بما يتفق وما تسفر عنه الدراسات الخاصة بتكاليف الطاقة فى الزراعة المصرية وتعزيز جهازى الارشاد والرعاية البيطرية سواء بالنسبة للأفراد أم المعدات والأدوية واللقاحات حتى يتسنى الارتقاء بمستوى الخدمات الارشادية والبيطرية وتوفيرها لجموع المنتجين .

وأيضا تستهدف الوزارة فى المدى الطويل العمل على انشاء ودعم الجمعيات والاتحادات التخصصية فى الانتاج الحيوانى .

●●●

استراتيجية وزارة الزراعة فى الثمانينات

فى مجال تنمية الثروة السمكية

استراتيجية الوزارة فى هذا المجال فى المدى الطويل تعتمد على دعم اتحاد الثروة المائية مع الحفاظ على الأراضى البحيرية اللازمة للانتاج السمكى وتنميتها رأسيا عن طريق تشريعات الصيد الملائمة وتطهير البواغيز واعداد التراخيص بما لا يؤدى الى الاستنزاف مع التوسع فى الصيد بأعالى البحار وبالمصايد غير المستغلة كالبحر الأحمر وفقا لدراسات مستفيضة جادة وكذلك تسعى الوزارة إلى انشاء المزارع السمكية على امتداد النيل وفروعه والبحيرات وفقا للخطط والدراسات السليمة .

كما تستهدف استراتيجية الوزارة فى المدى القصير على تحسين كفاءة التشغيل بقطاع الثروة المائية سواء بالنسبة للمنشآت التى يمتلكها القطاع العام أو الخاص وسواء أكان ذلك متعلقا بالثروة الطبيعية فى البحيرات والمياه الاقليمية وأعالى البحار أم خاصا برعاية وتشجيع المزارع السمكية القائمة فعلا أو الجارى اقامتها هذا فضلاً عن تحويل وكالة الوزارة للثروة المائية إلى هيئة عامة (وقد تحولت بالفعل) مع التركيز على صيانة والحفاظ على المصايد الطبيعية حتى لا يترتب على ذلك استنفاذها .

●●●

المحتـــوى

الموضـــــوع	الصفحة

رقم الإيداع ٣٠١٦ - ١٩٩٢

الترقيم الدولى ٠ - ٠٣ - ٢٢٩ - ٩٧٧

طبع بمطابع مؤسسة دار التعاون للطبع والنشر



طبع بمطابع مؤسسة دار التعاون للطبع والنشر